وزارة الشئون الاجتماعية

تهجير أهالى النوبة






١٨ اكتوبر ١٩٦٣ - ٣٠ يونيو ١٩٦٤

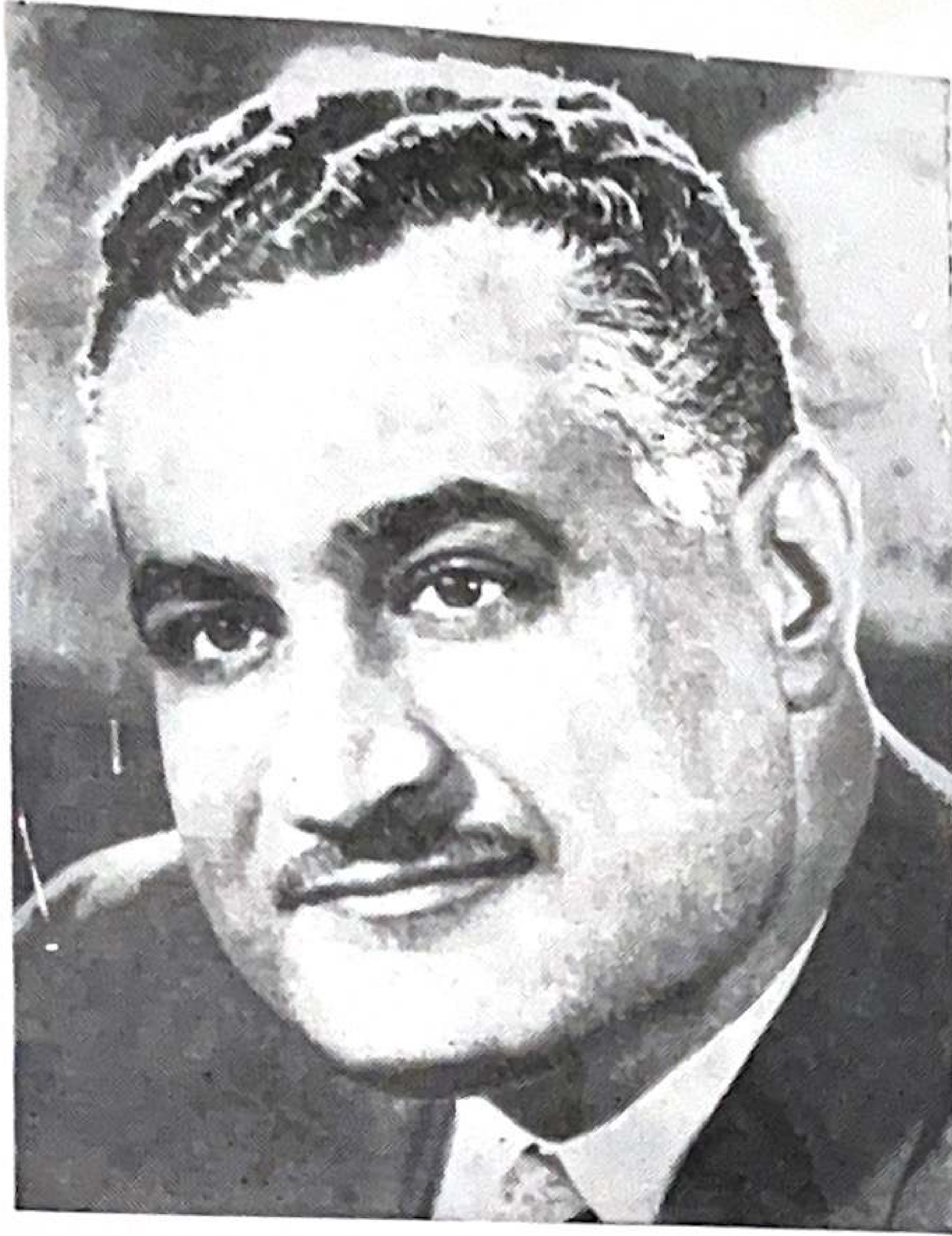
ادارة المعلومات
العلاقات العامة

وزارة الشئون الاجتماعية

تهجير أهالى النوبة

١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٣ - ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤

إدارة المعلومات
العلاقات العامة



الرئيس جمال عبد الناصر

لجنة اعداد الكتاب

محمد صفوت – وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للمساعدات العامة

عبد الهادى مصطفى – وكيل الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة

احمد شفيق غنيمة – الادارة العامة للتخطيط الاجتماعى

إن الخير الذى سيعم على أبناء النوبة
سيكون الخير الكثير ، لأنه سيجمع شمل
أبناء النوبة جميعا على الأسس الصحيحة
لبناء مجتمع قوى سليم ..

جمال عبد الناصر

المحتويات

تقديم

للدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشئون الاجتماعية ..

تهدف الثورة الاجتماعية التى تعيشها الجمهورية العربية المتحدة الى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

ولقد ذخر قاموس الثورة باعمال ومشروعات تعد مفخرة للقدرة الانسانية على الخلق والابداع .

وأهم ما يميز الثورة فى مرحلة البناء القدرة على تخطيط مشروعاتها بصورة تكفل لها التكامل حتى تتصل حلقة الانتاج بحلقة الخدمات .. وبهذا الترابط المبنى على الدراسة الموضوعية والتخطيط من أجل تحقيق الأهداف المستقبلة تمكنت الثورة من تحقيق معجزات لم تكن فى الحسبان .

وحين نمعن النظر فى كل مشروع على حدة نرى بوضوح كيف يمكن للانتاج أن يخدم معركة الخدمات وكيف تؤدى الخدمات الى زيادة الانتاج .

تلك كانت معالم الطريق فى حياة ثورتنا الاجتماعية ، وتلك كانت خطوطنا الواضحة على طريق الحرية والاشتراكية

وما قوانين الاصلاح الزراعى ، وما عملية تاميم قناة السويس وما القوانين الاشتراكية الا معالم على طريق التطور والبناء ــ بناء الوطن والمواطن ــ

وحين استطاعت ارادة التغيير أن تحيل الرؤى والأحلام الى حقائق ، بتحديها للقوى الطبيعية على مشارف أسوان ، وذلك بالتفكير فى أضخم مشروع من مشروعات الثورة الاجتماعية فى العصر الحديث فانه كان لابد من أن يرتبط بعملية اقامة السد العالى مشروعات أخرى تعتبر امتدادا له .

هكذا كانت حتمية تهجير واسكان اهالى منطقة النوبة

ممن ستتعرض اراضيهم ومساكنهم لخطر المياه المتدفقة بعد تحويل مجرى النيل واقامة السد العالى .

ترى كيف تمت عملية تهجير هذه الآلاف العديدة من المواطنين الأعزاء الذين ارتبطت عاطفتهم بهذه المنطقة الغالية من الأرض الطيبة ؟

كيف عاشت وزارة الشئون الاجتماعية التى عهد اليها منذ البداية بالتخطيط للتجربة وبالاشراف على مراحل تنفيذها ؟

وكيف شاهدتها وهى تنمو يوما بعد يوم ومرحلة بعد اخرى ؟

كيف كانت التجربة نموذجا للتكامل والتنسيق بين اجهزة الحكومة المختلفة التى كان لكل منها نصيب فى الوصول بها الى مستوى النجاح ؟

لقد كانت نقطة الانطلاق للعمل المستمر المتواصل فى اجهزة وزارة الشئون الاجتماعية منذ أن تلقت الاشارة من السيد الرئيس جمال عبد الناصر حين وجه حديثه من ابو سنبل لأهالى النوبة فى يناير ١٩٦٠ :

« ان الخير الذى سيعم على أبناء النوبة ، سيكون الخير الكثير ، لأنه سيجمع شمل أبناء النوبة جميعا على الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قوى سليم » .

« اننا نعتقد أن عملية التهجير من هذا المكان ستكون عملية منظمة ومريحة ومركزة وستنقلون من هذه القرى التى عشتم فيها الى مناطق جديدة تشعرون فيها بالسعادة والرخاء » .

ولقد خاضت وزارة الشئون الاجتماعية تجربتها بحماس فمهدت لحركة التهجير والاستيطان بخطوات كثيرة كان اهمها عمل البحوث والدراسات العلمية ، ولقاءها المستمر بالقاعدة الشعبية من النوبيين ، حتى يمكن أن تمتزج عملية

التخطيط العلمى بالرغبات والآمال فى مستقبل النوبة الجديدة .

كيف امكن التغلب على صعوبات عديدة كان لابد وان تعترض طريق التنفيذ ؟

كيف اجتذبت التجربة اهتمامات العالم كله فحرصت كثير من الدول على نقل مراحلها على صفحات جرائدها ومجلاتها وفى اذاعاتها ؟

كيف كان تقييم نتائج التجربة فى ضوء تقييم الثورة الاجتماعية ؟

فعملية التهجير جزء من كل كبير يرمى لتحقيق هدف العدالة والحرية .

واذ يسعد الوزارة ان تسجل فى هذا الكتاب بعض الخطوات على طريق هذه التجربة الرائدة ، واذ تعمد الى تحليل نتائجها ، فانما لتسجل مفخرة من مفاخر البناء والتعمير .

فالتجارب الاجتماعية .. كما جاء فى الميثاق لا يمكن أن تعيش فى عزلة عن بعضها وانما كجزء من الحضارة الانسانية تعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق ..

لقد كانت تجربة تهجير أهالى النوبة وعملية توطينهم نموذجا للتجارب الناجحة التى يفخر بها المجتمع الاشتراكى.

واذا كانت تجربة التهجير والاستيطان وصلت الى مرحلة النجاح التى عبر عنها السيد رئيس الوزراء فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٣ بقوله : « ان اروع شىء فى رايى ليس هو عملية التهجير على ما هى عليه من ضخامة وانما هو ذلك البشر الذى أراه على وجوه الأهالى وفرحتهم بالموطن الجديد .

لقد أحسست بالأمل يملأ نفوسهم والبشر يعلو وجوههم وهذا يدل على وعى كبير .. يدل على ثقة المواطنين بالثورة

يدل على يقين اهل النوبة بان الدولة سوف ترعاهم فى الوطن الجديد وتعطيهم حقهم وتزيد ..)) .

حقا ان الطريق امام عملية تكيف أهالى النوبة مازال طويلا وما زال الطريق شاقا ، وما زالت التحديات امام البناء الاجتماعى فى النوبة الجديدة ، تملأ نفوس العاملين فى وزارة الشئون الاجتماعية بالرغبة فى استمرار العمل حتى يتحقق الأمل الكبير .

لقد تمت الجولة الأولى اذن بنجاح وبدأنا فى وضع علامات على طريق بناء المستقبل . حتى تكون بداية للجولة الثانية .

فالى رجال الوزارة الذين خاضوا مرحلة التجربة منذ بدايتها تقدير الوطن ، وان الأمل فى جهودهم للاستمرار فى خطوات لبناء الكبير .

والى كل من ساهم فى هذا المشروع الكبير الشكر والتقدير وعلى راس الجميع السيد حسين الشافعى نائب السيد رئيس الجمهورية والسيد توفيق عبد الفتاح وزير الشئون الاجتماعية السابق .

سدد الله خطواتنا على الطريق فى ظل بانى مصر الحديثة السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

د . حكمت ابو زيد

مقدمة

ظلت قيود العبودية تثقل كاهل سكان مصر منذ امد بعيد .. ويد الاستعمار المخضبة بدم الضحايا ترتق فى خبث ودهاء ما قد يكشف الوعى عنه من استار ليل البؤس والرق والاستكانة الطويل ..

وجموع الكادحين على ارضنا الطيبة تتصارع حينا .. ثم تصارع المحتل وثورته احيانا .. ثم تحت نير الاحتلال وقسوته وضراوته هو واعوانه تستسلم صاغرة لقدرها فى يومها ضارعة الى الله ان يحمل اليها غدها المرتقب تباشير ساعة الخلاص ...

وكان لابد لليل المظلم من آخر .. فاذا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تحطم بارادتها الحديدية السلاسل والقيود التى اقعدت هذا الشعب وسلبته حقه المشروع فى الحياة وحالت طويلا بينه وبين الانطلاق الى آفاق العدالة والعزة .. وشعوره بكيانه وكرامته ومعرفته بنفسه وطاقاته وامجاده التى سطرها التاريخ على جبهة الزمن بحروف من نور ..

وما انقضى من عمر الثورة الخالدة شهران ، حتى انطلقت اجهزتها القادرة تزيل من طريق الشعب الصاعد ما وضعته اجهزة مفرضة حكمت مصر فى عهود بادت الى غير رجعة من عوائق وقيود .. وترسم بطاقاتها المتجددة الخلاقة مستقبل هذه الأمة على أسس اشتراكية ديمقراطية بناءة .. وترسى لجيلنا الصاعد على هدى نور العلم والمعرفة ركائز مجتمعنا المأمول الجديد ..

ولئن كان كتاب حسنات الثورة ومآثرها مليئا بالمشروعات التى يكفى واحد منها لتسطير مجلدات ... الا اننا نعرض فى هذا الكتاب واحدا من مشروعات الثورة كان لوزارة الشئون الاجتماعية شرف تخطيطه وتنفيذه ...

لقد كان مجرد التفكير فيما مضى فى انشاء السد العالى جنوبى اسوان لا يخرج فى ابعد صوره عن الرؤى والأحلام عسيرة التحقيق والمنال .. وحين احالت الثورة الحلم الى حقيقة ، وانطلقت الآلات الهادرة عام ١٩٦٠ تفتت الصخر الأصم جنوبى أسوان تنشىء السد العالى لتخلق لأبناء امتنا من العدم الحياة ..

كانت وزارة الشئون الاجتماعية ـ امتدادا لما سبق ان اجرت من دراسات تخطط لتحقيق مشروع آخر ارتبط بمشروع انشاء السد هو حتمية تهجير واسكان أهالى منطقة النوبة الذين وضح من دراسات نتائج انشاء السد العالى ضرورة غمر اراضيهم ومساكنهم بالمياه ...

ان مشروع « تهجير واسكان اهالى النوبة » الذى اوكل تخطيطه وتنفيذه الى وزارة الشئون الاجتماعية يعتبر واحدا من اكبر مشروعات اعادة الاستيطان فى العالم ... كما يعتبر تجربة رائدة تتطلب التسجيل والتحليل واستخلاص النتائج لامكان الاستفادة بفيض خبرات التجربة فى تخطيط وتنفيذ مشروعات كثيرة مشابهة تفرض وجودها فى مجتمعنا الثورى الاشتراكى الجديد وفى أمتنا العربية الواحدة .

ان التجارب الاجتماعية كما ذكر الميثاق : « لا تعيش فى عزلة عن بعضها .. وانما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الانسانية ستعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق .

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد .. لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية ، انها قابلة للانتقال ولكنها ليست قابلة لمجرد النقل ... قابلة للدراسات المفيدة .. لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولا تملك اى حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى ان تستغنى عن التجربة » .

ولما كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد عاشت تجربة « تهجير واسكان اهالى بلاد النوبة » منذ بدايتها تعمل فى صمت دون صخب او دعاية تخرج بالمشروع الضخم عن جدته .

فقد بات لزاما عليها ان تعد وتصدر عددا من الكتب ، تسجل فيها الدور الكبير الذى ادته ولا زالت تؤديه فى مشروع تهجير واسكان اهالى النوبة ، بجانب عرض جميع البحوث والدراسات الرائدة التى قامت بها والتى على هدى نتائجها وضعت خطة التهجير ، ثم خطة التهجير ذاتها وخطوات تنفيذها حتى استقرت الأسر النوبية بالمهجر الجديد .

وانا اذ نأمل ان تكون هذه الكتب مرجعا لجميع الدارسين والمخططين والباحثين الاجتماعيين فى العمليات المشابهة مستقبلا نرجو ان تحتل مكانتها المرموقة فى المكتبة العربية التى طال افتقارها الى مثلها .

والله نسأل ان يلهمنا السداد ويوفقنا الى ما فيه الصالح العام .

الباب الأول

السد العالى ومنطقة النوبة

منطقة النوبة

الى الجنوب من مدينة اسوان وعلى امتداد نيلنا الخالد لمسافة تبلغ حوالى ٣٢٠ كيلو مترا حتى التقاء حدودنا بحدود جمهورية السودان تقع منطقة النوبة او ارض الذهب كما أطلق عليها القدماء منذ آلاف السنين .

وتقع « النوبة » بوضعها السابق شمال خط عرض ٢٢ شمالا لتلازم النيل فى رحلته الأبدية مخترقا هذا الجزء من الصحراء الافريقية الكبرى حتى تعثر جريانه أمام سدنا العالى العظيم ثم خزان أسوان الذى يقف منذ عام ١٩٠٢ كالحارس الوفى الأمين .

وتحكى المعابد والمقابر والقلاع الأثرية التى تضمها منطقة النوبة قصة حضارات عاشت على هذه الارض منذ ما ينوف على الخمسة آلاف عام ، كما تؤكد الآثار التى اكتشفتها ولا زالت تسعى الى كشفها بعثات الآثار الدولية المنتشرة على طول المنطقة مدى عراقة النوبة حضاريا وكيف أصبحت مصدر العلماء فى كشف حقبات مضت من التاريخ لا زال مكانها شاغرا بين صفحاته .

ومنطقة النوبة جزء من الصحراء الكبرى ، تلاصق الاجزاء المأهولة منها نهر النيل على امتداده ، وتحدها شرقا وغربا الصحراء بمرتفعاتها ووهادها ذات الطبيعة الصخرية التى قد يوجد بينها ببعض المناطق أراضى رملية حجرية متموجة تملأها الاخاديد ومجارى السيول .

والنوبة تبعا لموقعها وطبيعتها منطقة جبلية جرداء ليس بها طرق برية صالحة للانتقال كما وأن النيل على امتدادها عامر بالأذرع الممتدة على جانبيه والتى تعرف بالخيران ـ وأحدها خور ـ وتتفاوت فى الامتداد داخل الصحراء والارتفاع والانخفاض ، مما يزيد من صعوبة الانتقال بين القرى والنجوع .

ولقد كان لطبيعة النوبة وظروف المواصلات بها بجانب طبيعة سكانها الأثر الواضح فى عزلتها عن بقية أنحاء وطننا منذ آلاف السنين .

وتضم المنطقة على امتدادها ٣٨ قرية وبندرا واحدا ، والقرية او المدينة النوبية تتكون من عدة مجموعات متباعدة من المساكن تقع على ضفة النيل او على كلا الضفتين تسمى المجموعة منها « نجعا » .

وتبعا لذلك فان القرية النوبية قد تمتد على النيل بنجوعها الكثيرة التي قد يجاوز عددها ثلاثين نجعا الى مسافات طويلة تبلغ فى بعض القرى ثلاثين كيلو مترا .

وفيما يلي ـــماء النواحى بالنوبة مرتبة حسب موقعها من الشــمال الى الجنوب :

١ ـ دابود
٢ ـ دهميت
٣ ـ الامبركاب
٤ ـ كلابشة
٥ ـ أبو هور
٦ ـ مرواو
٧ ـ ماريا
٨ ـ جرف حسين
٩ ـ قرشه
١٠ ـ كشتمنة غرب
١١ ـ كشتمنة شرق
١٢ ـ الدكة
١٣ ـ قورته
١٤ ـ العلاقى
١٥ ـ السيالة
١٦ ـ المحرقة
١٧ ـ المضيق
١٨ ـ السبوع
١٩ ـ وادى العرب
٢٠ ـ شاترمة
٢١ ـ السنقارى
٢٢ ـ المالكى
٢٣ ـ كروسكو والريقة
٢٤ ـ أبو حنضل
٢٥ ـ الديوان
٢٦ ـ الدر وتنقاله
٢٧ ـ توماس وعافية
٢٨ ـ قته
٢٩ ـ ابريم والجزيرة
٣٠ ـ الجنينة والشباك
٣١ ـ عنيبة «بندر»
٣٢ ـ مصمص
٣٣ ـ توشكى غرب
٣٤ ـ توشكى شرق
٣٥ ـ ارمنا
٣٦ ـ أبو سنبل
٣٧ ـ قسطل
٣٨ ـ بلانة
٣٩ ـ ادندان

وتتبع التسع نواحى الشمالية من المنطقة اداريا مركز شرطة اسوان اما بقية النواحى فتتبع مركز شرطة « عنيبة » .

والمجتمـع النــوبى فريد فى بابه اذ يضم ثلاثة عنـاصر من الســكان ففى المنطقة الشمالية حتى كيلو ١٤٥ يقيم « الكنوز » الذين يعيشـون بسبعة عشر قرية آخرها قرية « المضيق » .

ويتحدث « الكنوز » اللغة الموتوكية ، ولهم عاداتهم وتقاليـدهم التى يعتزون بها ، وتعتبر المنطقة التى يقطنونها من افقر مناطق النوبة .

اما المنطقة الواقعة بين كيلو ١٤٥ حتى كيلو ١٨٣ جنوبا فتضم خمس قرى يقيم بها « العرب » الذين يتحدثون العربية ولهم بدورهم عاداتهم

وتقاليدهم كمـا ان المنطقة التى يقطنونهـا قاحلة كالمنطقـة التى يقطنهـا « الكنوز » .

وفى الجنوب يقيم « النوبيون » ببقية القرى وبندر « عنيبة » وتعتبر منطقتهم افضل مناطق النوبة لتوفر بعض الأراضى الزراعيـة بالمشروعات بها بجانب تربية الماشية .

ويتحدث « النوبيون » بهذه المنطقة اللغة الفيدكية كما ان لهم عاداتهم وتقاليدهم التى تتفق احيانا فى خطـوطها الرئيســية مع تقاليـد وعادات « الكنوز والعرب » .

وقد بلغ عدد النوبيين فى مطلع عام ١٩٦٠ طبقا لنتائج المسح الاجتماعى الذى اجرته وزارة الشئون الاجتماعية ٩٨٦٠٩ نسمة منهم ٤٨٠٢٨ نسمة مقيمة بالمنطقة و ٥٠٥٨١ نسمة مغتربة عنها سعيا وراء الرزق كما بلغ عدد الأسر المقيمة كلها او بعضها بالنوبة ١٦٨٦١ أسرة فى حين بلغ عـــدد الأسر المغتربة عنها ٨٤٦٧ أسرة .

ومن المهم ان نوضـح ان نسبة كبيرة من النوبيين المقيمين بالنوبة من الأطفال والنسـاء وكبيرى السن غير القادرين على العمل .

ويتميز النوبيون بالوداعة والامانة والصدق وبرهم بأقاربهم واحترام الصغير منهم الكبير واكرامهم للضيف وتدينهم ورضاهم بالقليل .

ومساكن النوبة تتميز عن غيرها من المساكن بالمناطق الأخرى من عـدة وجوه اهمها ارتباطها فى اختيار مكان بنائها بمستويات الارض الطبيعية الصخرية اذ تتدرج الارض فى الانخفاض من الشرق والغرب نحو النيل ، كما تتميز باتساع المساحة المقامة فوقها والتى تبلغ احيانا الفى متر مربع وارتفاع حوائطها الى اربعة او خمسة امتار ، وقلة الفتحات الخارجية بها وضعف الاضاءة والتهوية داخل حجراتها .

ويهتم النوبيون بلصق الحليات كالاطباق والمرايا والزجاج على واجهة المساكن التى يبنى معظمها من طابق واحد من الحجر والطمى والرمل الموجود بوفرة بالمنطقة .

والوحدة الأساسية فى المسكن النوبى هى الحوش السماوى الذى تفتح عليه حجرات المسكن والتى تخصص احداها فى الغالبية العظمى من المساكن لاستقبال الضيوف .

ولما سبق ايضاحه من اغتراب عدد كبير من الأسر النوبية عن المنطقة فان مساكنها بالنوبة تظل مغلقـة طوال السنة حتى تعـود الأسرة لزيارة مسقط رأسها لتقضى به أياما تعود بعدها الى مقر عمل ربهـا تاركة نسبة كبيرة من المساكن النوبية مغلقة .

والنيل هو طريق المواصلات الرئيسى الوحيد بالنوبة ، اذ ان ظروف المنطقة وطبيعتها تجعل من العسير ايجاد الطرق الصالحة للنقل البرى .

ويوجد خط ملاحى منتظم تابع لسكك حديد حكومة السودان يصل ما بين حلفا بجمهورية السودان بالجنوب والشلال بالجمهورية العربية المتحدة بالشمال .

وبجانب البواخر النيلية التى تحمل عبء الانتقال بين قرى النوبة ، فان النوبيين يستخدمون المراكب الشراعية فى الانتقال من قرية الى قرية منها كما يستخدمون الدواب فى الانتقال عبر الدروب بالجبال بين القرى القريبة الواقعة على احدى ضفتى النيل .

ويوجد بالنوبة شرقا وغربا طريقان وعران يبعدان عن القرى بمسافات متفاوتة تطرقهما قوافل تجارة الماشية الواردة من جمهورية السودان ورجال سلاح الحدود .

وبديهى أن حالة الملاحة بالنيل وصلاحيتها على مدار السنة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى حجز المياه على خزان اسوان مما يجعلها تتأثر فى سهولتها وصعوبتها وسرعتها وتوقفها على منسوب المياه وموسم الفيضان .

ومنطقة النوبة شديدة الحرارة صيفا دافئة شتاء تندر بها الامطار ، وتتفق الاثاثات الموجودة بمساكنها وطبيعة المنطقة ومستواها الاقتصادى والاجتماعى ، اذ تتسم بالبساطة التامة ورخص الثمن وقلة الوزن واعتمادها فى تصنيعها على الخامات المحلية ، كما يتفق زى النوبيين ومناخ منطقتهم .

لقد ظلت النوبة منذ امد بعيد : بعيدة عن استغلال ثرواتها المعدنية التى تلحظها عين غير متخصصة فى ألوان الصخور على جانبى النيل ، محرومة من معظم المرافق والخدمات منعزلة عن بقية الوادى ، يزاول سكانها القلة مهنة الزراعة بطريقة ورثوها عن الآباء والاجداد .

من هذه الارض الطيبة فى اقصى الجنوب استمد التاريخ صفحات وصفحات من كتابه الأبدى .

وعلى هذه الأرض عاشت حضارات تركت آثارها تصارع الزمن منذ الوف السنين .

ولضمان مستقبل سكان هذه الارض نفذت الدولة واحدا من اكبر مشروعات الاستيطان فى العالم هو مشروع تهجير واسكان أهالى النوبة .

النوبة وخزان أسوان

تم بناء خزان اسوان الحالى فوق النوبة عام ١٩٠٢ ليبلغ منسوب المياه امامه ١٠٦ مترا مواريا تحت مياه الخزن من موقعه حتى قرية الدكة بعض الاراضى الزراعية التى كان يزرعها النوبيون ويعتمدون عليها فى حياتهم .

ولم يمض وقت طويل حتى تمت تعلية الخزان الأولى عام ١٩١٢ ليرتفع منسوب المياه الى ١١٣ر٩ مترا وليضيف الى الاراضى المغمورة بمياه الخزن ارضا جديدة حرم النوبيون من زراعتها .

وفى عام ١٩٣٣ تمت تعلية خزان أسوان الثانية لترفع منسوب المياه امامه الى ما يجاوز ١٢١ مترا ولتغمر مياه الخزن جميع الاراضى الزراعية بمنطقة النوبة الواقعة تحت منسوب ١٢٢ والممتدة من الخزان حتى الحدود المصرية السودانية وهى جل الاراضى الزراعية بالنوبة .

وحين التعلية الثانية لخزان اسوان وما ترتب عليها من غمر أراضى منطقة النوبة بالمياه أصدرت الدولة فى مارس ١٩٣٣ القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنزع الملكية التى تستلزمها التعلية الثانية لخزان أسوان التالى نصه :

مادة ١ — يعتبر من المنفعة العامة غمر المياه التى ستخزن بسبب التعلية الثانية لخزان اسوان لبعض الاراضى والاملاك الأخرى الواقعة بنواحى الشلال ودابود ودهميت بمركز أسوان وبنواحى الامبركاب وكلابشه وابور هور ومرواو وقورته وماريا وجرف حسين وكشتمنة والدكة والعلاقى ومحرقة وسيالة والمضيق ووادى العرب وشاترمه والمالكى والسنقارى وكروسكو وابو حنضل والريقه والديوان وتنقاله وقتة وابريم وجزيرة ابريم وتوماس وعافية وعنيبة والجنينة والشباك ومصمص وتوشكى غرب وتوشكى شرق وارمنا وابو سمبل وبلانة وقسطل وادندان بمركز الدر .

مادة ٢ — تنزع على الوجه المبين بهذا القانون ملكية أراضى النواحى المذكورة والواقعة تحت منسوب ١٢٢ من البحر الأبيض المتوسط محتسبا امام حائط خزان اسوان والكائنة فى المنطقة فيما بين الحائط المذكور والحدود المصرية السودانية .

وتنزع ملكية اراضى النواحى المذكورة على منسوب ١٢٢ أو منسوب اعلا اللازمة لانشاء الجسور الواقعة فى المواقع المبينة على الخرائط المساحية

المشار اليها فى المادة الخامسة وتعتبر من أملاك الحكومة العامة الاراضى المشار اليها فى الفقرتين السابقتين والمملوكة للحكومة .

مادة ٣ – يستثنى من الأراضى التى تنزع ملكيتها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة السابقة :

١ – الأراضى المسماة فى الخرائط المساحية المشار اليها « ارض علو » والمبينة عليها باللون الاخضربنواحى الدكه والعلاقى وقورته ومحرقة وسيالة والمضيق وتوماس وعافية وعنيبة والجنينة والشباك ومصمص وتوشكى غرب وتوشكى شرق وارمنا وابو سمبل .

٢ – الاراضى المسماة فى الخرائط المذكورة « أرض علو » والمبينة عليها باللون الاخضر والواقعة أمام جسور الوقاية التى ستنشأ فى المواقع المبينة على الخرائط المشار اليها بنواحى بلانة وقسطل وادندان .

٣ – الأراضى الواقعة خلف الجسور المذكورة . ومع ذلك فتنزع من أصحاب الحقوق فى الأراضى المشار اليها فى (١) و (٢) ملكية جميع المبانى والنخيل والأشجار والسواقى والآبار المقامة على هذه الأراضى أو الموجودة فيها كذلك يكون الحال بالنسبة لشاغلى الأراضى المذكورة أو الأراضى المملوكة للحكومة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

مادة ٤ – يعوض أصحاب الحقوق عن الأراضى المشار اليها بالمادة الثانية بأن يدفع لهم ثمن للأراضى والمبانى والنخيل والأشجار والسواقى والآبار يحصل تقديره طبقا للأحكام التالية : أما فيما يختص بأصحاب الحقوق والشاغلين المشار اليهم فى المادة الثالثة فيدفع لهم تعويض عن المبانى والنخيل والأشجار والسواقى والآبار ، وكذلك يدفع للأولين منهم تعويضا مقابل النقص الذى سيحصل فى انتفاعهم بسبب غمر اراضيهم مؤقتا بمياه التخزين مدة من السنة .

مادة ٥ – الكشفان المنوه عنهما بالمادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنافع العامة يستبدل بهما فيما يخص نزع الملكية التى قضت بها المادتان الثانية والثالثة البيانات الواردة فى الخرائط المساحية والسجلات التى اعدتها مصلحة المساحة لهذا الغرض ، واذا لم تحصل معارضة على الوجه المبين فى المادتين السابعة والثامنة الآتيتين تكون التعويضات المستحقة عن كل ارض أو بناء أو نخلة أو شجرة أو ساقية أو بئر هو الواردة فى السجلات المذكورة من هذه الأملاك .

مادة ٦ – تودع نسخة من الخرائط المساحية والسجلات المشار اليها آنفا لمدة ١٥ يوما على الأقل لدى عمدة كل ناحية يحصل فيها نزع الملكية ويعلن عن هذا الايداع قبل حصوله بخمسة ايام على الأقل بمقتضى اعلان يبين فيه

تاريخ الايداع ومدته وينشر فى الجريدة الرسمية وفى خمس جرائد يومية ويعلق فى ديوان مديرية أسوان وديوان المركز المختص وعلى باب منزل العمدة .

مادة ٧ – لكل فرد ان لم يقبل التعويض كما هو وارد فى سجلات مصلحة المساحة ان يعارض فى تقديره بمقتضى عريضة تسلم بايصال الى اللجنة المنوه عنها بالفقرة الأخيرة من هذه المادة او بمقتضى كتاب موصى عليه يرسل الى مديرية أسوان ويجب أن تحصل هذه المعارضة فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء موعد العرض المشار اليه فى المادة السابقة والتعويضات التى لم تقدم فى شأنها معارضة فى خلال المدة المذكورة تعتبر نهائية وتصرف فى كل ناحية بمعرفة لجنة مشكلة من ثلاث اعضاء يمثل اولهم مصلحة المساحة والثانى وزارة المالية والثالث وزارة الداخلية .

مادة ٨ – يفصل فى المعارضات بمعرفة لجنة مشكلة من احد قضاة المحاكم الأهلية ينتدب لذلك بمعرفة وزير الحقانية ويكون رئيسا لها ومندوب من وزارة المالية ومن احد اعضاء مجلس مديرية أسوان ينتدبه المجلس المذكور وتكون قراراتها النهائية غير قابلة للطعن .

وتصرف التعويضات الى اصحابها بمجرد صدور القرارات فى هذه المعارضات .

مادة ٩ – يجوز لوزارة الأشغال العمومية ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ان تستولى على الأراضى والأملاك الأخرى المنزوع ملكيتها بمقتضى المادتين الثانية والثالثة السالفتين .

مادة ١٠ – صرف التعويضات على الوجه المتقدم يعتبر مبرئا لذمة الحكومة ولا يجوز الرجوع عليها لأى سبب ومن اى شخص كان .

مادة ١١ – تطبق الأحكام المتقدمة رغما عما يخالفها من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ١٢ – على وزارة الأشغال العمومية والمالية والداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الأشغال العمومية ان يصدر ما يلزم من القرارات لهذا الغرض .

صدر فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٥١ (٢ مارس ١٩٣٣) ونشر بالعدد ٢١ من الوقائع المصرية الصادرة فى ٦ مارس سنة ١٩٣٣ .

تعويض النوبيين عام ١٩٣٣ :

شرعت الدولة حين التعلية الثانية لخزان اسوان فى تعويض النوبيين حيث اتخذ تعويضهم احدى صورتين .

١ - تخصيص جزء من اراضى الحكومة الواقعة شمال مدينة اسوان مباشرة وبيعها لأصحاب الحقوق من النوبيين مقابل اراضيهم حيث اقام بعض النوبيين هناك منذ هذا الحين .

٢ - دراسة وحصر الأراضى التى يمكن زراعتها بمنطقة النوبة والتى تفتقر الى الماء اللازم للرى ، ثم تزويدها بمشروعات الرى والصرف اللازمة وتوزيعها على النوبيين .

وقد وضعت وزارة الأشغال مشروعا يستهدف تزويد جميع الأراضى الصالحة بالمنطقة بمشروعات الرى ، بيد أن المشروع لم ينفذ جميعه لتوقفه نتيجة بدء التفكير فى انشاء السد العالى .

وقد اقامت وزارة الأشغال بمنطقة النوبة ثلاث عشرة محطة لطلمبات الرى منها ست طلمبات تروى حوالى ٤١٠٠ فدان ريا نيليا ، وسبع محطات تروى حوالى ٧٥٠٠ فدان ريا مستديما أما بقية أراضى المنطقة ومساحتها حوالى ألفى فدان فتروى بالسواقى والشواديف ووسائل الرى الأخرى .

التعويض عن نقص الانتفاع :

حينما تقرر عام ١٩٣٣ نزع ملكية جميع الأراضى الواقعة تحت منسوب ١٢٢ ، وصدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣ أستثنيت من قرار نزع الملكية النهائى بعض النواحى لارتفاع أراضيها نسبيا مما يجعلها فى مأمن من غمرها بالمياه لفترة من العام تكفى لزراعتها زرعة واحدة بعد انحسار المياه عنها .

وقد صرف لأصحاب هذه الأراضى تعويضا عن نقص الانتفاع الذى الم بهم نتيجة غمر أراضيهم بالمياه لفترة أضاعت عليهم زرعة واحدة ، وقدر هذا التعويض بما يوازى نصف الثمن الذى كان مقدرا لهذه الأطيان على الرغم من بقائها فى حوزة ملاكها وكان من ضمن القرى التى شملها هذا الوضع قرية « توماس وعافية » .

وحين تبين لوزارة الأشغال نتيجة بحث شكاوى النوبيين عدم استفادة بعض المعوضين جزئيا بأراضيهم حتى ولا بزرعة واحدة أصدرت قرارا فى يوليو ١٩٤٢ بنزع ملكية أراضى عنيبة وتوماس وعافية نزعا كاملا مع صرف النصف الباقى من الثمن ، بيد أن جميع أصحاب التعويضات بناحية توماس وعافية وبعضهم بناحية عنيبة امتنعوا عن صرف استحقاقاتهم متعللين بأن قيمة التعويضات التى تقرر صرفها لهم غير عادلة ، مما دفع وزارة الأشغال الى زيادة قيمة التعويضات بنسبة ٥٠ ٪ ، ومع ذلك اصر اصحابها على رفض صرفها مطالبين باعادة تقدير اثمان اراضيهم وتدبير اطيان اخرى يزرعونها .

وظل الوضع على ما هو عليه مع استمرار وزارة الأشغال فى دراسة هذه المشكلة الى ان انتهت الى تقرير اعطاء اهالى ناحيتى عنيبة وتوماس

وعافية اثمان اراضيهم طبقا لما تساويه وقت نزع الملكية مع تدبير اراضى اميرية تباع لهم .

وفى عام ١٩٥١ وافقت وزارة الأشغال على نزع ملكية اراضى توماس وعافية فقط مع تخصيص مساحة قدرها ثمانية آلاف فدان من أملاك الحكومة تقع خارج الزمام بنواحى اسنا والنجوع والقرايا مركز اسنا بمحافظة قنا لبيعها الى اهالى توماس وعافية بحالتها التى هى عليها ، وقد اشارت وزارة الأشغال الى أن اراضى ناحية عنيبة يمكن الافادة بزراعتها .

ومنذ هذا التاريخ بدأ ارتباط أهالى ناحية توماس وعافية بمنطقة اسنا ، واصدرت وزارة الأشغال قرارا عام ١٩٥٤ بنزع ملكية أراضى الناحية كما قامت بالاتصال بمصلحة الأملاك الأميرية وزودتها بالبيانات اللازمة عن الأراضى المنزوع ملكيتها تمكينا للمصلحة الأخيرة من حصر المواطنين الذين ستباع لهم أراضى الحكومة بمنطقة اسنا .

وفى يناير من نفس العام أبلغ مجلس الوزراء وزارة الأشغال - مصلحة المساحة - باحتجاز ما يعادل ٣٠ ٪ من مبالغ التعويضات المستحقة لأهالى توماس وعافية على ذمة اصلاح الأراضى التى ستباع لهم بمنطقة اسنا بدلا من اطيانهم التى نزعت ملكيتها .

وقد قامت مصلحة الأملاك الأميرية بوضع قواعد توزيع الأراضى على اهالى توماس وعافية بمنطقة اسنا كما أجرت الممارسة اللازمة وقامت باستكمال ما يعادل ١٠ ٪ من ثمن الأرض من المواطنين الذين رغبوا فى شراء اراضى بهذه المنطقة حيث بلغ عدد المبيعات ١٠٣٥ بيعة مساحتها جميعها ٤٩٥٦ فدانا و٨ قراريط و٢٣ سهما ، كما حددت مسطحات بلغت مساحتها ١٧٤٠ فدانا و ٣ قراريط و ١٦ سهما لأهالى الناحية الذين لم يتقدموا للشراء .

وظل اهالى توماس وعافية على ارتباطهم بالأراضى المخصصة لهم بناحية اسنا دون وضع يدهم عليها ، الى أن صدر فى عام ١٩٥٩ قرار لجنة مراقبة تنفيذ برامج استصلاح الأراضى بوقف مبيعات مصلحة الأملاك نهائيا بما فيها الأراضى البور الا أراضى وضع اليد وهى عبارة عن مخلفات المنافع العامة والأراضى الزراعية .

ومنذ هذا الحين أسلم خزان أسوان مصير ومستقبل اهالى توماس وعافية الى السد العالى ، ضاما مشكلتهم الى مشكلة سكان النوبة جميعهم الذين باتوا يتطلعون الى الشمال حيث موقع السد الجديد الذى ارتبط بانشائه مصير النوبة جميعها .

السد العالى ومنطقة النوبة

على بعد حوالى ٧ كيلو مترات جنوبى خزان اسوان يقع السد العالى معجزة القرن العشرين .

والسد العالى مشروع لتخزين المياه بما يضمن التحكم المطلق فى ماء النيل والاستفادة به فى الرى وتوليد الكهرباء كركيزة اولى من ركائز التصنيع

ويقوم مشروع بناء السد العالى على الأسس والطرق المتفق عليها بصفة عامة فى بناء السدود المكونة من ركام الاحجار اذ سيزود بنواة صماء قاطعة للمياه بواسطة الحقن كما سيزود جزؤه الأمامى بفرشة افقية صماء متصلة بالنواة .

والسد عبارة عن جبل هائل من ركام الجرانيت يبلغ ارتفاعه فوق قاع النهر ١١١ مترا وعرضه عند القاعدة ١٠٠٠ مترا وعرض الطريق فوقه ٣٢ مترا وطوله ٣٦٠٠ مترا .

وعلى الضفة اليمنى تقع قناة تحويل مياه النهر ويبلغ طولها بالجزء الامامى المكشوف منها ١١٥٠ مترا وعرض قاعها عند المدخل ٢٥٠ مترا واقل عرض لهذا القاع ٥٠ مترا ، يلى هذا الجزء المكشوف الجزء الاوسط والخلفى من القناة وهو الجزء الخاص بأنفاق التصريف والمحطة الكهربائية ويبلغ طوله ٤٨٥ مترا .

وتضم قناة التحويل ٦ انفاق للمياه مزودة ببوابات حديدية لموازنة تصرف المياه تعززها بوابات اخرى امامية وخلفية للمساعدة فى الطوارىء حيث يبلغ القطر الداخلى للانفاق ١٧ مترا يبطن بطبقة من الخرسانة المسلحة سمكها متر ليصبح قطر النفق الصافى ١٥ مترا .

وعند النهاية الخلفية للانفاق تقع محطة الكهرباء والتى يتضمن تصميمها تركيب ١٢ وحدة لتوليد الكهرباء تدار بتربينات قوة كل منها ١٧٥٠٠٠ كيلوواط وبذلك تكون قوة المحطة باكملها ٢١٠٠٠٠٠ كيلوواط مما يضعها فى مصاف اكبر المحطات الكهربية المائية فى العالم .

وقد تضمن التنفيذ بالاضافة الى قناة التحويل انشاء « مفيض » لمياه السد لتصريفها اذا ما ارتفع منسوبها عن اقصى منسوب مقرر للتخزين

ومن ذلك يتضح ان السد العالى سيوفر للجمهورية العربية المتحدة اعظم دعامتين من دعائم النهوض والارتقاء هما الماء والكهرباء فبالماء يمكن التوسع الزراعى وزيادة الاراضى الزراعية بما يجاوز مليون فدان بجانب ضمان رى الأراضى الموجودة والمستجدة حتى فى اشح السنين فيضانا فضلا عن حماية الجمهورية من غوائل الفيضانات العالية وتوفير نفقات توقيها والتنويع فى زراعة المحصولات الى غير ذلك من المكاسب الكبيرة الاخرى ، وبالكهرباء يمكن ولوج ميدان الصناعة من اوسع ابوابه ومسايرة الدول الصناعية الصاعدة وجنى ثمار مشروعات التصنيع .

النوبة امام السد العالى :

ان مياه الخزن امام السد العالى سترتفع الى منسوب يجاوز ١٨٠ مترا مكونة اكبر بحيرة صناعية فى العالم – بعد بحيرة خزان كاريبا بروديسيا – اذ يبلغ طولها امام السد خمسمائة كيلو متر ، ومتوسط عرضها اربعة عشرة كيلو مترات يصل احيانا الى خمس وعشرين كيلو مترا ، واقصى عمق لها ٩٧ مترا ، ومسطحها خمسة آلاف كيلو متر مربع .

وتحت مياه بحيرة « ناصر » الهائلة امام السد العالى ، ستستقر النوبة لتكون بمساكنها واراضيها ومفروساتها وما حوت بين جنباتها من بقايا حضارات تليدة لم يتوصل اليها الأثريون قاعا لهذه البحيرة الرائعة الهائلة .

ومع بدء التفكير فى مشروع السد العالى العظيم واثاره بدات الدراسات العديدة لدراسة مستقبل منطقة النوبة بنواحيها التسع وثلاثين وسكانها المائة الف وما يملكون من اراضى ومساكن ومفروسات وماشية ، وحياة استمدت كينونتها منذ آلاف السنين من تراب النوبة وعديد الحضارات التى عاشتها المنطقة منذ العصر الحجرى للان ، لاسيما بعد ان حتم انشاء السد العالى غمر منطقة النوبة بما حوت بمياه التخزين .

لقد كان خزان اسوان منذ عام ١٩٠٢ نذيرا لسكان النوبة يدفعهم بين الحين والحين الى التطلع الى شماله حيث الحياة الأفضل ، ثم التطلع الى جنوبه حيث يقيمون فى قلق وترقب ينتظرون مزيدا من التضحية والحرمان

اما اليوم والسد العالى يرتفع شامخا على قاع النيل فى اقصى شمال النوبة جنوب اسوان ، ومجتمع الكفاية والعدل يضم بجناحيه ابناء هذه الأمة

فى رعاية وحنان ، وعين الثورة ساهرة على خلق مجتمعنا الاشتراكى الجديد على اسس علمية بناءة تستهدف المزيد من الحياة والرفاهية لجميع المواطنين فان المجتمع النوبى بات ينظر الى المستقبل فى ثقة وامل ، لا سيما بعد ان احس النوبيون على امتداد النوبة برعاية الدولة لهم ، واهتمامها بامرهم . وسعيها الى الاخذ بيدهم نحو الحياة الافضل بمجتمع جديد وفرت لهم به كل مقومات الحياة الكريمة .

ان ضمان مستقبل سكان النوبة اصبح امانة فى عنق الدولة منذ بدء التفكير فى مشروع السد العالى .

وعلى امتداد سنوات دراسة المشروع وآثاره تمت دراسات اخرى استهدفت ضمان مستقبل النوبيين ورعايتهم ...

ومن فيض هذه الدراسات وضعت خطة تهجير واسكان اهالى النوبة الجارى تنفيذها على النحو الذى سنعرضه فى فصول هذا الكتاب .

الباب الثانى

الدراسات والتخطيط

الدراسات والبحوث السابقة لتهجير أهالى النوبة

تعددت البحوث والدراسات وتنوعت لبحث مستقبل سكان منطقة النوبة لما ترتب على انشاء السد العالى من حتمية غمر اراضيهم ومساكنهم بمياه الخزن .

ومن ضمن الدراسات الرائدة فى هذا المجال ماقام به المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والتى ضمنها تقريره عن « دراسة بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالى » .

وقد استعرض المجلس فى تقريره موقع المنطقة وقراها وسكانها ومشروعات الرى التى كان مقدرا قبل السد العالى تنفيذها ، وعلاقتها بمشروع السد العالى ، كما ناقش شكاوى النوبيين اثر الاعلان عن تنفيذ المشروع مبينا امكان تهجيرهم وما يجب أن يراعى فى وضع خطة التهجير كما تعرض لبيان الأراضى بالمنطقة ومدى تأثرها بالسد العالى مع بيان الأراضى التى يمكن استزراعها بعد انشاء السد الى غير ذلك من الموضوعات التى تضمنها التقرير .

وقد انتهى التقرير الى عدم صلاحية النوبة حاليا لهجرة النوبيين منوها بأهمية دراسة وبحث المشكلة مع النوبيين انفسهم ، والبت فى هذا الموضوع قبل البت فى انشاء السد العالى .

واستمرت الدراسات الى أن انتهت الى لجنة الخدمات للسد العالى المنبثقة عن اللجنة العليا للسد العالى التى انشئت عام ١٩٥٨ .

وقد قامت لجنة الخدمات الممثلة بها الوزارات المعنية باجراء مزيد من الدراسات فى مجالات التعويض والنقل والرعاية الاجتماعية والاسكان ، كما قامت ببحث موضوع تعويض وتهجير واسكان اهالى النوبة .

ولما كانت لجنة الخدمات حين دراستها للموضوع قد اعترضها عدم وجود البيانات الاجتماعية السكنية والاقتصادية الوافية عن منطقة النوبة والتى تعتبر أساسا للدراسة والتخطيط فقد كلفت وزارة الشئون الاجتماعية فى ديسمبر ٥٩ باجراء دراسة ميدانية شاملة للنوبة تكون نتائجها الركيزة الأولى لجمع عمليات تهجير واسكان النوبيين .

وبناء على تكليف لجنة الخدمات للسد العالى قامت وزارة الشئون الاجتماعية مستعينة ببعض موظفى مصلحة الاحصاء باجراء مسح اجتماعى للنوبة يتضمن حصر جميع الأسر المقيمة بالمنطقة بأكملها والاخرى المقيم بعضها مع بيان الأسر المغتربة وتحديد افرادها واسماؤهم واعمارهم ومهنهم وموارد دخولهم ومدى المامهم باللغة العربية ، بجانب حصر الاراضى الزراعية التى يملكها الأهالى والاخرى المستاجرة من أملاك الدولة والكفاءة الانتاجية للارض وعدد الأشجار المثمرة وغير المثمرة وانواعها ، ونوع الحيوانات التى تمتلكها كل أسرة وعددها والآلات الزراعية التى يملكها الأهالى .

كما تضمن المسح حصرا للمبانى المأهولة والخالية بالنوبة ونوع مواد بنائها وعدد الحجرات بكل منها الى غير ذلك من البيانات الاجتماعية الاخرى مما سنذكره تفصيلا فى الفصل التالى .

ولم يغفل المسح الذى اجرته الوزارة بيان رغبات الاهالى فى نوع التعويض المفضل لديهم وكذلك محل الاستيطان الجديد وما اذا كانوا يرغبون فى الهجرة شمالى السد أو اعادة توطينهم جنوبه .

ولما لمسته اللجنة العليا للسد العالى من الرابطة الوثيقة بين عملية تهجير اهالى النوبة وما تتسم به من نواحى اجتماعية وانسانية ووزارة الشئون الاجتماعية التى تتسم اعمالها بالطابع الانسانى ، فقد اوكلت الى الوزارة تخطيط وتنفيذ مشروع تهجير واسكان اهالى النوبة ، بعد ان حددت منطقة كوم أمبو لاعادة توطينهم ما عدا سكان قرية توماس وعافية الذين ارتبطوا مع الدولة باعادة توطينهم بمنطقة اسنا بمحافظة قنا كما سبق الايضاح .

وقررت اللجنة فى مايو سنة ٦٠ تشكيل لجنة من وزارات الشئون الاجتماعية وبقية الوزارات المعنية لتخطيط وتنفيذ المشروع على ان تكون وزارة الشئون الاجتماعية هى المقررة لهذه اللجنة المشتركة .

اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة :

فى شهر ابريل عام ١٩٦١ أصدر السيد وزير الشئون الاجتماعية والعمل القرار رقم ٧٨ لسنة ٦١ بتشكيل اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة وانشاء ادارة مؤقتة بالوزارة التالى نصه :

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن اللجنة العليا للسد العالى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذية بالاقليم المصرى وتنظيمها وترتيب مصالحها .

وعلى ما ارتأته اللجنة العليا للسد العالى من ان تقوم هذه الوزارة بالاشراف على العمليات المترتبة على غرق اراضى بلاد النوبة وعلى القرار رقم ٥ بتاريخ ٦١/١/٥ بتوزيع العمل بين السادة وكيل الوزارة والوكيلين المساعدين .

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة .

قـــرر

مادة ١ – تشكل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لجنة من السادة ممثلى الوزارات على الوجه الآتى :

محمد صفوت وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المساعد رئيسا

المهندس عبد الحميد وهبه الزنفلى	عن وزارة الشئون البلدية والقروية	اعضاء
المهندس الزراعى محمود مصطفى عبد الرحمن	عن وزارة الاصلاح الزراعى	
المهندس على شوقى	عن وزارة الاشغال العمومية	
الدكتور امين محسن	عن وزارة الصحة العمومية	
خالد سامى عبد الرازق	عن وزارة التربية والتعليم	
العقيد محمود عبد الرضى ميسوى	عن وزارة الداخلية	
حسن سعد ابو رابية	عن وزارة التموين	
احمد السعيد سلطان	عن وزارة الشئون الاجتماعية	
حلمى السيد موسى		
صلاح الدين غلوش	ويكون الاخير مقررا لهذه اللجنة	

مادة ٢ – يعهد الى هذه اللجنة بالاشراف على العمليات المترتبة على غرق أراضى بلاد النوبة بمناسبة تنفيذ مشروع السد العالى وذلك طبقا لما يأتى :

(أ) تهجير اهالى بلاد النوبة حسب برنامج غرق الأراضى .

(ب) حصر ممتلكات اهالى بلاد النوبة وتقدير التعويضات اللازمة والاشراف على التصرف فيها .

(ج) انشاء القرى السكنية فى البيئة الجديدة مع ما يلزمها من مرافق وخدمات عامة .

(د) توزيع الأراضى الزراعية فى البيئة الجديدة .

وتجتمع اللجنة لمباشرة ما يعهد اليها من أعمال فى المكان والزمان الذى يحددهما رئيسها وتكون قراراتها نهائية .

وللجنة أن تستعين بمن تشاء من الأعضاء متى استدعت الحاجة ذلك ولهؤلاء أن يبدوا آراءهم دون أن يكون لهم حق فى التصويت على القرارات

مادة ٣ – ينشأ بديوان عام الوزارة ادارة مؤقتة يعهد اليها تنفيذ قرارات اللجنة الموضحة بعاليه فيما يختص بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

وينتدب السيد حلمى السيد موسى مدير ادارة التأمينات الاجتماعية مديرا لهذه الادارة ، كما ينتدب لها موظفون من الوزارة بحسب ما تقتضيه حاجة العمل .

مادة ٤ – يعهد الى السيد محمد صفوت وكيل الوزارة المساعد بالاشراف على الادارة المؤقتة المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٥ – ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره

امضاء

توفيق عبد الفتاح

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

وقد عقدت اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة عدة اجتماعات بوزارة الشئون الاجتماعية تناولت خلالها دراسة جميع الموضوعات المتصلة بالتخطيط لعملية تهجير أهالى النوبة بعد أن تمت عملية المسح الاجتماعى الذى قامت به وزارة الشئون الاجتماعية بالاشتراك مع مصلحة الاحصاء والتعداد على النحو الوارد فى الفصل التالى والذى كان الأساس لدراسات اللجنة المشتركة فى وضع خطة تهجير أهالى النوبة جميعها حسبما سنوضحه فى فصول تالية من هذا الكتاب .

الحصر السكانى والاجتماعى للنوبة عام ١٩٦٠

عندما أوكل الى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فى نهاية عام ١٩٥٩ القيام بعملية الحصر السكانى والاجتماعى لبلاد النوبة ، وضع العمل فى المراحل التالية :

أولا – تشكيل لجنة للدراسة :

تم تشكيل لجنة برئاسة السيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية فى هذا الحين وعضوية بعض موظفى الوزارة وموظفى مصلحة الاحصاء والتعداد .

ثانيا – تحديد أهداف الدراسة :

تم تلخيص أهداف البحث فى الحصر الشامل لسكان منطقة النوبة حصرا يشمل الحصول على معلومات تبين :

١ – الظواهر الاجتماعية للأسر من حيث تصنيفها النوعى والعمرى والمهنى
٢ – رغبات الأسر عن البيئة الجديدة التى يرغبون الهجرة اليها .
٣ – نوع التعويضات التى يطلبونها نقدية كانت أو عينية .
٤ – وسائل التهجير والاسكان والتوطين وتخطيطها فى البيئة الجديدة .

ثالثا – تحديد مناطق العمل :

اتفق على أن يشمل البحث الميدانى بلاد النوبة بمناطقها الثلاث على أن يغطى البحث النواحى والنجوع الواقعة قبلى موقع السد العالى من دابود شمالا حتى ادندان جنوبا .

رابعا – تحديد البيانات وتصميم الاستمارات :

أمكن تقسيم البيانات المطلوبة الى :

(أ) بيانات عن السكان المقيمين والغير مقيمين .
(ب) بيانات عن ممتلكات الأسر من المبانى والأراضى الزراعية والأشجار والموارد الأخرى وكذلك الآلات والحيوانات والدواجن ، وكذلك الحيازة من الايجار وطريقته .
(ج) رغبات السكان المقيمين فى مكان الهجرة ونوع التعويضات والأعمال المستحدثة .
(د) الحصر العام للمؤسسات و « المنشآت » فى قطاعات الأنشطة المختلفة

وقد تم تصميم الاستمارات اللازمة لجمع هذه البيانات بالشكل التالى :

استمارة رقم « ١ » حصر الأسر ببلاد النوبة (١) :

وتشمل الاستمارة البيانات والجداول الآتية :

اولا – البيانات التعريفية – الجغرافية – التى تبين موقع الأسرة من حيث :

المركز . الناحية . النجع . رقم المبنى . اسم المالك .

نوع البناء . عدد الغرف مسقوفة/غير مسقوفة .

اسم رب الأسرة ولقب العائلة او القبيلة .

ثانيا – جدول « أ » بيانات افراد الأسرة المقيمين .

جدول « ب » بيانات افراد الأسرة المهاجرين .

ويشمل الجدول البيانات الآتية :

اسم الفرد – الصلة برب الأسرة – النوع – السن لاقرب سنة – الحالة الزواجية – الحالة التعليمية – المهنة الرئيسية والمهنة الأخرى (ان وجدت) المعرفة باللغة العربية .

وبالنسبة للمهاجرين مقدار المعونة التى يبعث بها لأسرته وعنوانه الحالى .

جدول (ج) :

ممتلكات افراد الأسرة – دخل الأسرة – الآلات والحيوانات التى تملكها ويشمل الجدول البيانات الآتية :

اسم المالك – ملكيته من المبانى (نصيبه – الناحية – المساحة الكلية – مساحة المبنى – عدد الغرف مسقوف وغير مسقوف – مادة البناء – الدخل السنوى من المؤجر للغير) .

ملكيته من الاراضى الزراعية (اراضى مملوكة وتزرع على الذمة ، مؤجرة – اراضى مستأجرة من الغير – الدخل السنوى) .

الأشجار « بالعدد » نخيل مثمر – دوم مثمر وغير مثمر – فواكه مثمر وغير مثمر – أشجار خشبية – قيمة المحصول فى السنة .

موارد أخرى : النوع – القيمة.

جملة الدخل السنوى .

الآلات التى يملكها الفرد « سواقى – طلمبات » قيمة نصيبه فيها .

الحيوانات والدواجن بالنوع والعدد .

بيانات عن الأراضى المستأجرة : الجهة المستأجرة منها – الأرض الحكومية او غير الحكومية – طريقة الايجار : نقدى / عينى – قيمته السنوية .

(١) انظر الاستمارة برقم ١ بالملحق .

رغبات الأسرة :

١ – الجهة التى ترغب النزوح اليها : بحرى او قبلى السد العالى .

٢ – نوع التعويض الذى تفضله الأسرة عن ممتلكاتها : نقدا او عينا .

٣ – نوع العمل الذى يفضله رب الأسرة فى المنطقة الجديدة : زراعة او تجارة او اعمال اخرى « تبين » .

استمارة « ٢ » – الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة :

تم تصميم الاستمارة « ٢ » لجمع بيانات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر من ناحية ومن ناحية أخرى استخدامها اساسا لمراجعة بيانات الاستمارة « ١ » من حصر الأسر .

وقد روعى ان تجمع هذه البيانات من عينة حجمها ١٠ ٪ من نجوع كل ناحية على ان يتم اختيار النجوع بطريقة منتظمة من اطار الحصر العام وبعد استيفاء استمارة « ١ » على أن يستوفى الاستمارة « ٢ » موظفو الشئون الاجتماعية والاحصاء بأنفسهم ابتعادا عن عوامل التحيز ان وجدت

وتشمل الاستمارة رقم « ٢ » البيانات التالية :

عدد مرات الزواج وعدد مرات الطلاق وعدد الزوجات اللاتى فى العصمة

عدد الاناث الغير متزوجات والمتزوجات ويقيم معهن ازواجهن والمهاجرين عنهن .

الحالة السكنية والمعيشية – المبنى – طريقة البناء – عدد الغرف – وجود مرحاض – مورد المياه – حظيرة – تكاليف المعيشة – الدخل ومصادره المختلفة .

تنظيم عملية جمع البيانات :

قامت اللجنة بدراسة كيفية اجراء العملية بمنطقة النوبة واستعانت بالبيانات المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم عن عدد المدارس وعدد المدرسين بكل ناحية .

وقد تقرر أن يقوم السادة المدرسون بجمع البيانات على الاستمارة رقم « ١ » عن الأسر فى الناحية ونجوعها التى تقع بمنطقة عمل كل منهم على أن يخصص لكل جامع بيانات منطقة مكونة من ٨٠ الى ١٥٠ أسرة .

ولاحكام الاشراف والمراجعة والجشنى قسمت منطقة النوبة الى ست مناطق تتكون كل منها من عدد من النواحى ، واختيرت احدى النواحى المتوسطة بكل منطقة لتكون مقرا لوحدة الاشراف المكونة من عدد من موظفى الوزارة وموظفى مصلحة الاحصاء .

اما هيئة الاشراف العام التى تولت المرور بعائمتها على جميع النواحى فقد شكلت من بعض موظفى الوزارة وموظفى مصلحة الاحصاء .

تدريب المشتغلين :

تم تدريب السادة المشرفين والمراجعين من بين موظفى الوزارة ومصلحة الاحصاء بالقاهرة يومى ٢٠ ، ٢١ يناير ١٩٦٠ ، وقد شملت موضوعات التدريب اغراض البحث وتعريفه بالمنطقة وطريقة العمل وواجبات المشتغلين وشرح الاستمارات وتعريف بالشئون المالية والادارية وطريقة اختيار العينة وتدريب عملى وندوة للمناقشة ، وترك لكل من السادة المدربين تدريب السادة المدرسين الذين وقع عليهم الاختيار لجمع البيانات وذلك قبل بدء العمل .

وقد بلغ عدد السادة المدرسين الذين انتدبوا لجمع البيانات حوالى ١٦٥ مدرسا (يوضح الجدول المبين فيما بعد توزيعهم على المناطق) .

جمع البيانات :

تم سفر مجموعتى العمل ببلانة وعنيبة فور الانتهاء من التدريب يوم ٢١ يناير ١٩٦٠ حتى يمكنهم الوصول الى مقر عملهم يوم ٢٤ يناير أما بقية الموظفين فقد سافروا الى المنطقة يوم ٢٢ يناير حيث بدىء فى جمع البيانات يوم ٢٦ يناير ١٩٦٠ واستمرت العملية حوالى عشرين يوما .

تجهيز البيانات :

بعد الانتهاء من جمع البيانات تم ترتيب الاستمارات ونقلها الى القاهرة حيث بدأ تجهيز البيانات ومراجعتها وترميزها ثم تبويبها فى الجداول بالملحق

تحليل البيانات (١) :

بعد ان تم اعداد الجداول تم تحليل بياناتها والوصول من هذه النتائج الى المدلولات الاجتماعية والاقتصادية التى تبنى عليها خطط التهجير والاسكان والنقل .

وهذه النتائج وتحليلاتها مفصلة فى الآتى (٢) :

---

(١) أعد هذا الفصل من الكتاب الاستاذان : ابراهيم صلاح وسالم الباز بمصلحة الاحصاء .

(٢) انظر الجداول التفصيلية بالملحق .

جدول يبين
مقار المجاميع واسماء النواحى وعدد النجوع والاسر والمدارس وعدد المدرسين الذين قاموا بالعمل فى البحث

مقر المجموعة	النواحى	عدد النجوع	عدد الاسر	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الباحثين
دابود	دهميت	٢٠	٥٩٣	٢	٥	٢
	دابود	٢٦	٤٩٨	٢	٢	٢
	خور رحمة	—	—	١	١	١
	امبركاب	٣٩	٥٤٠	٣	٤	٤
	ابو هور	١٥	٢٤٦	١	٢	٢
	كلابشة	٢٢	٣١١	١	٢	٢
	مرواد	١٧	١٦٥	٢	٢	٢
الدكة	ماريا	١٥	١٨١	٢	٢	٢
	قرشة	٢٠	٢٠٢	١	٢	٢
	جرف حسين	٩	١٣٧	١	٢	٢
	كشتمنة شرق	١٩	٢٨٧	١	٣	٣
	كشتمنة غرب	٨	٣٨٥	٣	٩	٥
	الدكة	٨	٦٧٤	٢	١٥	٨
	العلاقى	٨	٤٢٨	٢	٢	٢
قورته	قورته	١٤	٨٠٧	٣	١٨	١٠
	سيالة	١٤	٣٢١	١	٤	٤
	المحرقة	٦	١٦٨	١	٢	٢
	المضيق غرب	٢١	٥٣٦	١	١	١
	المضيق شرق	—	—	—	—	—
	السبوع	٨	٢٣١	٢	٦	٦
	وادى العرب	١٤	٣٠٩	٢	٧	٤
	شاترمة	٦	٢٧٦	١	٣	٣

مقر المجموعة	النواحى	عدد النجوع	عدد الاسر	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد البا[illegible]
الديوان	المالكى	١٨	٤٨١	١	٣	
	السنقارى	٦	١٧٨	١	١	٢
	كروسكو	٥	١٦٣	٢	٣	١
	الريقة	١٠	٨٢	١	٢	٢
	ابو حنضل	٥	٢٠٩	٢	٤	٢
	الديوان	١٣	٣٦٦	١	٢	٤
	الدر وتنقالة	٧	١٧٥	١	٩	٢
	توماس وعافية	٩	٧٨١	٣	١٧	٢
	قته	٧	١٨٦	١	٤	٨
						٢
عنيبه	ابريم والجزيرة	٩	٤٠٦	١	٦	
	الجنينة والشباك	٧	٢٦٣	١	٣	٤
	عنيبه	١٢	٧٧٦	٤	٤٦	٣
	مصمص	٩	١١٨	١	٣	١٠
	توشكى غرب	٢٥	٥٧٣	٢	٩	٢
	توشكى شرق	١٣	٣٧٣	١	٨	١٢
	ارمنا	٧	٤٨٨	٢	١٨	٦
بلانة	ابو سلبل	١٦	٩٣٢	٢	٩	
	بلانة	٢٧	١٢٦٠	٣	١٨	٩
	قسطل	٧	٣٣٥	١	٨	١٢
	ادندان	١٧	٦٣٦	١	٩	٥
						٦
الجملة		٥٣٥	١٦٠٦٦	٦٩	٢٧٦	١٦٥

الجدول الأول :

عدد الأسر وعدد السكان حسب النوع فى كل ناحية ونجع

يتضح من بيانات الجدول الأول الخاصة بعدد السكان المقيمين بقرى بلاد النوبة موزعين الى ذكور وأناث وعـدد الأسر فى كل قرية ان المتوسط العام لحجم الأسرةفى بلاد النوبةمنخفض عنمتوسط حجم الأسرةبالجمهورية اذ كانت فى قرى بلاد النـوبة ٨ر٢ فردا بينما يبلغ متوسط حجـم الأسرة بالجمهورية حوالى ٥ افراد .

ويؤكد هذا ان هناك هجرة من بلاد النوبة الى غيرها من بلادالجمهورية ويبلغ اقل متوسط لحجم الأسرة ٢ فرد فى قرية المحرقة وتبلغ اقصـاها (٦ر٤ فرد) فى قرية الدر وتنقالة ، ونجد فى ٣٢ قرية ان حجم الأسرة فيها يتراوح بين ٢ ، ٣ افراد وفى ٧ قرى يتراوح بين ٣ : ٤ افراد بينما وصلت الى ٦ر٤ فرد فى قرية واحدة فقط .

كذلك بمقارنة نسبة الأفراد الذكور الى الأفراد اناث (نسبة الذكور) نجد انها تنخفض عن نسبتها فى الجمهورية فنجـد انها فى قرى بلاد النوبة ٣٧ ٪ بينما تبلغ فى الجمهورية حوالى ٥٠ ٪ وتبلغ اقل نسـبة للذكور فى قرية المحرقة اذ تبلغ ٢٢ ٪ وتصل اقصاها فى قرية بلانة اذ تبلغ ٦ر٤٥٪ .

وتؤكد هذه النسبة الحقائق المعروفة من أن عدد المهاجرين من الذكور اكثر من الأناث .

كما تشير الأرقام الى كثرة النجوع بهذه المنطقة وقلة عـدد السكان فى كل نجع او قرية .

ويبين الجدول التالى النسب المشار اليها .

عدد الافراد المقيمين وعدد الاسر وحجم الاسرة ونسبة الذكور فى المائة

مسلسل	اسم الناحية	عدد الاسر	عدد الافراد			حجم الاسرة	نسبة الذكور %
			ذكور	اناث	جملة		
١	دابود	٥٠١	٣٩٣	٨٣٠	١٢٢٣	٢ر٤	٣٢ر١
٢	دهميت	٥٤٦	٤٠٤	٩٧٧	١٣٨١	٢ر٥	٢٩ر٣
٣	الامبركاب	٥٦٦	٤٤٥	٩٦١	١٤٠٦	٢ر٥	٣١ر٧
٤	كلابشة	٢٨١	١٨٠	٤١٣	٥٩٣	٢ر١	٣٠ر٤
٥	ابو هور	٢٩٨	١٨٩	٥٥٠	٧٣٩	٢ر٥	٢٥ر٦
٦	مرواو	١٣٧	١٣٠	٢٤١	٣٧١	٢ر٧	٣٥ر—
٧	ماريا	١٥٣	٨٨	٢٤٠	٣٢٨	٢ر١	٢٦ر٨
٨	جرف حسين	١٣٥	٧٣	٢١٩	٢٩٢	٢ر٢	٢٥ر—
٩	قرشة	١٧٣	١٦٤	٢٦٥	٤٢٩	٢ر٥	٢٨ر٢
١٠	كشتمنه غرب	٤٠٨	٣٩٥	٧٠١	١٠٩٦	٢ر٧	٣٦ر—
١١	كشتمنه شرق	٢٢٢	١٢٩	٣٧٧	٥٠٦	٢ر٣	٢٥ر٥
١٢	الدكة	٧٨٩	١٠٧٣	١٤٠١	٢٤٧٤	٣ر١	٤٣ر٤
١٣	قورته	٩٨٤	٧١١	١٦٧٧	٢٣٨٨	٢ر٤	٢٩ر٨
١٤	العلاقى	٥٢٠	٥٢٤	٩٧٥	١٤٩٩	٢ر٩	٣٥ر—
١٥	سيالة	٣١١	٢٣٥	٥٨٩	٨٢٤	٢ر٦	٢٨ر٥
١٦	المحرقة	١٨٢	٨٢	٢٩٠	٣٧٢	٢ر—	٢٢ر—
١٧	المضيق	٤٧٦	٣٨٨	٩٢٢	١٣١٠	٢ر٨	٢٩ر٦
١٨	السبوع	٢٤٠	١٩١	٥١٠	٧٠١	٢ر٩	٢٧ر٢
١٩	وادى العرب	٣٢٣	٢٨٩	٦٢٨	٩١٧	٢ر٨	٣١ر٥
٢٠	شاترمة	٢٧٨	٢٣٢	٤٩٠	٧٢٢	٢ر٦	٣٢ر١
٢١	السنقارى	١٦٩	٢١٦	٣٥٧	٥٧٣	٣ر٤	٣٧ر٧
٢٢	المالكى	٥٤٧	٥٤٨	١٠١٦	١٥٦٤	٢ر٩	٣٥ر—
٢٣	كروسكو	١٦١	١٩١	٣٠٨	٤٩٩	٣ر١	٢٨ر٣

عدد الافراد المقيمين وعدد الاسر وحجم الاسرة ونسبة الذكور فى المائة

مسلسل	اسم الناحية	عدد الاسر	عدد الافراد			حجم الاسرة	نسبة الذكور
			ذكور	اناث	جملة		
٢٤	الريقة	٨١	٥٩	١٣٤	١٩٣	٢ر٤	٣٠ر٦
٢٥	ابوحنضل	١٨٣	١٦٦	٣٣٠	٤٩٦	٢ر٧	٣٣ر٥
٢٦	الديوان	٣٣٥	٣٥٠	٦٢٣	٩٧٣	٢ر٧	٣٦ر٠
٢٧	الدر وتنقالة	١٦٢	٢٣٥	٣٣٦	٥٧٩	٢ر٩	٤١ر٢
٢٨	توماس وعافية	٧٧٧	٧٧٨	١٢٨٧	٢٠٦٥	٢ر٩	٣٧ر٧
٢٩	قتة	٢١٩	٢٧٠	٣٦٣	٦٣٣	٤ر٦	٤٢ر٧
٣٠	ابريهوالجزيرة	٤٥١	٥٦١	٨٥٥	١٤١٦	٣ر١	٣٩ر٦
٣١	الجنينةوالشباك	٢٨٢	٢٩٣	٤٦٤	٧٥٧	٢ر٧	٣٨ر٧
٣٢	مصمص	٩١٢	١٣٤٩	١٦٣٦	٢٩٧٥	٣ر٣	٤٥ر٣
٣٣	عنيبة	١٣٠	١٤٤	٢٢٨	٣٧٢	٢ر٩	٣٨ر٧
٣٤	توشكى غرب	٦٧٥	٧٥٦	١٢١٣	١٩٦٩	٢ر٩	٣٨ر٤
٣٥	توشكى شرق	٤٠٥	٤٨٣	٧٠٥	١١٨٨	٢ر٩	٤٠ر٧
٣٦	ارمنا	٥٢٣	٧٤٨	٩١٠	١٦٥٨	٣ر٢	٤٥ر١
٣٧	ابوسمبل	٨٨٦	٩٢٩	١٦٥١	٢٥٨٠	٢ر٩	٣٦ر٠
٣٨	قسطل	٢٩٥	٣١١	٤٤٨	٧٩٩	٢ر٧	٣٨ر٩
٣٩	بلانة	١٥٠٥	٦٦٨	٢٨٨٥	٥٣٠٠	٣ر٥	٤٥ر٦
٤٠	ادندان	٦٤٠	٢٤١٥	١٢٠٨	١٨٧٦	٢ر٩	٣٥ر٦
	الجملة العمومية	١٦٨٦١	١٧٧٨٥	٣٠٢٤٣	٤٨٠٢٨	٢ر٨	٣٧ر٠

الجدول الثانى :

عدد الأسر فى كل ناحية حسب الاقامة والهجرة

يتضح من بيانات الجدول الثانى أن ثلث اسر بلاد النوبة يعيشون بعيدا عن موطنهم اذ ظهر أن ٣٣ر٥ ٪ من الأسر مهاجرة باكملها كذلك ظهر ان الأسر التى ليس منها مهاجرون اى المقيمة باكملها تبلغ ٢٨ر٥ ٪ من جملة الأسر كلها اما الأسر المقيمة فى قرى بلاد النوبة وبها مهاجرون فتبلغ نسبتها ٣٨ ٪ ويبين ملحق جدول (٢) النسب المشار اليها .

وتتباين هذه النسب بين البلاد المختلفة فبينما تبلغ نسبة الأسر المقيمة الى جملة الأسر فى مرواو وماريا والمضيق ١ر٨ ٪ ، ٨ر١٠ ٪ ، ٣ر١٢ ٪ على التوالى وبالتبعية تزيد نسبة الأسر المهاجرة باكملها فى هذه القرى اذ تبلغ فى مرواو ٣ر٧٢ ٪ ونجد أن بعض القرى تختلف فى هذه الخاصية فتزيد نسبة الأسر المقيمة او المقيمة وفيها مهاجرون كقرية الدكة او بلانة التى تبلغ الأسر المهاجرة باكملها ١٠ ٪ فقط بينما بقية الأسر اما مقيمة باكملها او مقيمة وفيها مهاجرون .

كما يتضح من جملة الافراد المقيمين وجملة الافراد المهاجرين من سكان قرى بلاد النوبة أن المقيمين اقل عددا من المهاجرين بنسبة ٤٨ ٪ ، ٥٢ ٪ من جملة اهالى بلاد النوبة .

والجدول التالى يوضح النسب المئوية للأسر ومتوسط حجمها بالنسبة للاقامة والاغتراب بكل ناحية :

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة المؤقتة لتهجير اهالى
بلاد النوبة

(نموذج رقم ٢)

استمارة حصر الاسر ببلاد النوبة

مسقوف — غير مسقوف

المركز ———— الناحية ———— النجع ———— رقم المبنى ———— عدد الغرف ————

اسم رب الاسرة ———— لقب العائلة او القبيلة ————

جدول رقم ١

مسلسل	اسماء افراد الاسرة المقيمين ببلاد النوبة	الصلة برب الاسرة	النوع	السن لاقرب سنة	الحالة الزواجية	الحالة التعليمية	المهنة الرئيسية	المهن الاخرى	ملاحظات
١	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
٢									
٣									
٤									
٥									
٦									
٧									
٨									
٩									

ملحق جدول « ٢ »

الناحيــــة	نسبة الاسرة ٪: المقيمة باكملها	نسبة الاسرة ٪: بها مهاجرين	نسبة الاسرة ٪: مهاجرة باكملها	متوسط حجم الاسرة: المقيمة باكملها	متوسط حجم الاسرة: بها مهاجرين	متوسط حجم الاسرة: مهاجرة باكملها
دابود	١٦ر٩	٣٥ر٦	٤٧ر٥	٢ر٧	٧ر٨	٢رـ
دعميت	٢٠ر٩	٣٦ر٥	٤٢ر٦	٢ر٩	٤ر٢	٢ر١
الامبركاب	١٩ر٤	٢٩ر٨	٥٠ر٨	٣رـ	٣ر٦	١ر٦
كلابشة	٣٢ر٤	٣٣ر١	٣٤ر٥	٢ر٦	٣ر٧	١ر٧
ابو هـــود	١٥ر٧	٣٠ر٥	٥٣ر٨	٢ر٦	٤ر٥	٢ر٩
مرواو	٨ر١	١٩ر٦	٧٢ر٣	٣ر٨	٤رـ	٢ر١
ماريـا	١٠ر٨	٣٠ر٥	٥٨ر٧	٢ر٤	٤ر٥	٢ر٥
جرف حسين	٢٦ر٥	٣٢ر٢	٤١ر٣	٢ر١	٤ر٣	٢ر٢
قرشـــة	١٤ر٢	١٨ر٦	٦٧ر٢	٢ر٧	٥رـ	٢ر٧
كشتمنة غرب	٤٠ر٩	٤٢ر١	١٧رـ	٢ر٨	٤ر٣	٢ر٤
كشتمنة شرق	١٧ر٣	٢٥ر٩	٥٦ر٨	٢ر٢	٤ر٢	٢رـ
الدكة	٥٦ر٢	٣٣ر٤	١٠ر٤	٣ر٥	٤ر٢	٢ر٤
قورتة	١٩ر٩	٥٢ر٨	٢٧ر٣	٢ر٥	٤ر٥	٢ر١
العلاقى	٣٥ر١	٤١ر٦	٢٣ر٣	٣ر٢	٤ر٤	٢رـ
سيالة	٢١ر١	٤٥ر١	٣٣ر٨	٢ر٨	٥ر٢	٢ر٥
المحرقة	١٥ر٢	٥٥ر٦	٢٩ر٢	٢ر٢	٤ر٣	٢ر٩
المضيق	١٢ر٣	٤٦ر٤	٤١ر٣	٢ر٧	٦ر٢	٤ر٥
الســبوع	٢٢رـ	٥٢ر٥	٢٥ر٥	٣ر٢	٥ر٢	٢ر٤
وادى العرب	١٨ر٢	٤١ر٨	٤٠رـ	٣ر١	٥ر٦	٢ر٩
شــاترمة	٢٢ر٦	٤٠ر٩	٣٦ر٥	٢ر٧	٥ر١	٢ر٦
السنقارى	٣٣ر٨	٣١ر٢	٣٥رـ	٣ر٨	٥ر١	٢ر٣
المالكى	٢٣ر٣	٤٣رـ	٣٣ر٧	٣ر٢	٤ر٥	٣ر٥
كروسكو	٢٩ر٣	٣٨ر١	٣٢ر٦	٢ر٦	٤ر٨	٢ر٣
الريقة	٢٥ر٨	٦٥ر٢	٩رـ	٣ر٢	٤رـ	١ر١
ابو حنضل	١٢ر٩	٥٦ر٤	٣٠ر٧	٤ر١	٥ر٧	٤ر٤
الديوان	٢٤رـ	٤٤ر٨	٣١ر٢	٣ر١	٦ر١	٢ر٨
العر وتنقالة	٥٠ر٦	٤٢ر٥	٦ر٩	٤رـ	٥ر٥	—
توماس وعافية	١٥ر٣	٤١ر٧	٤٣رـ	٣ر١	٦رـ	٢ر٥
قتـه	٢٥ر٤	٣٠ر٣	٤٤ر٣	٣ر٣	٤ر٢	١ر٥
ابريم والجزيرة	٢٢ر٤	٣٣ر٣	٣٣ر٣	٣ر٤	٦ر٩	٤ر٧
الجنينة والشباك	١٧ر٨	٥٠رـ	٣٢ر٢	٣ر٣	٦ر٥	٣ر٩
عنيبة	٥١ر٤	٣٤رـ	١٤ر٦	٣ر٥	٥ر٢	٣ر٢
مصمص	٢٠ر٥	٢٨ر٧	٤٠ر٨	٣ر٣	٦ر٩	٤ر٨
توشكى غرب	٢٨ر٢	٤٢ر٤	١٩ر٤	٣ر٣	٥ر١	٣ر٥
توشكى شرق	٢٤ر٧	٤٣ر٨	٥١ر٥	٣ر٣	٥ر٩	٣رـ
ارمنا	٤٢ر١	٢٥ر٦	٣٢ر٣	٣ر٥	٥ر٢	٣ر٥
ابو سنبل	٢٥ر٧	٤٤ر٢	٣٠ر١	٣ر٢	٥ر١	٣ر٥
فسطل	٢٨ر١	٤٦ر٦	٢٥ر٣	٢ر٩	٥ر٢	٤ر٤
بلانة	٥٩ر٥	٢٩ر٤	١١ر١	٣ر٨	٥رـ	٣ر٣
ادندان	٢٥ر٤	٢٨ر٤	٢٦ر٢	٣ر٢	٥ر٣	٤رـ
الجملة العمومية	٢٨ر٥	٢٨رـ	٣٣ر٥	٣ر٢	٥رـ	٢ر٢

الجدول الثالث :

عدد الأسر المقيمة بكل ناحية حسب الأسرة ونوع رب الأسرة

يوضح الجدول الخاص بعدد الأسر المقيمة حسب حجمها ونوع رب الأسرة ان معظم ارباب الأسر المقيمة من الاناث اذ تبلغ نسبة الأسر التى اربابها اناث حوالى ٦٢ ٪ من جملة الأسر .

ويؤيد ذلك الحقائق السابق الاشارة اليهاوالخاصة بأن غالبيةالمهاجرين من الذكور ويلاحظ انسبة الأسر التى اربابها منالاناث تكون كبيرة فىالأسر الصغيرة الحجم اذ تصل الى ٨٨ ٪ فى الأسر المكونة منفرد واحد وتتناقص هذه النسبا حتى تتعادل فى الأسر المكونة من ٤ افراد ثم تزيد نسبة الأسر التى اربابها من الذكور فى حالة الأسر المكونة من ٥ افراد فاكثر حيث تصل الى ٨٦ ٪ فى الأسر المكونة من ستة افراد فاكثر .

الجدول الرابع :

توزيع السكان المقيمين حسب فئات السن والنوع

بمقارنة التوزيع النسبى لفئـات السن فى سكان بلاد النـوبة بالتوزيع المماثل لسكان الجمهـورية العربيـة المتحـدة حسب الجـدول المبين يتضح التالى :

	النوع	اقل من ١	١ – ٤	٥ – ٩	١٠ – ١٤	١٥ – ١٩	٢٠ – ٢٩	٣٠ – ٣٩	٤٠ – ٤٩	٥٠ – ٥٩	٦٠ فاكثر
بلاد النوبة	ذكور	٣ر٩	١٣ر٢	١٨ر٨	١٤ر٧	٧ر٧	٨ر٨	٨ر٧	٧رـ	٦ر٩	٨ر٨
	اناث	٢ر٢	١٧ر٨	١٠ر٧	٩ر٢	٧ر٢	١٤ر١	١٣ر٩	١١ر٧	٩ر١	١٢ر٨
ج٠ع٠م	ذكور	٢ر٩	١٣ر٢	١٥ر١	١٢ر٦	٨ر٥	١٣ر٦	١٢ر٦	٩ر٤	٦ر٢	٥ر٩
	اناث	٢ر٩	١٢ر٨	١٤ر١	١١ر٨	٨ر١	١٤ر٩	١٣ر٢	٩ر٢	٦ر٣	٦ر٦

ان الذكور فى فئـات السن من ١٥ الى ٥٠ تقـل نسبتهم عن التوزيع الطبيعى للسكان بينما ترتفع النسبة فى فئات السن الكبيرة والاطفـال مما يدل على ان معظم المهاجرين تقع أعمارهم بين ١٥ ، ٥٠ سنة .

اما فى الاناث فتقل نسبتهم فى المقيمين فى بلاد النوبة عن التوزيع الطبيعى للسكان بالجمهورية حتى سن ١٥ سنة ثم تتعادل النسبة حتى سن الاربعين وتبدأ بعد ذلك فى الزيادة وقد يفسر ذلك بأن بعض المواليد من النوبيات يولدن خارج بلاد النوبة ثم يعدن الى بلادهن بعد سن الزواج ويؤكد ذلك وجود نسبة كبيرة من النساء فى السن الكبير بمقارنتها بتوزيع السكان فى الجمهورية .

الجدول الخامس :

توزيع السكان المقيمين حسب اقسام المهن

يتبين من بيانات الجدول الخامس أن ٤٠ ٪ من الذكور و١٤ ٪ من الاناث و٢٣ ٪ من سكان بلاد النوبة ذوى مهن بينما فى الجمهورية نجد ان ٥٠ ٪ من الذكور و٣ ٪ من الاناث و٢٦ر٧ ٪ من جملة السكان ذوى مهن كما هو مبين بالجدول التالى :

	ذكور		اناث		جملة السكان	
	ذوى مهن	غير مهنيين	ذوى مهن	غير مهنيين	ذوى مهن	غير مهنيين
بلاد النوبة	٤٠	٦٠	١٤ر٥	٨٥ر٥	٢٣ر٥	٧٦ر٥
الجمهورية	٥٠	٥٠	٢	٩٧	٢٦ر٧	٧٢ر٣

ويستنتج من هذا الجدول ان نسبة الذكور المهنيين فى بلاد النوبة اقل من نسبتهم فى الجمهورية بينما تزيد نسبة الاناث ذوى المهن فى بلاد النوبة عن مثيلتها فى الجمهورية وبتوزيع ذوى المهن حسب اقسام المهن الرئيسية فى الجدول التالى :

النوع	مهن علمية	البيع والتجارة	ادارية وكتابية	زراعة	المناجم والمحاجر	النقل	عمال صناعيون	الخدمات	
ذكور	٢ر٢	١ر٢	٣ر٣	٧١ر‍ـــ	–	٤ر٦	٥ر‍ـــ	٩ر٨	١٠٠
اناث	–	–	–	٩٦ر‍ـــ	–	–	٤ر١	١ر٢	١٠٠
سكان	٢	٢	١ر٢	٨٠ر٣	–	٩ر٢	٦ر٣	٧ر‍ـــ	١٠٠

يتبين ان أغلب المهنيين من سكان بلاد النوبة يعملون بالزراعة من الذكور والاناث على السواء حيث أن ٧١ ٪ من الذكور ، ٩٦ ٪ من الاناث ذوى مهن زراعية كذلك تبلغ نسبة جملة السكان المهنيين الذين يعملون بالزراعة الى جملة السكان المهنيين ٨٠ ٪ .

وبمناقشة هذا مع نسب المهنيين فى الجمهورية نجد ان الذين يعملون فى الزراعة من الذكور ٥٤ ٪ ومن الاناث ٣٢ر٦ ٪ ومن جملة السكان ٥٣ ٪ ويعنى هذا ان نسبة المشتغلين بالزراعة فى بلاد النوبة من بين المهنيين اعلى بكثير من مثيلتها بالجمهورية وبديهى ان هذا يؤثر على نسبة المهنيين فى اقسام المهن الأخرى والتى تتضاءل بجانب المشتغلين بالزراعة .

وتختلف هذه النسب فى نواحى بلاد النوبة حسب طبيعة هذه النواحى ففى بعض النواحى يقل ذوى المهن الزراعية وبالتبعية تزيد المهن الأخرى خاصة فى الخدمات والنقل ففى ناحية دابود تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٦٥ ٪ وبهذا نجد ان نسبة المشتغلين بالمهن الكتابية والادارية ارتفعت الى ١١ ٪ وفى النقل الى ١١ر٦ ٪ .

وفى ناحية دهميت تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٤٥ر‍ـــ ٪ وترتفع نسبة المشتغلين بالتجارة الى ٩ ٪ وفى النقل الى ١٩ر٧ ٪ وفى الحرف الصناعية الى ٧ر٥ ٪ .

وفى الامبركاب تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٦٣ ٪ وارتفعت نسبة المشتغلين بالنقل الى ٢٢ر٦ ٪ .

وفى كلابشة اقل نسبة من المشتغلين بالزراعة فى جميع نواحى بلاد النوبة اذ تبلغ ٢٥ ٪ وارتفعت المهن الادارية الى ٥ر٦ ٪ وفى التجارة الى ١١ر٣ ٪ والنقل الى ٣٩ر٤ ٪ والمهن الصناعية ٥٦ ٪ .

وفى عنيبة وكشتمنة غرب أكبر نسبة للمشتغلين بالمهن العلمية (حوالى ٤ ٪) فى حين أن الزراعة ٦٨ ٪ .

وبتوزيع السكان المهنيين حسب النوع كما هو مبين بالجدول التالى :

	مهن علمية	كتابية	بيع وتجارة	زراعة	مناجم ومحاجر	النقل	عمال صناعيون	خدمات
ذكور	٩٨	٩٧	٩٥ر٥	٤٥ر٥	١٠٠	٩٨ر٧	٨٤ر٥	٨٨
اناث	٢	٣	٤ر٥	٥٤ر٥	–	١ر٣	١٥ر٥	١٢

يتبين ان نسبة المشتغلات بالزراعة الى المشتغلين عالية جدا اذ تبلغ ٤٥ر٥ ٪ يليها نسبة المشتغلات بالصناعة والخدمات .

ويلاحظ ان عدد المشتغلين بمهن المناجم والمحاجر ضئيل جدا اذ لم يزد عن ستة افراد فى بلاد النوبة كلها وكلهم من الذكور .

الجدول السادس :

توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية

يبدو من هذا التوزيع ان توزيع السكان حسب الحالة الزواجية تتماثل الى حد كبير بين نواحى بلاد النوبة .

وتشير النتائج الى انه ولو ان عدد المتزوجات اكثر من عدد المتزوجين الا أن النسبة المئوية تشير الى العكس فان نسبة المتزوجات الى النساء فى سن الزواج ٥٤ ٪ بينما ان هذه النسبة بين المتزوجين تبلغ ٦٩ ٪ ويرجع النقص العددى للمتزوجين من الرجال الى النقص العددى فى عدد الذكور .

اما التغيير الواضح فى توزيع السكان حسب الحالة الزواجية عن مثيله بالجمهورية فهو ارتفاع نسبة الارامل اذ تبلغ هذه النسبة ٣٢ ٪ من جملة عدد النساء فى سن الزواج وهى ضعف النسبة فى التوزيع المماثل للجمهورية .

ويفسر ذلك بأن الأرامل من النساء يفضلن الاقامة ببلادهن ويبين الجدول التالى مقارنة بين النسب فى بلاد النوبة وفى الجمهورية .

	النوع	لم يتزوج	متزوج	مطلق	ارمل
بلاد النوبة	ذ	٢٣ر٤	٦٨ر٥	١ر٦	٢ر٥
	ا	٩ر-	٥٤	٢ر٣	٢٢
الجمهورية	ذ	٢٤ر٢	٧٢	١	١ر٢
	ا	١٢ر-	٦٧ر٥	٢	١٧ر٣

الجدول السابع :

الحالة التعليمية والتحدث باللغة العربية

النوع		امى	يقرا ويكتب	شهادات متوسطة	عالية وجامعية	لا يتكلمون العربية
بلاد النوبة	ذ	٣٧ر٥	٤١	٤ر٣	٠ر١	٤ر٣
	ا	٤٦ر٧	٨ر٥	٠ر٢	—	٢١ر
الجمهورية	ذ	٥٦ر٢	٣٢ر٦	٩ر-	١ر٦	—
	ا	٨٣ر-	١٢ر٤	٣ر٣	٢ر٣	—

ويظهر الجدول ان نسبة الذين لا يتحدثون اللغة العربية الى جملة السكان ٢١ ٪ وان معظمهم من النساء وتبلغ نسبتهن ٩٢ر٥ ٪ من جملة الذين لا يتحدثون العربية وتختلف نسبة الذين لا يتحدثون العربية فى نواحى بلاد النوبة فتنخفض هذه الظاهرة او تقل جدا فى بعض النواحى مثل كورسكو والريقة والسبوع ووادى العرب وشاترمة والسنقارى والمالكى وكذلك ابو هور ومرواو ومارية وقرشة وكشتمنة غرب بينما ترتفع هذه النسبة فى نواحى ادندان وبلانة وأبو سمبل وتوشكى وارمنا وعنيبة .

وتظهر توزيعات الحالة التعليمية بالنسب المبينة بالجدول ان الأمية (حتى باضافة الذين لا يتحدثون العربية) اقل فى نسبتها من نسبة الأمية فى الجمهورية وأن نسبة الذين يقراون ويكتبون يزيدون فى الذكور عن النسبة العامة فى الجمهورية وتقل النسبة فى الاناث عن مثيلتها فى الجمهورية بينما يظهر الجدول بوضوح انخفاض نسبة الحاصلين على مؤهلات بمختلف مستوياتها سواء فى الذكور او الاناث عن مثيلتها فى الجمهورية .

الجدول الثامن :

توزيع الأسر من حيث تلقى الاعانات من خارج بلاد النوبة

يؤكد هذا الجدول الظاهرة التى تتميز بها أسر بلاد النوبة من أن ٤٠ ٪ من هذه الأسر تتلقى اعانات نقدية من خارج بلاد النوبة وتتمشى هذه الظاهرة مع ما سبق ايضاحه من ان الافراد المهاجرين من بلاد النوبة يبلغون ٥٢ ٪ من عدد السكان .

وقد اجريت مطابقة بين نسبة الأسر التى تتلقى اعانات لكل قرية ومعدل المهاجرين لخارج بلاد النوبة لهذه القرى فلم يمكن الاستدلال على وجود ارتباط بين هاتين الظاهرتين — وقد يكون تلقى الاعانات مرتبط بظواهر اقتصادية محلية لهذه النواحى كما هو واضح فى قلة الأسر التى تتلقى اعانات فى نواحى عنيبة والدر وبلانة عكس السنقارى ودابود .

ومن الأسر التى تتلقى اعانات ٥٤ ٪ تتلقى بين جنيه واقل من ٣ و ٢٦ ٪ تتلقى بين ٣ واقل من ٥ جنيه .

الجدول التاسع :

نوع العمل الذى تفضله الأسر فى البيئة الجديدة

يبين هذا الجدول أن ٣٠ ٪ من ارباب الأسر لم يستطيعوا تحديد نوع العمل الذى يفضلونه بعد التهجير وأن ٩٤ ٪ من الباقين اختاروا العمل الزراعى .

ويبدو هذا الاختيار متماثلا فى معظم النواحى فيما عدا عنيبة اذ ابدى ١٥ ٪ من ارباب اسرها رغبة للاشتغال بالتجارة ، ٧ ٪ بأعمال اخرى غير الزراعة .

وفى وادى العرب ابدى ٢٧ ٪ من ارباب اسرها رغبتهم فى الاشتغال بأعمال اخرى غير الزراعة والتجارة .

وفى كشتمنة غرب ابدى ١٦ ٪ من ارباب الأسر رغبة العمل فى غير الزراعة .

الجدول العاشر :

رغبات الأسر فى مكان التهجير ونوع التعويض

اجمع ارباب الأسر فى جميع النواحى عن رغبتهم فى الهجرة الى بحرى السد اذ بلغت نسبتهم ٩٦ ٪ بالنسبة لأسر جميع نواحى بلاد النوبة وهذا التفضيل عام بالنسبة لجميع القرى فيما عدا ناحيتى سيالة والسنقارى التى اجمع ارباب الأسر فيها على تفضيل قبلى السد .

وباستبعاد هاتين الناحيتين نجدان ٩٩ ٪ من اسر باقى النواحى فضلت بحرى السد .

وبالنسبة لنوع التعويض المفضل اختار٩٧ ٪ من أرباب الأسر التعويض العينى ولم يختر التعويض النقدى سوى ٣ ٪ من ارباب الأسر .

ويلاحظ ان اسر ناحية السنقارى فضلوا التعويض النقدى وهى نفس الناحية التى فضلت التهجير قبلى السد .

الجدول الحادى عشر :

عدد المبانى الماهولة والخالية بكل ناحية

تبلغ نسبة المبانى الغير ماهولة حوالى ٤٣ ٪ من جملة عدد المبانى فاذا علم ان المبانى غير الماهولة تشمل المبانى الغير سكنية مثل الاستراحات والدواوين والجوامع والمدارس والمنشآت ، فيمكن القول أن نسبة المبانى

الغير ماهولة تتمشى مع نسبة الأسر المهاجرة التى تبلغ ٣٣ر٥ ٪ من عدد الأسر .

وبمقارنة عدد المبانى الماهولة فى كل ناحية مع عدد الأسر بها وجدتطابق بزيادة طفيفة فى عدد الأسر عن عدد المبانى الماهولة فيما عدا ناحية بلانة والتى بلغ فيها عدد الأسر اربعة امثال عدد المبانى ويعزى ذلك الى سكن اكثر من اسرة واحدة فى المبنى .

ويبين الجدول الآتى عدد النواحى حسب عدد المبانى الماهولة والخالية

نوع المبنى	اقل من ١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠–١٠٠٠
ماهول	١	١٠	٨	٦	٤	٥	١	٣	١	١
خالى	٣	١١	١١	٥	٦	٢	٢	–	–	–

الجدول الثانى عشر :

عدد الأفراد المهاجرين بكل ناحية وعدد المشتغلين منهم بالزراعة

يشير هذا الجدول الى أن جميع نواحى بلاد النوبة تشترك فى ظاهرة هجرة السكان منها وان المهاجرين عادة يعملون فى غير الزراعة الا ان نسبة الذين يعملون منهم فى الزراعة لم تصل الى ١ ٪ من جملة المهاجرين .

الجدول الثالث عشر :

عدد المساكن الماهولة موزعة حسب عدد الغرف المسقوفة

يشير الجدول التالى الى جملة ونسب المساكن حسب عدد الغرف المسقوفة :

	عدد الغرف المسقوفة										
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠ فاكثر	غير مبين
الجملة	٩١٥	١٨١٦	٢٠١٨	١٩٦٦	١٨٣٩	١٧٣٨	١٣٩٩	١٢١٢	٩٠٩	١٦١٩	٦٧٢
النسبة ٪	٥ر٧	١١ر٣	١٢ر٥	١٢ر٢	١١ر٤	١٠ر٨	٨ر٧	٧ر٥	٥ر٦	١٠ر٠	٤ر٢

ويتبين من هذا الجدول ان المتوسط العام هو ٥ر٥ غرفة مسقوفة للمسكن .

وبمقارنة هذا البيان فى نواحى بلادالنوبة نجد أن مساكن بعض النواحى تميل الى العدد القليل من الغرف وهذا غالبا فى البلاد الشمالية مثل دابود ودهميت وامبركاب وابوهور ومرواو وجرف حسين حتى المالكى .

اما البلاد الواقعة فى جنوب بلاد النوبة فتميل الى الكثرة فى عددالغرف بالمسكن مثل نواحى ادندان وقسطل وابو سمبل وارمنا ونوشكى شرق .

الجدول الرابع عشر :

عدد المساكن المأهولة موزعة حسب مادة البناء

يشير هذا الجدول الى ان معظم المبانى فى بلاد النوبة بنيت من الطين فقط او الحجارة فقط أو منهما معا (برمل او بدون رمل) ويلى ذلك بعض المبانى مبنية باللبن اما المبانى المشيدة بالأسمنت فعددها قليل جدا .

وتبلغ نسبة المبانى المشيدة بالطين فقط ١٣ر٤ ٪ وبالحجارة فقط ٤٢ ٪ وبالطين والحجر معا ٣٤ ٪ وباللبن ٩ ٪ .

ويلاحظ ان المبانى المشيدة بالطين تكثر فى البلاد الجنوبية وتقل فى البلاد الشمالية وتكثر المبانى المشيدةباللبن فى نواحى قسطل وابو سمبل وبلانة.

الجدول الخامس عشر :

عدد المبانى السكنية موزعة حسب الغرف المسقوفة والغير مسقوفة

يشير هذا الجدول الى ظاهرة عامة فى مبانى بلاد النوبة وهى وجود الغرف الغير مسقوفة فى معظم المبانى مهما بلغ عدد الغرف المسقوفة بالمبنى. اذ أن نسبة المبانى التى بها غرف مسقوفة ٧٥ ٪ تقريبا ومعظم المبانى ببلاد النوبة بها غرفة واحدة أو غرفتين غير مسقوفتين .

الجدول السادس عشر :

عدد الأسر فى كل ناحية حسب تكوين الأسرة

يبين الجدول التلخيصى التالى جملة ونسبة الأسر حسب التكوين فى بلاد النوبة .

تكوين الأسرة / العدد	زوج وزوجة مع اولاد او بدون	زوجة واولادها	مطلقة او ارملة ومعها اولاد	رجل واولاده بدون زوجة	اخوة واخوات	جد او جدين ومعهما حفيد او اكثر	فردين او اكثر تربطهم قرابة	فرد واحد	فردين او اكثر بلا قرابة	اخرون
الجملة	٤٩٥١	٢٩٧٨	١٧٥٨	١٧٧	٤٢٥	٤٠٣	٤٧١	٥٦٠٢	٤٢	٥٤
٪	٢٩ر٤	١٧ر٧	١٠ر٤	١	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٨	٣٣ر٣	—	—

ويتبين من هذا الجدول أن ثلث اسر بلاد النوبة مكونة من فرد واحد . يلى ذلك الأسر المكونة من الزوجين ومعهما اولاد او بدون اولاد بنسبة ٢٩ر٤ ٪ ثم الاسر التى هاجر الزوج فيها وتتكون من الزوجة واولادها ونسبة ذلك ١٧ر٧ ٪ يليها الاسر المكونة من مطلقة أو ارملة ومعها اولاد ونسبتها ١٠ر٤ ٪.

ويمكن القول أن هذه الظاهرة عامة فى النواحى المختلفة فيما عدا البلاد التى تقل فيها الهجرة كالبلاد الجنوبية مثل بلانة وادندان وقسطل وابو سمبل وارمنا وتوشكى ومصمص وعنيبة والتى تزيد فيها نسبة الأسر التى تتكون من زوج وزوجة بأولاد أو بدون عن بقية تكوينات الاسرة .

الجدول السابع عشر :

عدد الأسر المقيمة مضافا اليها مهاجروها حسب الحجم

يتبين من هذا الجدول ان المتوسط العام لحجم الأسرة ، اذا أضيف المهاجرون من الأسر الى المقيمين ـ هو خمسة أفراد ويتمشى ذلك مع المتوسط العام فى الجمهورية ويؤكد ما سبق الاشارة اليه من أن نقص متوسط حجم الاسرة فى بلاد النوبة راجع الى عامل الهجرة .

وتختلف هذه النسبة فى النواحى المختلفة فتبلغ اقصاها فى دابود اذ يبلغ متوسط حجم الاسرة (مقيمين ومهاجرين) ٧ر٨ وفى ابريم ومصمص ٦ر٩ كما يبلغ اقل المتوسط فى أمبركاب وكلابشة اذ هو ٣ر٦ ، ٣ر٧ .

وعموما يمكن القول أن متوسط حجم الاسرة يقل فى البلاد الشمالية ـ باستبعاد دابود ـ ويزيد المتوسط فى البلاد الجنوبية .

الجدول التاسع عشر والعشرين والحادى والعشرين :

تقسيم الأسر من حيث ملكية الاراضى والاشتغال بالزراعة فى الأسر المالكة والغير مالكة

يظهر من هذا الجدول أن ٤٣ ٪ من الأسر فى بلاد النوبة تملك اراضى زراعية ومن هؤلاء الاسر ٥٣ ٪ يعملون بالزراعة . ويشير الجدول (٢٠) الى أن حوالى ثلث عدد افراد هذه الاسر هم الذين يعملون بالزراعة .

ويقابل ذلك أن الأسر التى لا تملك اراضى زراعية نسبتها ٥٧ ٪ منها ٤١ ٪ يعملون بالزراعة ويشير الجدول (٢١) الى أن ٣٨ ٪ من افرادهاهم الذين يعملون بالزراعة .

وبقيـة الأسر التى لا تملك اراضى زراعيـة ونسبتها ٥٩ ٪ لا يعملون بالزراعة . ويبين الجدول التلخيصى التالى عدد الاسر ونسبتها حسب ملكية الاراضى الزراعية والاشتغال بالزراعة .

اسر تملك اراضى زراعية		اسر لا تملك اراضى زراعية		الجملة
اسرة تعمل بالزراعة	اسرة لا تعمل بالزراعة	اسر تعمل بالزراعة	اسر لا تعمل بالزراعة	
٢٨٦٥	٣٣٦٤	٣٩٩٤	٥٦٣٨	١٦٨٦١
٢٣٪	٢٠٪	٢٣ر٥٪	٣٣ر٥٪	١٠٠٪

وتختلف هذه النسبة داخل النواحى حسب طبيعـة هـذه النواحى ففى شمال بلاد النوبة تتراوح نسبة الذين لا يملكون أراضى زراعيـــة ولا يعملون بالزراعة بين ٦٦ ٪ ، ٩٢ ٪ – بينما تقل هذه النسب فى جنوب بلاد النوبة حيث تكثر الاسر التى تملك اراضى زراعية وتعمل بالزراعة .

دراسات اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة

بدات اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة اجتمـاعاتها فى ٢٩ ابريل ١٩٦١ حيث تضمن اجتماعها الأول دراسة وحصر الخدمات الموجودة حاليا ببلاد النوبة وخطة الوزارات فى المستقبل لمقابلة احتياجات البيئة الجديدة عند اتمام التهجير ، وما تتطلبه من دراسة وافية لمواجهة الموقف الحاضر والمستقبل ، وتحديد المبانى التى تحتاج اليها الوزارات .

كما قامت اللجنة بمناقشة تحديد مواقع القرى التى سيتم اقامة المساكن والمنشآت بها والمساكن المطلوب بناؤها ومادة البناء ، وقد طلب السيد وزير الشئون الاجتماعية من ممثلى الوزارات أن تتقدم كل وزارة بخطة شـاملة موضحا بها الخدمات المطلوبة وتكاليفها التقريبية حتى يتسنى لوزارة الشئون البلدية والقروية اقامة المنشآت العامة اللازمة فى البيئة الجديدة فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بانشاء المساكن للاهالى وما يلزمها من مرافق ، كما راى سيادته ان يقوم بعض موظفى وزارة الشئون الاجتماعية بالاقامة فى بلاد النوبة على ان يشتركوا مع موظفى مصلحة المساحة ليمكنهم معرفة التفاصيل على الطبيعة والوصول الى الاحصـاءات المطلوبة من الواقع ، وان تـتوحد جهودهم مع موظفى مصلحة المساحة ، وأن يؤخذ راى معهـد أبحاث البناء بالدقى لمعرفة أفضل الوسائل التى توصل اليها المعهد وعما اذا كانت هناك أبحاث خاصة بالمواد البنائية التى تصلح لهذه المنطقة ، ونتائج التجارب التى وصل اليها وتكاليفها – حتى تتوفر البيانات اللازمة من جهـة مختصة – مع ايضاح عدد المسـاكن المطلوبة ومواصفاتها والمدة اللازمة لاتمام انشائها مع ايضاح اهمية عامل الوقت فى الانجاز .

وقد رات اللجنة ان عمليات البناء يجب أن تتم بواسـطة شركات كبيرة يمكن انتخابها واجراء ممارسة بينها ، وأوضح السيد الوزير فى هذا الاجتماع أن وزارة الشئون البلدية والقروية مسئولة مسئولية كاملة عن عمليات البناء جميعها ، وان المطلوب هو افضل المنازل بأقل التكاليف ، وان وزارة الشئون الاجتماعية على استعداد لان تذلل المشاكل التى تعترض التنفيذ .

وواصلت اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة اجتماعاتها ودراستها ، حيث ناقشت فى جلساتها التاليـة تصميم المساكن بالموطن الجـديد ونوع مادة بنائها وتكاليف انشـائها ومدى توفر مواد البنـاء بالمنطقة ، وكذلك

ظروفها المختلفة الاخرى ، ثم استعرضت خطط وزارات الاشغال والداخلية والصحة والتموين والاصلاح الزراعى والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والشئون البلدية والقروية .

ثم استمرت اللجنة فى دراسة العديد من الموضوعات الخاصة بالاسكان والبناء والتعويضات وقواعد تمليك الأراضى الزراعية بالوطن الجديد ومبدأ فصل عملية التعويضات عن عملية التمليك ، وموقف أهالى توماس وعافية الذين سبق لهم الارتباط مع الدولة باعادة توطينهم بمنطقة اسنا ، والمرافق والخدمات الواجب توفرها بالوطن الجديد .

وحين قدمت وزارة الشئون البلدية والقروية الى اللجنة خريطة توضع التخطيط الجديد لمنطقة الاسكان بكوم امبو ، ناقشت اللجنة توزيع القرى عليها والخدمات المطلوب توفرها بكل قرية .

ويمكن اجمالا تحديد الاطار الذى أحاط بدراسات اللجنة وبحوثها فى الآتى :

١ ـ تاثر منطقة النوبة بانشاء السد العالى :

وقد افادت الجهات المختصة اللجنة بأن الانشاءات الجارية فى السد العالى سيترتب عليها غرق بعض الأراضى الزراعية بما يقدر بحوالى ٦٠٠٠ فدان وذلك عام ١٩٦٣ وان بقية الأراضى الزراعية بالمنطقة وكذلك المساكن بها ستغمرها مياه التخزين بالتدريج بعد هذا التاريخ مما يجب معه نزوح جميع سكان المنطقة عنها قبل فيضان ٦٤ .

٢ ـ نتائج المسح الاجتماعى عام ٦٠ :

اورت نتائج المسح الاجتماعى الذى قامت به وزارة الشئون الاجتماعية بالنوبة عام ٦٠ رغبة النوبيين فى الهجرة الى شمال موقع السد العالى وكذلك تفضيلهم التعويض العينى على التعويض النقدى .

٣ ـ مكان الاستيطان الجديد :

استقر الراى تلبية لرغبة النوبيين فى الهجرة الى شمال السد على أن يكون المهجر الجديد بأراضى الاستصلاح الجديدة بمنطقة كوم امبو فى محافظة اسوان على بعد حوالى ٥٠ كيلو مترا الى الشمال من مدينة أسوان

٤ ـ أهالى توماس وعافية :

وقد استقر الراى نهائيا على تهجيرهم الى منطقة اسنا بمحافظة قنا مما استلزم دراسة واعداد الوطن الجديد هناك .

٥ ـ القانون رقم ٦ لسنة ٣٣ وآثاره :

كان لدراسة آثار التعلية الثانية لخزان أسوان وتطبيقات القانون رقم ٦ لسنة ٣٣ وما اتضح من ان صرف التعويض النقدى وما تبعه من عدم حسن

استغلاله قد ادى الى تشتيت الأسر من جانب وخفض دخولها من جانب آخر الأثر الكبير فى الاستفادة من نتائج هذه التجربة فى المجالات المتعددة وتفضيل التعويض العينى على التعويض النقدى .

٦ ـ ظروف وطبيعة منطقة النوبة :

لمنطقة النوبة كما سبق أن أشرنا ظروف تختلف عن ظروف المناطق الاخرى سواء من ناحية تعدد عناصر السكان او تصميم المساكن او صفات السكان انفسهم فضلا عن عزلة المنطقة منذ امد بعيد .

٧ ـ ظروف مناطق الاسكان الجديدة :

وذلك من ناحية مساحة الأراضى المكن استصلاحها فى حدود التوقيت الزمنى للتهجير والتى بلغت مساحتها بصفة مبدئية ٢١٠٠٠ فدان بمنطقة كوم أمبو وحوالى ٨٠٠٠ فدان بمنطقة اسنا ، ومدى توفر مواد البناء والأيدى العاملة ووسائل النقل فى هذه المناطق الى غير ذلك من الظروف الأخرى .

٨ ـ اقامة النوبيين :

اتضح من المسح الذى أجرته وزارة الشئون الاجتماعية عام ٦٠ ان الأسر النوبية تنقسم من حيث الاقامة فى النوبة الى ثلاثة أنواع :

(أ) اسر مقيمة بكامل أفرادها .

(ب) اسر يقيم بعضها بالمنطقة والبعض الآخر مغترب عنها .

(ج) اسر مغتربة بالكامل .

ولما كانت الأسر المقيمة بالكامل أو المقيم بعضها تتطلب الحل السريع العاجل لمشكلتها نظرا لضيق الفترة المحددة لاتمام عملية التهجير بعكس الأسر المغتربة التى يمكن النظر فى حل مشكلتها بعد الانتهاء من حل مشكلة المقيمين فقد أعطى حل مشكلة الأسر المقيمة الاهتمام الأول فى التخطيط والتنفيذ .

٩ ـ الرعاية الاجتماعية :

لما كانت منطقة النوبة قد طال حرمانها من المرافق والخدمات الكافية لتغطية ورعاية سكانها ، فقد بات لزاما على الدولة تزويد مجتمعهم المستحدث من المرافق والخدمات بما يضمن قدرتها وشمولها .

١٠ ـ النقل :

لما كان النيل هو طريق المواصلات الوحيد بالنوبة ، فقد أصبح على المخططين مراعاة تدبير وسائل النقل النهرى الكافية القادرة لنقل المواطنين من قراهم حتى ميناء الشلال أو السد العالى ثم وسائل النقل البرى لنقلهم من ميناء الوصول حتى قرى الاسكان الجديدة .

١١ - المشاكل الفنية الأخرى :

وهذه كثيرة متعددة قام المختصون من أعضاء اللجنة ببحثها واقتراح الحلول اللازمة لها .

اما مجالات دراسة اللجنة وبحوثها فيمكن بدورها اجمالها فى الآتى :

١ - مناقشة ودراسة بناء المساكن اللازمة لأهالى النوبة بكوم امبو واسنا ومواد البناء المقترحة .

٢ - تخطيط مناطق الاسكان وتحديد عدد القرى ومساحتها وعدد المساكن لكل منها وحجم كل مسكن والطرق اللازمة والانارة وتوفير مياه الشرب النقية .

٣ - دراسة الخدمات المطلوبة فى المجالات الآتية :

١ - التعليم	٢ - الصحة
٣ - الخدمات الاجتماعية	٤ - التموين
٥ - الأمن	٦ - المواصلات

٤ - دراسة اصلاح الأراضى الزراعية بمنطقتى الاسكان الجديدتين .

٥ - دراسة تعويض أصحاب الحقوق بالنوبة وقواعدها وأسسها .

٦ - دراسة موضوع نقل الأهالى من قراهم حتى ميناء الشلال او السد العالى ومن الميناء حتى القرى الجديدة وكذلك نقل الأثاثات والمهمات والماشية وغيرها بنفس الطريقة .

٧ - بحث ودراسة الاعتمادات المالية اللازمة لعمليات التهجير والاسكان .

٨ - دراسة طريقة التمليك وقواعده بالوطن الجديد والنظام الادارى بالقرى الجديدة .

٩ - تحديد موقف المواطنين النوبيين الذين سبق ان عوضوا عقب التعلية الثانية لخزان أسوان .

١٠- دراسة البرامج الزمنية لغمر منطقة النوبة بالمياه ، وحصر الخدمات الموجودة بالمنطقة .

ومن نتائج هذه الدراسات والبحوث الكثيرة المتعددة وضعت اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة الخطة الكاملة للتهجير التى سنوردها فى الفصل التالى .

ولا بد هنا ان نسجل الدور الكبير الذى ادته وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ٥٩ فى دراسة مستقبل محافظة أسوان عامة ، وما قامت به منذ عام ١٩٦٠ من دراسات مستفيضة فى بحث مستقبل سكان النوبة بعد انشاء السد العالى مستعينة فى ذلك بالوزارات المعنية الأخرى .

دور الوزارات
فى خطة تهجير أهالى النوبة

تضمنت خطة تهجير أهالى النوبة تحديد دور كل وزارة فى التنفيذ والتوقيت الزمنى المحدد له ، وظلت الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة بوزارة الشئون الاجتماعية تتابع الوزارات فى تنفيذها لدورها فى الخطة والتنسيق بين اعمالها ، وتمدها بكافة البيانات التى يتطلبها التنفيذ ، وتذلل كل الصعوبات التى اعترضت بعض الوزارات حين ادائها دورها .

وخطة تهجير أهالى بلاد النوبة فى مجموعها تنقسم الى عناصر رئيسية نجملها فيما يلى :

١ - حصر ممتلكات النوبيين التى ستغمرها مياه السد العالى وتعويضهم عنها .

٢ - رعاية النوبيين بالنوبة وتوعيتهم وتبصيرهم ومعاونتهم على رفع دخولهم واعدادهم نفسيا للهجرة .

٣ - بناء المساكن الخاصة بالأهالى والموظفين ومبانى المرافق العامة بالوطن الجديد .

٤ - تزويد الوطن الجديد بالطرق ومياه الشرب والكهرباء وبقية المرافق القادرة على رعاية السكان الجدد .

٥ - استصلاح الأراضى الزراعية بالوطن الجديد وشق الترع والمصارف وتجهيز مشروعات الرى .

٦ - نقل المواطنين عن النوبة ورعايتهم قبل النقل وأثناءه وبعده .

٧ - رعاية المواطنين بالوطن الجديد وتنفيذ برامج التطوير والتنمية بما يأخذ بيدهم نحو الحياة الأفضل .

ولما كانت كل وزارة قد حملت أمانة تنفيذ دورها فى الخطة ، هادفة الى اعداد الوطن الجديد للنوبيين وتجهيزه لاستقبال سكانه الجدد قبل قدومهم ، وسارت فى طريق التنفيذ حتى أصبح التخطيط حقيقة واقعة لذلك نعرض فيما يلى دور كل وزارة فى التنفيذ .

وزارة الأشغال :

اولا – دور مصلحة المساحة :

تضمن دور مصلحة المساحة فى خطة التهجير ثلاث مراحل :

١ – اعادة مسح منطقة النوبة وحصر الممتلكات بها من اراضى ومبانى وسواقى وآبار ونخيل واشجار ومغروسات اخرى وغيرها الواقعة تحت خط كنتور ١٨٢ ابتداء من موقع السد العالى الى الحدود بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان مع استبعاد ما سبق نزع ملكيته فى مشروع التعلية الثانية لخزان اسوان عام ١٩٣٣ .

٢ – تقدير التعويضات عن الأراضى وما عليها من منشئات بواسطة لجان فنية .

٣ – صرف التعويضات مع ما يسبق ذلك من اعداد كشوف بها والنشر عنها

ولما كان الانتفاع بالسد العالى سيبدأ عام ١٩٦٤ مما يضيق الفرصة الزمنية اللازمة لحصر جميع الممتلكات بأنواعها وتحديد اسماء ذوى الحقوق عليها وتثمينها وتقدير التعويضات المستحقة عنها واجراء آلاف التسويات الخاصة بالتعويضات مع ما يلازم كل ذلك من اجراءات تستغرق وقتا طويلا لو تمت فى ظل التشريعات القائمة ، فقد رؤى استصدار تشريع خاص يواجه هذه الحالة فى يسر وسرعة ، وفى نفس الوقت يتوفر فيه الضمان الكافى للملاك الذين تنتزع ملكيتهم ويكفل سرعة تقدير التعويضات المستحقة وصرفها او تعويض اصحابها بأراضى بمناطق الاسكان التى تعد لهذا الفرض مع مراعاة عدم الخروج على المبادىء الأساسية التى قام عليها قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

لذلك قامت مصلحة المساحة بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية بدراسة هذا الوضع على ضوء دراسات اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة ، ثم اعدت مشروع قانون يكفل تحقيق كل هذه الأغراض ، واستصدرت القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن نزع ملكية الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى التالى نصه :

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥١ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ،

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ،

قرر القانون الآتى

المادة الأولى – يعتبر من اعمال المنفعة العامة مشروع الأراضى التى

تغمرها مياه السد العالى المحصورة بين السد المذكور وحدود الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ، الواقعة تحت منسوب ١٨٢ فوق سطح البحر الأبيض المتوسط محسوبا امام السد العالى وذلك وفقا للخرائط التى تعدها مصلحة المساحة .

المادة الثانية – تنزع على الوجه المبين فى هذا القانون ، ملكية الأراضى المشار اليها بالمادة الأولى بما عليها من منشئات وكذلك المبانى والمنشئات والأشجار والنخيل التى اقامها الأهالى على أراضى الحكومة .

المادة الثالثة – استثناء من احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما يعوض أصحاب الحقوق فى العقارات المشار اليها بالمادتين الأولى والثانية بأن يؤدى لهم تعويض عن الأراضى والمبانى والنخيل والأشجار والسواقى والآبار وغيرها من المنشئات القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الآتية :

أولا – المناطق أو النواحى التى يتم تقدير التعويض عنها حسب خطة غرق الأراضى والتهجير تعد عنها كشوف تفصيلية وفقا للاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الأشغال وتبين فى هذه الكشوف العقارات والمنشآت التى تم حصرها وكذا مساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق عليها ومحال اقامتهم والتعويضات التى تقدر لهم .

وترسل صورة من هذه الكشوف الى كل من وزارة الشئون الاجتماعية وادارة نزع الملكية بمصلحة المساحة ومفتش المساحة بعنيبة وعمدة الناحية ، وتعرض هذه الكشوف مع نسخة من الخرائط فى الأماكن المذكورة مدة ثلاثين يوما لاطلاع أصحاب الشأن عليها .

ويعلن عن هذا العرض قبل حصوله بأسبوع على الأقل بديوان المحافظة وبالمركز ولدى عمدة الناحية ، كما ينشر عنه فى الوقائع المصرية وفى ثلاث صحف يومية واسعة الانتشار ويبين فى الاعلان تاريخ العرض ومدته ومكانه .

ثانيا – لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق ، ولمن اغفل ادراج اسماؤهم او ممتلكاتهم بهذه الكشوف أن يعترضوا على البيانات الواردة بها من بداية المدة المقررة لعرض الكشوف الى نهاية الثلاثين يوما التالية لنهايتها والا اعتبرت هذه البيانات نهائية .

وتقدم الاعتراضات الى رئيس لجنة المعارضات أو مفتش المساحة بمركز عنيبة وذلك بكتاب موصى عليه أو تقدم مباشرة مقابل ايصال .

ثالثا – اذا كان الاعتراض متعلقا بالملكية او بأى حق عينى آخر على العقارات الواردة بياناتها بالكشوف المشار اليها فيجب ان يرفق بالاعتراض المستندات المؤيدة له أو تقدم خلال المدة المحددة للاعتراض ، والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن .

واذا كان الاعتراض على قيمة التعويض وجب أن يرفق به اذن بريد او حوالة بريدية حكومية بما يساوى ٢ ٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يزيد على ١٠ جنيهات ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن اذا لم يرفق به الرسم كاملا .

وتعتبر التقديرات التى لم تقدم فى شأنها معارضة خلال المدة المشار اليها نهائية ويكون صرف التعويض مبرئا لذمة الحكومة فى مواجهة الكافة .

رابعا ـ تفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية او الحقوق العينية والتعويض وكذلك المعارضات الخاصة بالمتلكات التى اغفل تقدير تعويض عنها ، لجنة او اكثر يرأس كلا منها أحد القضاة تختاره وزارة العدل وتكون بعضوية مندوب عن كل من وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الاشغال (مصلحة المساحة) ومجلس محافظة اسوان ويجوز أن ينضم الى اللجنة اثنان يختارهما المحافظ من بين اعضاء الاتحاد القومى بالناحية الكائن بدائرتها العقار للاستئناس برأيهما فقط .

واذا تساوت الأصوات رجح رأى رئيس اللجنة .

وتخطر اللجنة صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الاعتراض بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بأسبوعين من تاريخ الاخطار .

وتفصل اللجنة فى المعارضات على وجه السرعة ، وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن .

خامسا ـ تتولى صرف التعويض فى كل ناحية لجنة تشكل من مندوبين عن وزارات الاشغال (مصلحة المساحة) والشئون الاجتماعية والخزانة والداخلية ولها أن تستعين بمن تراه من الموظفين فى هذا الشأن .

ولا تحول المعارضة فى التعويض النقدى دون حصول ذوى الشأن على التعويض المقدر من واقع الكشوف المذكورة فى الفقرة (١) ولا دون انتظار الفصل فى المعارضات او سقوط الحق فيها .

ويتم الصرف فى مدة اقصاها شهر من تاريخ سقوط الحق فى المعارضة او من تاريخ صدور قرار فيها .

ويجوز لأصحاب الشأن أن يوكلوا عنهم من يرون فى صرف التعويضات وذلك بموجب توكيلات على نماذج تعد لذلك لدى لجان الصرف أو تفتيش المساحة أو ادارة نزع الملكية بمصلحة المساحة ، على أن يصدق على التوقيع على التوكيل من مراكز الشرطة .

ولا يحصل رسم دمغة أو رسم توقيع عن صرف التعويضات .

المادة الرابعة ـ استثناء من حكم الفقرة « خامسا » من المادة الثالثة يجوز أن يكون التعويض كله أو بعضه أراضى أو مبانى تعدها الحكومة لهذا الغرض .

ويصدر وزير الشئون الاجتماعية قرارا ببيان القواعد التى تنظم ذلك .

المادة الخامسة ـ ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ مارس ١٩٦٢ .

رئيس الجمهورية

وقد بدأت مصلحة المساحة فى تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من برنامجها وهما اعادة مسح منطقة النوبة وتقدير تعويضات ذوى الحقوق بها ابتداء من منتصف مارس ١٩٦١ على أن تنتهى من جميع الأعمال الخاصة بها بانتهاء شهر يناير عام ١٩٦٤ .

وفيما يلى نعرض برنامج مصلحة المساحة الخاص بصرف التعويضات علما بأن المساحة قسمت منطقة النوبة الى أربع مجموعات يتم النشر والعرض والفصل فى المعارضات وصرف التعويضات الخاصة بها على التوالى :

(أ) المجموعة الأولى وتشمل نواحى : دابود ـ دهميت ـ الامبركاب ـ كلابشة ـ ابو هور ـ مرواو ـ ماريا ـ قرشة ـ جرف حسين ـ كشتمنة غرب ـ كشتمنة شرق ـ الدكة ـ العلاقى .

وقد حدد تاريخ الاعلان عن عرض كشوف التعويضات الخاصة بها فى شهر يناير عام ١٩٦٣ على أن تعرض الكشوف فى شهر فبراير ، وتتلقى المعارضات فى شهرى فبراير ومارس ، وأن تصرف التعويضات ويفصل فى المعارضات فى شهر ابريل ١٩٦٣ .

(ب) المجموعة الثانية وتشمل نواحى : قورته ـ محرقة ـ سيالة ـ المضيق ـ السبوع ـ وادى العرب ـ شاترمة ـ المالكى ـ السنقارى ـ كروسكو والريقة ـ أبو حنضل .

وحدد شهر ابريل عام ١٩٦٣ للاعلان عن عرض الكشوف الخاصة بها وشهر مايو لعرض الكشوف ، وشهرى مايو ويونية لتلقى المعارضات وشهر يولية ١٩٦٣ لصرف التعويضات والفصل فى المعارضات .

(ج) المجموعة الثالثة وتشمل نواحى : الديوان ـ الدر وتنقالة ـ توماس وعافية ـ قتة ـ ابريم ـ عنيبة ـ مصمص ـ الجنينة والشباك ـ توشكى شرق ـ توشكى غرب ـ ارمنا ـ قسطل .

وقد حدد للاعلان عن كشوف تعويضات هذه النواحى شهر يولية ١٩٦٣ على أن تعرض الكشوف فى شهر اغسطس ، وتتلقى المعارضات فى شهرى

اغسطس وسبتمبر ، وتصرف التعويضات ويفصل فى المعارضات فى شهر اكتوبر ١٩٦٣ .

(د) المجموعة الرابعة وتشمل نواحي : ابو سنبل ـ بلانة ـ ادندان ،

وحدد شهر اكتوبر ١٩٦٣ للاعلان عن عرض الكشوف الخاصة بها ، وشهر نوفمبر لعرض الكشوف ، وشهرى نوفمبروديسمبر لتلقى المعارضات وشهر يناير ١٩٦٤ لصرف التعويضات والفصل فى المعارضات .

وتنفيذا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ المتضمنة صدور قرار من وزير الشئون الاجتماعية ببيان القواعد المنظمة للتعويض العينى اصدر سيادته القرار الوزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى سنورده حين نسجل دور وزارة الشئون الاجتماعية .

ثم أصدر السيد وزير الأشغال القرار رقم ١٠٧٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم اجراءات حصر الممتلكات وتقدير التعويض وصرفه عن الاراضى التى تغمرها مياه السد العالى والتالى نصه :

وزير الأشغال :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين وعلى القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن نزع ملكية الاراضى التى تغمرها مياه السد العالى .

وعلى قرار وزير الاشغال رقم ١٠٣٩٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاجراءات التى تتبع لتقدير تعويض نزع الملكية .

وعلى قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان قواعد تعويض وتمليك واسكان أهالى النوبة .

قــرر

مادة ١ ــ يتم حصر الممتلكات من أراضى ومنشئات ، وسواقى ، وآبار ، ومغروسات ونخيل وغيرها من المنشآت فى العقارات التى تقرر نزع ملكيتها بسبب غمرها بمياه السد العالى بمعرفة موظفى مصلحة المساحة وبارشاد رجال الادارة المحلية واصحاب الشأن فى مواقع تلك الممتلكات بالنواحى .

وتحرر المصلحة على النموذج المعد لذلك كشوفا تشتمل على أوصاف الممتلكات التى تم حصرها واسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها .

مادة ٢ ــ تقوم ادارة نزع الملكية والقضايا والتسجيل بمصلحة المساحة بتقدير التعويض المنصوص عليه فى المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك وفقا لأحكام قرار وزير الأشغال رقم ١٠٣٩٨ سنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٣ ــ تتولى ادارة نزع الملكية بمصلحة المساحة اعداد كشوف العرض المشار اليها فى المادة ٣ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك من واقع كشوف الحصر المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القرار وتبين فيها الممتلكات التى تم حصرها ومساحتها ومواقعها واوصافها واسماء ملاكها وأصحاب الحقوق عليها ومحال اقامتهم والتعويضات التى قدرت لهم . وتحرر هذه الكشوف من اربع نسخ تعتمد من ادارة نزع الملكية بمصلحة المساحة وتختم بخاتمها .

مادة ٤ ــ تقوم مصلحة المساحة بالاتصال بالجهات المختصة فى شأن اختيار اعضاء لجان الفصل فى المعارضات ولجان صرف التعويض وتحديد مواعيد مباشرتها لأعمالها .

مادة ٥ ــ تتولى صرف التعويضات فى كل ناحية لجنة برئاسة مندوب من مصلحة المساحة وعضوية مندوبين عن وزارات الشئون الاجتماعية والخزانة والداخلية . وللجنة ان تستعين بمن تراه من الموظفين .

مادة ٦ ــ تعد مصلحة المساحة سجلات خاصة لقيد مبالغ التعويض المستحقة لأصحاب الشأن والباقى منها على ذمة المقاصة المنصوص عليها فى قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٧ ــ يعد سجل خاص لقيد طلبات ذوى الشأن الراغبين فى الحصول على تعويض عينى والمشار اليهم فى المادة ١٠ من قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٨ ــ على مدير مصلحة المساحة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٩ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٥ رجب سنة ١٣٨٢ (ديسمبر ١٩٦٢) .

وزير الأشغال

وقد انتشرت لجان مصلحة المساحة على طول امتداد النوبة وقامت بجهود مضنية لتنفيذ دورها فى الخطة .

وفيما يلى بيان مبدئى بالممتلكات بالنوبة وقيمة التعويضات المستحقة منها :

النوع	البيان	العدد	الثمن بالجنيه
الأطيان	بالفدان	١٥٩٥٧	٢١٥٥٧٢٠
النخيل	بالواحدة	١٠٤٤٣٨٠	١٩٧٣٤٧٨
السواقى	بالساقية	١٠٦٤	٢٠٩٢٠
المبانى	بالمبنى	٣٥٩٦٦	١٨٨٦٧٠٠
الجملة			٦٠٣٦٨١٨

ثانيا ـ الاعمال الأخرى الخاصة بوزارة الاشغال وتشمل تنفيذ الآتى :

(أ) شبكات الخطوط الكهربية ومحطات المحولات وتتضمن :

١ ـ مشروع الخط الكهربى : اسوان ـ اسنا جهد ١٣٢ كيلو فولت بطول ١٦٠ كيلو متر .

وقد رست هذه العملية على شركة المحاريث والهندسة وتقرر انهاؤها فى اواخر ديسمبر ١٩٦٣ وتبلغ القيمة الاجمالية لها ١٣٨٠٠٠٠ر١ جنيها .

٢ ـ مشروع محولات كوم امبو ـ اسنا والخطوط الكهربية جهد ٣٣ كيلو فولت بما فيها خطوط منطقة كوم امبو بطول ٤٢ كيلو مترا ، والخط الكهربى من اسنا قنا ـ دندره بطول حوالى ١٦٦ كيلو مترا ومحطات المحولات الاضافية بمدينة كوم امبو جهد ١١/٣٣ كيلو فولت

(ب) محطات طلمبات الرى بكوم امبو وتتضمن :

١ ـ جميع الأعمال الميكانيكية والكهربية .

٢ ـ الأعمال المدنية لمبانى الطلمبات ومحطات المحولات .

(جـ) مشروعات الرى :

وتشمل انجاز جميع الأعمال الترابية والصناعية لترعتى (السلسلة بالمنطقة القبلية وغيرها من مشروعات الرى اللازمة لاستزراع الاراضى بالموطن ومنها تركيب عائمات بلاد النوبة « الدكة ـ العلاقى ـ ابريم ـ ارمنا » بجوار محطة طلمبات البيارة الجديدة لرى أراضى التوسع الزراعى العاجل بمنطقة ترعة قطاوى وفروعها ، وكذلك نقل وتركيب وحدات محطة طلمبات أبو المنجا القديمة لتغذى من ترعة كاسل لرى مساحات التوسع شرق الترعة .

وزارة الاسكان والمرافق

تتضمن خطة وزارة الاسكان والمرافق فى اطار الخطة العامة للتهجير تنفيذ الآتى :

١ ـ اختيار مواقع القرى بمنطقة الاسكان الجديدة .

٢ ـ بناء المساكن للاهالى ومبانى المنشآت العامة والمرافق ومساكن الموظفين بمواقع القرى .

٣ ـ تمهيد الطرق الداخلية بالقرى .

٤ ـ تنفيذ المشروعات الخاصة بمد القرى بالمياه الصالحة للشرب .

وفيما يلى نستعرض كلا من هذه الموضوعات .

اولا ـ مواقع القرى :

تنفيذا لما استقر عليه راى اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة من تخطيط منطقة الاسكان بكوم امبو على أساس تجميع قرى كل عنصر من سكان النوبة بمنطقة واحدة وفق الوضع الأصلى لقرى النوبيين الأصلية ونتيجة لما قامت به وزارة الاسكان من دراسات وبحوث خاصة بالامكانيات الفعلية من واقع الطبيعة سواء من ناحية توفير مواد البناء ومواقع المحاجر وطرق التشغيل ونوع التربة الى غير ذلك من الموضوعات الأخرى ، قامت وزارة الشئون بتحديد مواقع القرى طبقا للاسس التالية :

١ ـ اختيار المنطقة الشمالية لقرى « الكنوز » والوسطى لقرى «العرب» والجنوبية لقرى « النوبيين » .

٢ ـ تسمية القرى الجديدة بنفس أسماء القرى قرينتها بالنوبة .

٣ ـ تحديد موقع عاصمة المنطقة مدينة « نصر » فى موقع يتوسط امتداد المنطقة جميعها .

٤ ـ مراعاة امكان التوسع الأفقى مستقبلا لامكان بناء مساكن الأسر المغتربة والامتداد الطبيعى للسكان الحاليين .

٥ ـ تحديد المواقع بما يكفل سلامة المبانى فى المستقبل بعيدا عن مجارى السيول .

٦ ـ تحديد موقع واحد لكل عدة قرى صغيرة بما يضمن قربها من بعضها وتخفيض مساحة الارض المخصصة للموقع عما لو حددت مواقع متفرقة لكل قرية ، والاستفادة من الخدمات وتخفيض التكاليف .

وقد استقر الرأى نهائيا على تحديد مواقع النواحى التالية بمنطقة كوم امبو :

(ا) قرى الكنوز وتقع فى الشمال وتضم :

دابود ـ الامبركاب ـ دهميت ـ كشتمنة شرق ـ كشتمنة غرب ـ الدكة السيالة ـ والمحرقة ـ كلابشة وابو هور وماريا وجرف حسين المضيق ـ قرشة والعلاقى ـ قورته اول ـ وثالث .

(ب) قرى العرب وتقع فى الوسط وتضم : وادى العرب ـ السنقارى ـ شاترمة ـ المالكى ـ السبوع .

(جـ) مدينة نصر .

د) قرى النوبيين وتقع فى الجنوب وتضم :

ابو حنضل والريقة وكروسكو ـ الديوان وقته والدر وتنقالة ـ الجنينة والشباك ـ ابريم والجزيرة ـ مصمص ـ عنيبة ـ ارمنا ـ توشكى شرق وتوشكى غرب ـ ابو سمبل اول وثان ـ قسطل ـ ادندان اول وثان ـ بلانه اول ـ بلانة ثان وثالث .

وبذلك يكون عدد القرى الجديدة ٢٧ قرية تتوسطها العاصمة مدينة نصر .

ثانيا ـ المساكن :

بناء على ما راته اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة ودراسات وزارة الاسكان تقرر بناء مساكن المواطنين الجديدة طبقا للاسس التالية :

١ ـ ان تكون متفقة فى خطوطها الرئيسية ومساكن النوبيين الحالية وتقاليدهم وعاداتهم ومناخ المنطقة .

وقد قامت وزارة الاسكان والمرافق بناء على طلب وزارة الشئون الاجتماعية ببناء مسكن نموذجى بأسوان ، شاهده النوبيون وابدوا من الملاحظات عليه ما كان محل الاعتبار عند تصميم المساكن وبنائها بالوطن الجديد .

٢ ـ أن تبنى المساكن بالوطن الجديد للأسر التى اتضح من المسح الاجتماعى الذى أجرته وزارة الشئون الاجتماعية اقامتها الفعلية بالنوبة وطبقا للأعداد التى تحددها وزارة الشئون ، على أن ينظر فى بناء المساكن الخاصة بالأسر المغتربة عن النوبة بعد انتهاء هذه المرحلة

٣ ـ ان يتم بناء المساكن الجديدة طبقا لثلاث نماذج ، تتفق واعداد افراد الأسر يحتوى الأول منها على حجرتين والثانى على ثلاث حجرات والثالث على اربع بملحقاتها ، وان تكون اسقفها بالمسلح لامكان اقامة مبان اخرى فوقها فى المستقبل .

وقد عدلت النماذج فيما بعد واضيف نموذج رابع لمسكن من حجرة واحدة .

٤ ـ اتمام بناء المساكن بالقرى الجديدة على ثلاث مراحل .

(ا) المرحلة الأولى :

وتشمل هذه المرحلة الانتهاء من مبانى احدى عشر ناحية بمرافقها حدد تاريخ بدء العمل بها أول مايو ١٩٦٢ لتنتهى فى آخر مارس ١٩٦٣ .

(ب) المرحلة الثانية :

وتشمل هذه المرحلة الانتهاء من مبانى ثمان نواح بمرافقها وقد حدد لبدء العمل بها اول أغسطس عام ١٩٦٢ لتنتهى بنهاية مايو ١٩٦٣ .

(جـ) المرحلة الثالثة :

وتشمل هذه المرحلة الانتهاء من مبانى تسع نواح بمرافقها وحدد لبدء العمل بهذه المرحلة اول اغسطس عام ١٩٦٢ لتنتهى بنهاية شهر يولية ١٩٦٣

وقد تقرر أن يقوم بالتنفيذ مقاولو القطاع العام تحت مباشرة وزارة الاسكان والمرافق ، وأن تنفذ الانشاءات الخاصة بالأهالى فى قرية توماس وعافية بمنطقة اسنا شركة « ايتال كنسلت » وتنتهى من جميع الانشاءات قبل مطلع شهر اكتوبر عام ١٩٦٣ .

وقد روعى كما سبق الايضاح حين تخطيط القرى الجديدة الامتداد للمستقبل لها وترك المساحات الكافية لبناء مساكن المغتربين .

وفيما يلى بيان بعدد المساكن المقرر بناؤها بكل ناحية من النواحى وسعة كل مسكن والمساكن الخاصة بالمغتربين واجمالى المساكن .

(المرحلة الأولى)

اسم القرية	المساكن المقررة للمقيمين بالنوبة				المساكن الخاصة بالمقتربين			اجمالى المساكن
	غرفتين	٣ غرف	٤ غرف	الجملة	غرفتين	٣ غرف	الجملة	
دابود	١٤٤	٢٢٧	١٣٠	٥٠١	٣٠٢	١٥١	٤٥٣	٩٥٤
الامبركاب	٢١٤	٢٨٠	٧٢	٥٦٦	٣٩٠	١٩٤	٥٨٤	١١٥٠
دهميت	١٨٧	٢٥٣	١٠٦	٥٤٦	٢٧٠	١٣٥	٤٠٥	٩٥١
كشتمنه شرق	١٢٧	٦٣	٣٢	٢٢٢	١٩٤	٩٧	٢٩١	٥١٣
الدكه	٢٨٥	٣٣٢	١٧٢	٧٨٩	٦١	٣٠	٩١	٨٨٠
سياله	٩٢	١٢٣	٩٦	٣١١	١٠٦	٥٥٣	١٥٩	٤٧٠
المحرقة	٥٧	٧٨	٤٧	١٨٢	٥٠	٢٥	٧٥	٢٥٧
كلابشه ، ابوهور ، ماريا مرواو ، جرف حسين	٤٠٠	٤٢٧	١٧٧	١٠٠٤	٧٧٩	٣٨٦	١١٦٥	٢١٦٩
المضيق	٩٣	١٨١	٢٠٢	٤٧٦	٢٢٤	١١١	٣٣٥	٨١١
قرشه والعلاقى	٢٢٣	٣١٢	١٥٨	٦٩٣	٣٤٢	١٧٠	٥١٢	١٢٠٥
بلانة أول	٢٦٧	٤٠٥	٢٣٣	٩٠٥				

(المرحلة الثانية والثالثة)

اسم القرية	المساكن المقررة للمقيمين بالنوبة				المساكن الخاصة بالمقتربين			اجمالى المساكن
	غرفتين	٣ غرف	٤ غرف	الجملة	غرفتين	٣ غرف	الجملة	
كشتمنة غرب	٢٣٥	٩	٧٤	٤٠٨	٥٦	٢٨	٨٤	٤٩٢
قورته اول	١٣٨	٢٧٣	١٢٣	٥٣٤	٢٤٧	١٢٣	٣٧٠	١٣٥٤
قورته ثان وثالث	١٥٠	٢٠٠	١٠٠	٤٥٠	–	–	–	–
وادى العرب	١٢٠	٨٩	١٤	٢٢٣	١٤٤	٧١	٢١٥	٥٣٨
السنقارى وشاترمه والمالكى والسبوع	٥٥٧	٣٣٥	٣٤٢	١٢٣٤	٤٠٩	٢٠٢	٦١١	١٨٤٥
ابوحنضل والريقة وكروسكو	١٧١	١٠٩	١٤٥	٤٢٥	١١٢	٥٥	١٦٧	٥٩٢
نصر	–	–	–	–	–	–	–	–
الديوان وقته والدر وتنقالة	٢٩١	١٧٧	٢٤٨	٧١٦	٢٢٦	١١٢	٣٣٨	١٠٥٤
الجنينة والشباك	٥٢	٩٨	١٣٢	٢٨٢	٩٠	٤٤	١٢٤	٤١٦
ابريم والجزيرة	١٢٦	١٣٥	١٩٠	٤٥١	١٥٠	٧٥	٢٢٥	٦٧٦
مصمص	٣٨	٢٦	٦٦	١٣٠	٦٠	٣٠	٩٠	٢٢٠
عنيبة	٢٧٠	٣٧٩	٢٦٣	٩١٢	١٠٥	٥٢	١٥٧	١٠٦٩
ارمنا	١٥٠	٢٦١	١١٢	٥٢٣	١٦٦	٨٣	٢٤٩	٧٧٢
توشكى شرق وغرب	٢٩٦	٤٧٠	٣١٤	١٠٨٠	١٨٣	٩١	٢٧٤	١٣٥٤
ابو سمبل اول وثان	٢٢٣	٤٠٩	٢٥٤	٨٨٦	٢٥٥	١٢٧	٢٨٢	١٢٦٨
قسطل	٧٧	١٣٥	٨٣	٢٩٥	٦٧	٣٣	١٠٠	٣٩٥
ادندان اول وثانى	١٧٦	٢٨٣	١٨١	٦٤٠	١٥٢	٧٦	٢٢٨	٨٦٨
بلانة ثان	١٢٠	١٦٠	١٢٠	٤٠٠	١٢٥	٦٢	١٨٧	١٦٩٢
بلانة ثالث	٤٠	١٠٠	٦٠	٢٠٠	–			
بلانة أول	–	–	–	–				

المساكن الخاصة باهالى توماس وعافية :

نتيجة للاختلاف بين سكان ناحية توماس وعافية فى اختيار مكان تهجيرهم الجديد ورغبة بعضهم فى الاستقرار بمنطقة الاسكان فى كوم امبو دون اسنا ، قامت وزارة الشئون الاجتماعية باجراء استفتاء بين الاهالى بالناحية خلصت من نتائجه الى رغبة بعض السكان فى الهجرة الى كوم امبو والبعض الى منطقة اسنا .

ونتيجة للاستفتاء استقر الراى على اسكان كل اسرة بالموطن الذى تفضله حيث استلزم الأمر تخطيط قرية جديدة لهم بمنطقة كوم امبو بجوار قرية ادندان بجانب مساكن بقية الأسر بمنطقة اسنا .

وفيما يلى بيان تقريبى بالمساكن المقرر تنفيذها لأهالى توماس وعافية بكل منطقة :

منطقة الاسكان	مساكن المقيمين بالنوبة				
	غرفة واحدة	غرفتين	٣ غرف	٤ غرف	الجملة
اسنا	٤٦	١٥٦	١٩٧	١٦٤	٥٦٣
كوم امبو	١٤	٥١	٦٨	٨١	٢١٤

منطقة الاسكان	مساكن المغتربين				
	غرفة واحدة	غرفتين	٣ غرف	٤ غرف	الجملة
اسنا	٣٤	١١٥	١٤٩	١٣٨	٤٣٦
كوم امبو	١١	٣٥	٤٨	٥٦	١٥٠

هذا مع ملاحظة أن عدد المساكن ببعض النواحى انتابها بعض التعديل طبقا لما تكشف عنه التنفيذ .

ثانيا – تمهيد الطرق الداخلية بالقرى :

وبجانب بناء المساكن ومبانى المرافق العامة تختص وزارة الاسكان والمرافق بتمهيد الطرق الداخلية بالقرى ، أما الطرق الخارجية فتختص بانشائها وتجديد القائم منها وصيانته مصلحة الطرق بوزارة الأشغال .

ثالثا – عملية مياه الشرب :

وقد قامت وزارة الاسكان بدراسة عملية المياه لقرى التهجير على اساس تعميم مياه الشرب المرشحة لكل قرى ومدن منطقة كوم امبو .

ويعتمد مشروع توفير المياه على عملية مياه قرية « دراو » الجارى انشاؤها بالاضافة الى انشاء عملية مياه بمدينة كوم امبو تربطها شبكة مواسير بقرى التهجير بالمنطقة .

وقد اعد البرنامج التنفيذى لعملية مياه الشرب بما يضمن التنفيذ قبل نقل جميع السكان الجدد الى المنطقة .

ولئن كانت وزارة الاسكان والمرافق بصدد الانتهاء فى فترة قريبة من الانشاءات الخاصة بها الا انها حتى تاريخ اعداد هذا الكتاب لم تنتهى بعد من بناء بعض مرافق القرى الجديدة .

وزارة الاصلاح الزراعى

تختص وزارة الاصلاح الزراعى فى اطار الخطة العامة لتهجير اهالى النوبة باستصلاح الأراضى بمنطقتى كوم امبو واسنا ، والاشتراك فى توزيع الأراضى المستصلحة على الملاك والمعدمين من السكان .

وتجرى استصلاح الأراضى بمنطقة كوم امبو شركة كوم امبو والشركة العامة لاستصلاح الأراضى ، أما منطقة اسنا فتتولى استصلاح الأراضى بها شركة « ايتال كونسلت » .

وفيما يلى برنامج استصلاح الأراضى بكل منطقة والتوقيت الزمنى المحدد لها .

اولا – منطقة كوم امبو :

(ا) عمليات شركة كوم امبو :

المساحة بالفدان	التاريخ المحدد لانتهائها
٢٠٠٠	تم استصلاحها
٢٠٠٠	تم استصلاحها
٧٠٠٠	جارى استصلاحها
٣٠٠٠	عام ١٩٦٤/٦٣
١٤٠٠٠	الجملة

(ب) الشركة العامة لاستصلاح الأراضى :

٣٠٠٠	تم استصلاحها
٤٠٠٠	جارى استصلاحها
٧٠٠٠	الجملة

ثانيا – منطقة اسنا :

وضعت شركة ايتال كونسلت برنامجها على أساس الانتهاء من استصلاح ٨٠٠٠ فدان بهذه المنطقة قبل استقبال أهالى توماس وعافيـة وذلك على دفعتين : الأولى وتشمل استصلاح ٥٠٠٠ فدان والثانية وتشمل استصلاح بقية المساحة .

توزيع الأراضى الزراعية :

بجانب استصلاح الأراضى الزراعيـة تقـوم وزارة الاصـلاح الزراعى بالاشتراك مع بقية الوزارات المعنية بتوزيع الأراضى الزراعية على المواطنين بمنطقتى الاسكان طبقا للقواعد التى وضعت بهذا الشأن .

وزارة التربية والتعليم

راعت وزارة التربيـة والتعليم حين مناقشتها تحديد دورها فى الخطة عدد ونوع المدارس التى يجب توفرها بالوطن الجـديد ، الفرق الكبير بين ظروف منطقة النوبة التى تمتـد على مسافة حوالى ٣٢٠ كيلو مترا وتضم ٣٩ قرية تتكون كل منها من نجوع متناثرة منفصلة على جانبى النيـل ، ومنطقة الاسكان الجديدة المتقاربة قراها ومساكنها والواقعة فى قطاع طوله حوالى ٤٥ كيلو مترا فقط .

وفيما يلى بيان المدارس المقرر انشاؤها بمناطق التهجير والقرى التى ستنشأ بها ، وعدد فصول كل مدرسة :

اولا – المدارس الابتدائية :

اسماء النواحى	عدد الفصول	ملاحظات
كلابشة وابو هود	١٢	مقر المدرسة
قرشة والعلاقى		
الضيق	٦	
سيالة والمحرقة	٦	
كشتمنة غرب	١٢	
الدكة		مقر المدرسة
كشتمنة شرق	١٢	
الأمبركاب		مقر المدرسة
دهميت		
دابود	٦	
تورتة اول	٦	
تورتة ثان وثالث	٦	
وادى العرب	٦	
نصر	١٢	مقر المدرسة
الديوان وقته الدر وتنقالة كروسكو والريقة وابو حنضل السنقارى وشـاترمة والمالكى والسبوع	١٢	
الجنينة والشباك	٦	
ابريم والجزيرة	٦	
مصمص	١٢	
عنيبة		مقر المدرسة
ارمنـا		
قسطل	٦	
ابو سمبل اول وثان	٦	
توشكى شرق وغرب	١٢	
ادندان اول وثان	٦	
بلانة ثان وثالث	١٢	
بلانة اول		مقر المدرسة

وبذلك يكون عدد المدارس الابتدائية ١٩ مدرسة بمنطقة كوم امبو بالاضافة الى مدرسة اخرى من ١٢ فصل بمنطقة الاسكان باسنا .

ثانيا – المدارس الاعدادية :

رغبة فى أن تتلاءم الدراسة فى هذه المدارس مع البيئة الجديدة التى تتصل اتصالا وثيقا بالزراعة وما يرتبط بها من صناعات ريفية ، تقرر أن تكون هذه المدارس مدارس اعدادية تجريبية ، على أن تدرس بها مواد الثقافة المهنية الآتية بصفة أساسية :

(أ) **الزراعة :** لجميع التلاميذ .

(ب) **الكهرباء :** لجميع التلاميذ .

(ج) **البرادة أو النجارة :** حسب اختيار التلميذ .

وتتضمن الخطة تخصيص ٢٠ فدانا لكل مدرسة ليمارس فيها التلاميذ الزراعة وما يتصل بها من وجوه النشاط المختلفة .

وفيما يلى بيان المدارس الاعدادية التجريبية :

(أ) المدرسة الأولى – ٦ فصول – وتبنى ملحقة بالمدرسة الثانوية التى ستنشأ فى مدينة نصر ، ويكون بها قسم داخلى وورش لدراسة مواد الثقافة المهنية (الزراعة والكهرباء والبرادة والنجارة) .

(ب) المدرسة الثانية – ٩ فصول – وتبنى بكبرى القرى الشمالية « كلابشة وأبو هور ... » وتنشأ بها كذلك بالورش المرافق اللازمة لمواد الثقافة المهنية .

(ج) المدرسة الثالثة – ٩ فصول – وتبنى بقرية بلانة أول وتنشأ بها الورش والمرافق اللازمة لمواد الثقافة المهنية .

ثالثا – المدارس الثانوية :

وقد تقرر انشاء مدرسة ثانوية واحدة من ستة فصول بمدينة نصر تزود بقسم داخلى للتيسير على أبناء القرى البعيدة عن مقرها وتضم الورش والمرافق اللازمة لدراسة مواد الثقافة المهنية لتكون مدرسة تجريبية تكفل الامتداد الطبيعى للمرحلة الاعدادية من جهة وتساعد على تدعيم القدرات والمهارات الفنية لدى الطلاب من جهة أخرى .

رابعا – دور المعلمين الريفية :

تمشيا مع السياسة التعليمية التى تتجه الى صبغ دور المعلمين بالصبغة الريفية ، تقرر بناء دار واحدة للمعلمين الريفية على أن ينشأ بها قسم داخلى وتلحق بها مزرعة ويكون مقرها مدينة نصر .

وزارة الصحة

اختصت وزارة الصحة فى اطار الخطة العامة للتهجير بتجهيز واعداد المجموعات الصحية والمستشفى المركزى بمنطقة الاسكان الجديدة بجانب اتخاذ الاجراءات الوقائية والخاصة بالاسعاف قبل وأثناء وبعد نقل المواطنين النوبيين .

وفيما يلى بيان المنشآت الخاصة بالرعاية الطبية بالوطن الجديد ومقارها وتبعياتها :

(أ) مستشفى مركزى ومقره مدينة « نصر »

(ب) المجموعات الصحية الكاملة وعددها ٤ :

مقر المجموعة	البلاد التابعة لها	التعداد
١ – بلانة	بلانة أول	
	بلانة ثان وثالث	٥٣٠٠
٢ – عنيبة	عنيبة	٢٩٧٥
	ارمنا	١٦٥٨
	مصمص	٣٧٢
٣ – السنقارى	السنقارى	
	المالكى	
	الديوان	
	قتة	
	الدروتنقالة	٥٧٣٨
٤ – كلابشة	كلابشة	
	ابو هور	
	ماريا	
	مرواو	
	جرف حسين	
	سيالة	
	المحرقة	٣٥١٩

(ج) مجموعات صحية مبسطة وعددها سبعة :

مقر المجموعة	البلاد التابعة لها	التعداد
١ ـ ادندان	أدندان أول	
	ادندان ثان	
	قسطل	٢٦٧٥
٢ ـ توشكى	توشكى شرق	
	توشكى غرب	
	ابو سمبل أول وثان	٥٧٣٧
٣ ـ ابريم	ابريم والجزيرة	
	الجنينة والشباك	٢١٧٣
٤ ـ قورتة	قورتة أول	
	قورتة ثان وثالث	
	وادى العرب	٣٣٠٥
٥ ـ العلاقى	العلاقى	
	قرشة	
	المضيق	٣٢٣٨
٦ ـ الدكة	الدكة	
	كشتمنة غرب	٣٥٧٠
٧ ـ الأمبركاب	الأمبركاب	
	كشتمنة شرف	
	دهميت	
	دابود	٤٥١٦

وزارة التموين

أن مهمة وزارة التموين فى عملية التهجير تبدأ عند اسكان المواطنين بالقرى الجديدة لتوفير جميع المواد التموينية اللازمة من الدقيق والسكر والزيت والكيروسين وهى المواد التى كانت وزارة التموين تقوم بارسالها شهريا لأهالى بلاد النوبة ، هذا علاوة على قيام الوزارة باعداد البطاقات التموينية وتسليمها للأهالى وذلك قبل بدء عملية نقل النوبيين .

وقد حددت المرافق التموينية بمنطقة الاسكان على الوجه التالى :

(ا) اسواق يتراوح حجمها بين ٤ ، ١٣ دكان :

وذلك بكل قرية من قرى الاسكان الجديدة بالاضافة الى سوق كبير بمدينة نصر .

(ب) جمعيات تعاونية وذلك بنواحى :

الأمبركاب ، الدكة ، سيالة والمحرقة ، كلابشة وابو هور ، المضيق ، قرشة والعلاقى ، قورتة اول ، السنقارى وشاترمة ، ابو حنضل والريقة وكروسكو ، نصر ، الديوان وقتة والدر : ابريم والجزيرة ، عنيبة ، ارمنا ، ابو سمبل أول وثان ، ادندان اول وثان ، بلانة اول .

(ج) مخزن تموين وذلك بنواحى :

كلابشة وابو هور ... ، عنيبة ، بلانة اول .

(د) مكتب تموين رئيسى بمدينة نصر .

(هـ) مكتب تموين فرعى ملحق بنقط الشرطة بنواحى :

كلابشة وابو هور ، قورتة اول ، عنيبة ، بلانة اول .

(و) مطحن وذلك بمدينة نصر بجانب المطاحن الموجودة بالنوبة والتى سيعاد تشغيلها بالموطن الجديد .

(ز) مخبز وذلك بنواحى :

دابود ، الأمبر كاب ، الدكة ، كلابشة وابو هور ، المضيق ، قرشة والعلاقى ، قورتة اول ، وادى العرب ، السنقارى ، ابو حنضل والريقة وكروسكو ، نصر ، ابريم والجزيرة ، عنيبة ، ارمنا ، توشكى شرق وغرب ، ابو سمبل أول وثان ، ادندان أول وثان ، بلانة اول .

وبذلك يكون مجموع المخابز ١٧ مخبزا .

هذا بجانب ما تؤديه وزارة التموين من تخزين المواد التموينية الكافية لاحتياجات المواطنين حين استقرارهم لمدة شهرين على الأقل وتوفير المواد البترولية وبقية السلع التى تتطلبها معيشة المواطنين بالمهجر الجديد .

وزارة الزراعة

وتختص وزارة الزراعة فى اطار الخطة العامة للتهجير بالآتى :

١ ـ نقل فسائل النخيل من منطقة النوبة واعادة شتلها بمنطقة الاسكان بكوم امبو ورعايتها حتى تكون نواة تشجير المنطقة بالنخيل وذلك محافظة على هذه الثروة الكبيرة من الضياع ولتكون فى المستقبل عونا للنوبيين على رفع دخولهم .

٢ - الاشتراك مع موظفى الوزارات المعنية فى استلام الماشية الخاصة بالمهجرين حين وصولهم ميناء الشلال واتخاذ الاجراءات المحجرية اللازمة حيالها واعادة تسليمها لهم واما تعويضهم عنها مستقبلا بماشية من سلالات ممتازة واتخاذ اللازم نحو ذبحها لحساب المؤسسة الاستهلاكية .

وفى كلا الحالتين يعطى صاحب الماشية ايصالا به توصيف الماشية ويفيد استلامها .

٣ - تجهيز واعداد المنشآت التالية بمدينة نصر :

(أ) سلخانة

(ب) وحدة بيطرية وتلقيح صناعى

(جـ) وحدة زراعية

(د) وحدة لمكافحة الآفات .

٤ - تجهيز واعداد مركز خدمات زراعية وبيطرية بكل وحدة من الوحدات القروية وذلك بنواحى :

كلابشة وأبو هور - السنقارى - عنيبة - بلانة اول .

وزارة الداخلية

تختص وزارة الداخلية بالاشراف على الأمن والحراسة أثناء تجهيز النوبيين للنقل وأثناء نقلهم ثم بعد استقرارهم بالوطن الجديد .

وقد رأت الوزارة ان تحتفظ كل ناحية عند اتمام تهجيرها بوضع عمدها ومشايخها ورؤساء العشائر والقبائل بها كما هم .

وفيما يلى بيان منشآت الامن بالمنطقة :

١ - مركز شرطة ومطافى مقره « مدينة نصر » .

٢ - اربع نقط شرطة ومطافى بنواحى :

كلابشة وأبو هور - قورته اول - عنيبة - بلانة أول .

وزارة المواصلات

تتضمن الخطة بالنسبة لوزارة المواصلات عدة عمليات نوضحها فيما يلى :

١ - تجهيز مكاتب التليفون والتلغراف والبريد .

٢ - الاشراف على النقل النهرى وتقوم به الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى .

٣ - الاشراف على النقل البرى وتقوم به الهيئة العامة لشئون النقل البرى.

وفيما يلى بيان كل من هذه العمليات :

اولا - مكاتب التليفون والتلغراف والبريد :

وتشمل هذه العملية اعداد وتجهيز المكاتب بالنواحى التالية :

(أ) مكتب بكل وحدة من الوحدات القروية الاربع بنواحى : كلابشة وابو هور - السنقارى - عنيبة - بلانة اول .

(ب) مكتب بمدينة « نصر » .

هذا بجانب انشاء مكاتب بريد اهلية ببقية القرى .

ثانيا - النقل النهرى :

حتمت ظروف النوبة الطبيعية وعزلتها كما سبق الايضاح ان يكون نهر النيل هو الطريق الوحيد لنقل اهالى المنطقة من قراهم حتى ميناء الشلال او السد العالى .

ومن ثم فقد رأت وزارة المواصلات - الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى تحديد دورها فى هذه العملية جميعها فى الآتى :

(أ) الاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية فى اجراء الممارسة اللازمة بين الشركات الملاحية على أن يتم التعاقد بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركات .

(ب) معاينة وحدات النقل النهرى قبل تشغيلها وتقرير صلاحيتها من عدمه ، والاشراف على النواحى الفنية فقط فى التشغيل حين التنفيذ .

(جـ) الاشتراك فى وضع برامج التحركات الخاصة بالنقل .

اما بقية جوانب العملية فقد أوكل تنفيذها لوزارة الشئون الاجتماعية كما سيرد فيما بعد .

ثالثا - النقل البرى :

يتضمن النقل البرى نقل المواطنين حين وصولهم الى ميناء الشلال او السد العالى بالاتوبيسات ، واثاثاتهم ومهماتهم وماشيتهم باللوارى حتى قرى الاسكان الجديدة .

ولم يختلف دور الهيئة العامة للنقل البرى فى هذه العملية عن دور الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى بالنسبة للنقل النهرى .

المنشآت الأخرى

بجانب ما سبق ان اوضحناه تحت دور الوزارات من بيان المرافق والخدمات بالوطن الجديد بكوم امبو ، توجد منشآت اخرى بعضها خاص بالعبادات والآخر خاص بالنشاط الاجتماعى المحلى نجملها فيما يلى :

اولا – المساجد ويوجد واحد منها بكل من النواحى التالية :

الدكة – كلابشة وابو هور – السنقارى وشاترمة – مدينة نصر – عنيبة – بلانة اول .

ثانيا – مقار الاتحاد الاشتراكى « القومى » بنواحى :

كلابشة وابو هور – مدينة نصر – بلانة اول .

ثالثا – المضايف الملحق بها مساجد صغيرة « زوايا » وتوجد ببقية النواحى التى ليس بها مساجد كبيرة .

رابعا – المضايف الكبيرة وتوجد بنواحى :

الدكة – كلابشة وابو هور – السنقارى وشاترمة – عنيبة – بلانة اول .

خامسا – مقر مجلس المدينة ومقره المدينة الوحيدة بالمنطقة « نصر » .

المرافق الخاصة بمنطقة اسنا

اختصت منطقة الاسكان باسنا ، المخصصة لأهالى توماس وعافية بالمرافق التالية :

مدرسة ابتدائية – وحدة اجتماعية قروية بها جمعية تعاونية – نقطة شرطة ومطافىء – وحدة صحية ريفية – مكتب بريد وتليفون – سوق به اربعة متاجر – مكتب تموين – مسجد .

هذا بخلاف تخصيص ارض لكل من بنك التسليف والساحة الشعبية .

وزارة الشئون الاجتماعية

لما كنا سنوضح فى الفصول التالية دور وزارة الشئون الاجتماعية تفصيلا فى مشروع تهجير واسكان اهالى النوبة ، لذلك نكتفى هنا استيفاء للصورة ببيان المنشئات الخاصة بالوزارة بمنطقة الاسكان بكوم امبو والتى تشمل الآتى :

١ – اعداد وتجهيز وحدة اجتماعية سكنية بمدينة نصر .

٢ – اعداد وتجهيز اربع وحدات اجتماعية قروية بالنواحى التالية :
كلابشة – المالكى – عنيبة – بلانة .

٣ – انشاء عشرين مركز تدريب على الصناعات الريفية والبيئية والمشغولات تغطى جميع نواحى منطقة الاسكان الجديدة .

لقد كان مشروع تهجير واسكان اهالى النوبة امانة حملتها فى عزم واصرار وصبر واناة وزارة الشئون الاجتماعية .

وقبل ان نوضح خطة التهجير ، كان لوزارة الشئون الاجتماعية دراساتها وبحوثها التى استمدت منها ركائز خطتها .

وفى الوقت الذى نكتب فيه فصول هذا الكتاب فصلا وراء فصل ، تتوافد وحدات النقل النهرى واحدة وراء اخرى من النوبة ارض الذهب حاملة النوبيين الى ميناء الشلال أو السد العالى بامتعتهم واثاثاتهم وماشيتهم ، ليحملهم أسطول السيارات الى محل الاستيطان الجديد .

وبقرى ونجوع النوبة على امتدادها ، وبميناء الشلال والسد العالى وبمناطق الاسكان الجديدة بقراها العديدة وبمدينة اسوان على الطريق من النوبة القديمة الى النوبة الجديدة يعمل موظفو الشئون الاجتماعية ليل نهار فى قوة وعزم وانسانية ويقين واصرار ، واضعين نصب اعينهم وفى آذانهم وعقولهم ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر للنوبيين فى خطابه فيهم بأبى سنبل عام ١٩٦٠ .

« ان الخير الذى سيعم على أبناء النوبة سيكون الخير الكثير لانه سيجمع ابناء النوبة جميعا على الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قوى سليم ، وبهذا تنقضى الشكوى التى كنتم تشعرون بها ، شكوى الانعزال ، لأننا جميعا أفراد عائلة واحدة ، واننا سنعمل على جمع شملكم كما كان الشمل مجتمعا فى هذه المنطقة على مر السنين .

واننا نعتقد أن عملية التهجير من هذا المكان ستكون عملية منظمة مريحة ومركزة ، وستنقلون من هذه القرى التى عشتم فيها الى مناطق جديدة تشعرون فيها بالسعادة والحرية والرخاء » .

الباب الثالث

الاستعداد للتنفيذ

وزارة الشئون الاجتماعية وتهجير أهالى النوبة

منذ عام ١٩٥٩ ووزارة الشئون الاجتماعية جادة فى دراسة الآثار المترتبة على تنفيذ مشروع السد العالى من الناحية الاجتماعية لاتصال هذا الموضوع برسالة الوزارة واختصاصاتها ، ثم ظلت الوزارة تتابع دراساتها اتصالا بما سبق ان أجرت من دراسات وتمشيا مع دراسات اللجنة العليا للسد العالى ولجنة الخدمات التى ضمت الى عضويتها السيد وزير الشئون الاجتماعية والعمل .

وقد قسمت لجنة دراسات بلاد النوبة التى شكلت بوزارة الشئون الاجتماعية دور الوزارة فى العمليات المترتبة على بناء السد العالى قبل وضع خطة التهجير الى قسمين رئيسيين :

(أ) دور الوزارة فى تحديد مستقبل سكان النوبة الذين حتم انشاء السد العالى غرق أراضيهم ومساكنهم بالمياه .

(ب) دراسة التحويل الاجتماعى السريع فى منطقة اسوان نتيجة لهجرة العمال الى منطقة السد وقيام الصناعات الجديدة بهذه المنطقة وتحولها الى منطقة صناعية بجانب كونها منطقة سياحية .

وقد انصرفت الوزارة الى متابعة دراساتها وبحوثها كجزء من نشاطها فى ميادين الرعاية الاجتماعية الى أن كلفتها لجنة الخدمات بالسد العالى فى ديسمبر ٥٩ — كما سبق ان أشرنا — الى عمل مسح اجتماعى شامل فى منطقة النوبة قامت به الوزارة فى مطلع عام ١٩٦٠ وكانت نتائجه الاساس الأول لكل عمليات التخطيط لتهجير واسكان النوبيين .

وحين أوكلت اللجنة العليا للسد العالى عملية تهجير واسكان النوبيين الى وزارة الشئون الاجتماعية ، انصرفت اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة برئاسة السيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الى البحث والدراسة وخلصت الى وضع الخطة الكاملة لتهجير أهالى النوبة .

وقد تضمن قرار وزارة الشئون الاجتماعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١ — بتنظيم عملية التهجير وتشكيل اللجنة المشتركة — فى مادته الثالثة انشاء ادارة مؤقتة بديوان عام وزارة الشئون الاجتماعية يعهد اليها بتنفيذ قرارات اللجنة المشتركة لتهجير أهالي بلاد النوبة فيما يختص بوزارة الشئون الاجتماعية .

وتنفيذا للقرار المذكور انشئت بديوان الوزارة الادارة المؤقتة لتهجير اهالى النوبة فى شهر ابريل عام ١٩٦١ والتى اصبحت فيما بعد الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة ، ووضح اختصاصها فى اجراء المزيد من الدراسات اللازمة للتخطيط والتنفيذ ، ثم تنفيذ دور وزارة الشئون الاجتماعية فى خطة التهجير جميعها ، فضلا عن تنفيذ قرارات اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة فى جميع نواحى عملها .

ولما كان مشروع تهجير واسكان اهالى النوبة ينقسم فى تنفيذه الى ثلاثة اقسام رئيسية نجملها فى الآتى :

(ا) التخطيط والاعداد والتجهيز ، اى مرحلة ما قبل نقل المواطنين عن النوبة واسكانهم بالمهجر الجديد .

(ب) عملية نقل المواطنين واسكانهم .

(ج) مشروعات التطوير والتنمية ورعاية النوبيين بالنوبة الجديدة .

لذلك نعرض فى الفصول التالية خطة الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة وما قامت به من اعمال اعدادا لبدء نقل المواطنين عن النوبة الذى حدد له الثامن عشر من اكتوبر سنة ١٩٦٣ .

التمهيد لتهجير النوبيين

ما ان انشئت الادارة المؤقتة لتهجير اهالى النوبة بوزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦١ ، حتى زودت بقلة من خيرة موظفى الوزارة لايجاوز عددهم اصابع اليدين .

وبدات الادارة فور انشائها بتنفيذ قرارات اللجنة المشتركة لتهجير اهالى النوبة ومعاونتها فى وضع الخطة العامة للتهجير ، كما بدات من جانبها الاتصال بالوزارات المشتركة فى التنفيذ لمتابعة الانشاءات والاعمال التى تؤديها هذه الوزارات بالنوبة او بمناطق الاسكان الجديدة والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بتوقيت وبتنفيذ دور وزارة الشئون الاجتماعية ممثلة فى الادارة العامة للتهجير فى الخطة .

وقد قامت الادارة منذ انشائها بدراسة عدة موضوعات رئيسية تتعلق بخطة تهجير اهالى النوبة وتنفيذها .

ثم من نتاج دراساتها فى اطار الخطة العامة للتهجير تبلور دورها فى التنفيذ كما سنورده فيما بعد .

ولاهمية الدراسات التى قامت بها الادارة فى المجالات المتعددة نعرض اهمها فى الآتى :

اولا — التعويض العينى :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ فى شان نزع ملكية الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى على انه استثناء من حكم الفقرة خامسا من المادة الثالثة يجوز أن يكون التعويض كله او بعضه أراضى او مبانى تعدها الحكومة لهذا الغرض .

ويصدر وزير الشئون الاجتماعية قرارا ببيان القواعد التى تنظم ذلك وتنفيذا لهذه المادة بدأت دراسة احتمالات التعويض العينى ومناقشة المقترحات المختلفة التى انتهت الى ما يأتى : —

(ا) التعويضات :

١ — تقدر التعويضات عن الممتلكات بالنوبة وتشمل التعويض عن الممتلكات بأنواعها ثم يصرف لأصحاب الحقوق ما يعادل ٥٠ ٪ من قيمة التعويض المستحق لكل منهم .

٢ - تقدر اثمان وتكاليف المساكن والأراضى الزراعية فى الوطن الجديد .

٣ - تجرى مقاصة بين تكاليف وأثمان المساكن والأراضى بالوطن الجديد وبين الـ ٥٠ ٪ المحتجزة من التعويض المستحق .

٤ - يصرف فرق المقاصة نقدا فى حالة زيادة الـ ٥٠ ٪ المحتجزة من التعويض من قيمة الممتلكات بالوطن الجديد ، وتقسيط الفرق فى حالة نقصها على اربعين عاما .

٥ - يؤجل تحصيل اقساط الديون المستحقة لمدة سنتين تبدا من تاريخ بدء زراعة الأراضى .

(ب) الاسكان والتمليك :

١ - تملك كل أسرة معيشية - مهما تعددت الأسر الزواجية بها مقيمة ببلاد النوبة ، سواء كانت تملك أو لا تمتلك بها مسكنا بالوطن الجديد يسدد ثمنه على اقساط لمدة اربعين عاما - دون فوائد - تبدا بعد مضى سنتين من تاريخ زراعة الأرض أيضا .

٢ - تملك كل اسرة معيشية مساحة من الارض تعادل مساحة الأرض المعوض عنها وذلك بحد ادنى فدان وبحد أقصى خمسة أفدنة .

اما الأسر التى لا تمتلك أصلا ارضا زراعية بالنوبة على الرغم من اقامتها بها فتملك كل منها فدانا على ان يسدد ثمنه من فرق التسوية او يقسط على اربعين عاما مع ثمن المسكن .

٣ - يرغب المغتربين من اصحاب المساكن بالنوبة لتملك مساكن بالوطن الجديد فان وافق بعضهم تسوى قيمة التعويض المستحق للراغب جميعها لحساب بناء مسكن له ، على أن يعامل كبقية المملكين فى سداد باقى الثمن .

ومزايا هذه القواعد :

١ - التفرقة الكاملة بين مبداى التزام الدولة بالتعويض عن الحقوق وبين اسكان وتمليك النوبيين على اختلاف انواعهم .

٢ - اولوية اصحاب الحقوق من ملاك الأراضى الزراعية العاملين بالزراعة فى تملك الأراضى الزراعية بالوطن الجديد بما يتمشى مع العدالة ثم تمليك غيرهم من المقيمين بالنوبة .

٣ - عدم تحميل الدولة بعبء مالى تجاوز قيمته ٢٠ مليون جنيه ، وتحميلها فقط مايعادل سعر فائدة عشرين مليون جنيه لمدة أربعين عاما

٤ - ايجاد الحافز والدافع الفردى للانتاج والشعور بالملكية الحقيقية .

٥ - التمليك على اسس عادلة تتمشى وقانون الاصلاح الزراعى وعدم تمييز طبقة من المواطنين على أخرى .

٦ - ملافاة التفتت الأسرى ونتائجه .

٧ - ضغط النفقات الى حد كبير نتيجة تمليك المساكن للأسر المعيشية لا الزواجية اذ أن الأخذ بالاسكان على أساس الأسر الزواجية سيزيد من عدد المساكن لما يجاوز الثلث مع ما يصاحب ذلك من زيادة فى التكاليف .

٨ - انماش الوطن الجديد اقتصاديا خلال السنتين التاليتين على التهجير بما يحقق الانماش الاقتصادى حتى تؤتى الأرض المملكة ثمارها عن طريق صرف ٥٠ ٪ من قيمة التعويض المستحق وتأجيل تحصيل الاقساط مدة سنتين .

ولقد انتهت الدراسات الى استصدار القرار الوزارى الخاص بموضوع التعويض والتمليك والاسكان التالى :

قرار وزارى رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٤

ببيان قواعد تعويض وتمليك واسكان أهالى النوبة

نائب رئيس الجمهورية ووزير الشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن نزع ملكية الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى واللائحة التنفيذية له ،

وعلى المذكرة المعتمدة منا فى ١٥ أغسطس ١٩٦٢ بشأن تعويضات أهالى النوبة وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة :

قــرر

مادة ١ - لصاحب التعويض الذى يقرر بالتطبيق لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ ان يختار بين الحصول على التعويض المستحق له نقدا أو عينا .

ويكون التعويض العينى وفق القواعد الواردة بهذا القرار .

مادة ٢ - يملك صاحب المنزل الراغب فى التعويض العينى مسكنا واحدا بالوطن الجديد يتفق فى حجمه مع عدد أفراد أسرته وحالته الاجتماعية . مهما تعددت المساكن التى يملكها بالنوبة .

وكذلك يملك أصحاب الأراضى الزراعية بالنوبة أرضا زراعية بالوطن الجديد تساوى فى مساحتها الأراضى الزراعية محل التعويض على الا تقل المساحة الملكة للأسرة المالكة والتى تعمل بالزراعة بالنوبة عن فدان .

وتعد كشوف بتوزيع المساكن والأراضى طبقا للقواعد الواردة بهذا القرار تعتمد من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المختص قبل التوزيع .

مادة ٣ – تقدر أثمان المساكن بالوطن الجديد وفقا لما تقرره وزارة الاسكان والمرافق وكذلك تقدر أثمان الأراضى الزراعية وفقا لما تقرره وزارة الاصلاح الزراعى .

مادة ٤ – تملك كل أسرة تعمل بالزراعة فى النوبة ولا تمتلك أرضا زراعية بها مساحة من الأرض الزراعية بالوطن الجديد تقدر بالنسبة لعدد أفراد الأسرة ومساحة الأراضى التى ستوزع عليهم وبحد ادنى فدان .

ويتم ذلك تدريجيا وفقا لمساحة الأراضى المستصلحة ووفقا للقواعد والأولويات التى تقررها الادارة العامة المؤقتة لتهجير أهالى النوبة بالاشتراك مع وزارة الاصلاح .

مادة ٥ – تملك كل أسرة مقيمة ولا تمتلك منزلا بالنوبة مسكنا بالوطن الجديد يتفق وعدد أفرادها وتعد بتوزيع المساكن كشوف تعتمد من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المختص .

مادة ٦ – يصرف لأصحاب الحقوق الراغبين فى التعويض العينى مايعادل ٥٠ ٪ من قيمة التعويض المستحق لكل منهم وتجرى مقاصة بين الـ ٥٠ ٪ المتبقية من التعويض وبين ثمن المسكن أو المسكن والأرض الزراعية الملكة .

فاذا قلت قيمة التعويض المستحق عن عشرة جنيهات صرف بالكامل واذا زادت قيمة الـ ٥٠ ٪ المتبقية من التعويض المستحق المشار اليه بالمادة السابقة عن قيمة الممتلكات صرف لصاحب التعويض الفرق المستحق له فى خلال شهر من تاريخ التقرير النهائى لثمن ما خصص له من ممتلكات .

مادة ٧ – مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة تضاف الفروق التى قد تستحق لأصحاب الحقوق نتيجة البت النهائى فى المعارضات الخاصة بالتعويضات المشار اليها بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ الى الـ ٥٠ ٪ المحتجزة من التعويض المستحق .

مادة ٨ – تسدد اثمان المساكن والأراضى الملكة بالوطن الجديد وكذلك المبالغ المتبقية من الثمن طبقا للمادة « ٦ » من هذا القرار على أقساط سنوية لمدة اربعين عاما وبدون فوائد . ويبدأ سداد الأقساط بعد مضى سنتين على تاريخ بدء زراعة الأراضى .

مادة ٩ – تشكل لجنة من مندوبين من وزارات الشئون الاجتماعية والاصلاح الزراعى والأشغال – مصلحة المساحة – والاسكان والمرافق ومحافظة أسوان يكون مقرها دائرة محافظة اسوان تقوم بتوزيع المساكن والأراضى الزراعية بالوطن الجديد على أصحاب الحقوق وغيرهم من المستحقين وذلك وفق القواعد الواردة بهذا القرار والأخرى التى تعدها الادارة العامة المؤقتة لتهجير أهالى النوبة . وللجنة ان تستعين فى اداء عملها بمن ترى الاستعانة بهم .

مادة ١٠ – يتقدم صاحب التعويض الراغب فى التعويض العينى طبقا للمادة الأولى من هذا القرار طلبا برغبته فى التعويض العينى الى رئيس لجنة صرف التعويضات المشكلة بالتطبيق لأحكام المادة الثالثة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك فى موعد لا يجاوز ٦٠ يوما من تاريخ عرض الكشوف المشار اليها بالفقرة اولا من المادة الثالثة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ .

فاذا لم يتقدم صاحب التعويض بالطلب المشار اليه فى الموعد المحدد سقط حقه فى التعويض العينى وصرف اليه التعويض النقدى المستحق له .

مادة ١١ – تقيد الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة فى سجلات تعد لهذا الغرض ويسلم مقدموها ايصالات بما يفيد رقم القيد والاستلام .

مادة ١٢ – يقصد بالأسرة فى هذا القرار الوالدان أو احدهما والأولاد والاحفاد وكذلك الاخوة وأولادهم متى كانوا يعيشون فى منزل واحد .

مادة ١٣ – على وزارات الشئون الاجتماعية والأشغال والاسكان والمرافق والاصلاح الزراعى ومحافظة أسوان تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ١٤ – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

نائب رئيس الجمهورية

ووزير الشئون الاجتماعية

امضاء

(حسين الشافعى)

تعويض ملاك المراكب الشراعية :

تقدم للادارة العامة للتهجير عدد كبير من ملاك المراكب الشراعية بالنوبة، يطلبون تعويضهم عن مراكبهم الشراعية التى كانوا يعملون عليها بالمنطقة لكسب عيشهم سواء فى أعمال الصيد أو نقل الركاب أو غير ذلك من الاستعمالات الأخرى .

ولما كانت طبيعة منطقة النوبة الجبلية وندرة المواصلات بها قد جعلت للمراكب الشرعية بالمنطقة قيمة كبيرة تحقق لملاكها دخلا لا بأس به .

ونتيجة لهجرة النوبيين بما فيهم ملاك هذه المراكب الى الوطن الجديد بكوم امبو الذى يبعد عن النيل بمسافة تجاوز العشرة كيلو مترات فضلا عن اختلاف ظروف كل من منطقة الاسكان الجديدة ومنطقة النوبة من كافة الوجوه ، فقد فقدت هذه المراكب جل قيمتها ، وبالتالى فقد ملاكها ما كانوا يحققون من دخل عن طريقها ، ومع ذلك فقد أغفل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ تعويض ملاك المراكب الشراعية عن مراكبهم ، وبالتالى لم يتم حصر هذه المراكب .

لذلك شكلت الادارة العامة للتهجير لجنة اشتركت فيها الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى ، قامت بدراسة الموضوع وخلصت من دراستها الى عدالة تعويض ملاك المراكب الشراعية المرخص بتشغيلها والصالحة بالفعل للتشغيل بالنوبة وذلك مقابل النقص فى انتفاع ملاكها مستقبلا بها على أن يصرف ما يعادل ٢٥ ٪ من قيمة تكلفتها التى قدرت بثمانين جنيها للمركب الكبير ، وستين جنيها للمركب المتوسطة واربعين جنيها للمركب الصغير .

وبعرض الموضوع فى ديسمبر ١٩٦٣ على السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وافقت سيادتها على ما اقترحته اللجنة ، واستتبع هذه الموافقة تنفيذا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ — الذى سنورده فيما بعد — ان أصدرت محافظة أسوان القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بهذا الخصوص التالى نصه :

محافظ أسوان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ بانشاء اللجنة الدائمة لمشروع تهجير أهالى بلاد النوبة ،

وعلى مذكرة الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة المؤرخة ١٤ ديسمبر ١٩٦٣ بشأن تعويض أصحاب المراكب الشراعية الذين يعملون ببلاد النوبة والموافق عليها من اللجنة الدائمة للتهجير بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ ،

وبناء على ما عرضه علينا السيد مدير عام الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة ،

قـــرر

اولا — تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المذكرة المشار اليها من السادة الآتى أسمائهم :

١ — السيد/مصطفى كامل صادق — مندوبا عن الادارة العامة للتهجير .
٢ — السيد/امام محمد على — مندوبا عن محافظة أسوان .
٣ — السيد/المهندس رشدى يعقوب — مندوبا عن النقل المائى الداخلى .

ثانيا — تكون مهمة هذه اللجنة الآتى :

١ — معاينة المراكب المرخص لها قبل ١٩٦٣/١١/٢٣ لتحديد صلاحيتها للتشغيل وتتم المعاينة فى ميناء الشلال بالنسبة للمنطقة من الشلال حتى وادى العرب وفى مرسى عنيبة بالنسبة للمنطقة من جنوب وادى العرب حتى ادندان ، ويتم اخطار أصحاب الشأن بمكان المعاينة وزمانها قبل ٣٠ مارس ١٩٦٤ على أن تنتهى من المعاينات قبل نهاية مارس ١٩٦٤ بفترة كافية تسمح بمرور المراكب من خزان أسوان .

٢ — عمل كشوف يبين فيها نوع المركب (كبيرة/متوسطة/صغيرة) واسم مالكها ورقم ترخيصها والتعويض المحدد لها حسب نوعها وتعتمد هذه الكشوف من السيد مدير عام الادارة العامة للتهجير .

٣ — ختم كل ترخيص بختم اللجنة وتوقيع الأعضاء عقب معاينتها بما يفيد صلاحيتها من عدمه ونوعها والتعويض المقرر لها .

٤ — اتخاذ الاجراءات اللازمة للصرف طبقا للكشوف المشار اليها بشيكات على البنك المركزى أو مكتب البريد المختص حسب الحالة .

ثالثا — يكون تقسيم المراكب الى كبيرة ومتوسطة وصغيرة من واقع الترخيص الملاحى ومن واقع الحمولة الفعلية الموضحة بالترخيص طبقا لما يأتى :

المركب الكبيرة حمولتها أكثر من ١٥ طنا
المركب المتوسط حمولتها من ١٠ — ١٥ طنا
المركب الصغيرة حمولتها أقل من ١٠ أطنان .

رابعا — على الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة تنفيذ هذا القرار وابلاغه للجهات المختصة .

محافظ أسوان

ثانيا – استفتاء اهالى توماس وعافية :

سبق ان اشرنا الى ما استقر عليه الراى من تهجير اهالى قرية توماس وعافية الى منطقة اسنا بمحافظة قنا لسبق ارتباطهم مع الدولة باسكانهم بهذه المنطقة اثر التعلية الثانية لخزان أسوان .

وما ان بدات الخطوات الفعلية لتنفيذ خطة تهجير النوبيين حتى تقدم عدد كبير من اهالى توماس وعافية بشكاوى الى الوزارة والى السيد محافظ اسوان والجهات الرسمية الأخرى يتظلمون فيها من تهجيرهم الى منطقة اسنا دون سائر النوبيين ، ويلحون فى ان يتم تهجيرهم الى منطقة كوم امبو اسوة بباقى اهالى النوبة حتى يكونوا بين اهلهم وذويهم .

وقد ناقشت هذا الموضوع « لجنة تلقى رغبات النوبيين » المشكلة برئاسة السيد محافظ اسوان بتاريخ ١١ يونية ١٩٦٣ حيث تبين من المناقشة وجود فريقين من اهالى هذه الناحية : الأول منهم يرغب فى الهجرة الى اسنا والثانى يصر على ان تكون هجرته الى كوم امبو .

وقد حاولت اللجنة اثناء الجلسة – التى حضرها ممثلون عن اهالى الناحية – التوفيق بين وجهتى النظر واقناع الراغبين فى الهجرة الى كوم امبو بالهجرة الى اسنا طبقا للخطة الموضوعة ، بيد أن كلا من الفريقين أصر على موقفه طالبا الأخذ بوجهة نظره .

وازاء هذا الخلاف ، رات اللجنة استفتاء أهالى توماس وعافية لمعرفة عدد الراغبين منهم فى الهجرة الى كوم امبو .

ولما كان الأصل فى التخطيط هو اسكان أهالى القرية المذكورة بناحية اسنا ، لذلك أعلن السيد المحافظ أن من سيتقدم برغبته فى الهجرة الى كوم امبو فسيجاب الى طلبه بالشروط الثلاثة التالية :

١ – ان يتنازل رسميا امام الجهات الادارية عن الأراضى المرتبط بشرائها باسنا .

٢ – ان يقبل معاملته مثل سائر النوبيين فى جميع شئون التهجير .

٣ – عدم اشتراط مواقع محددة بمنطقة كوم امبو .

وتنفيذا لذلك قامت وزارة الشئون الاجتماعية باصدار الاعلان التالى :

اعـــلان

لأهالى توماس وعافية

تعلن الادارة العامة لتهجير اهالى بلاد النوبة بوزارة الشئون الاجتماعية انه بالاشارة الى موضوع الخلاف الذى حدث بين اهالى توماس وعافية بشأن توطينهم فى اسنا او كوم امبو بمناسبة تنفيذ مشروع السد العالى ، فقد تم مناقشة هذا الموضوع فى اجتماع لجنة تهجير أهالى النوبة بمحافظة اسوان الذى عقد صباح يوم ١١ يونية ١٩٦٣ برئاسة السيد المحافظ واوصت اللجنة بالآتى :

« قال السيد محافظ اسوان انه يهمه بقاء توماس وعافية وحدة واحدة ، كما قال السيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بأنه لما كان الشعب هو الذى يحكم نفسه بنفسه فاننى اترك الأمر الى اهالى توماس وعافية وسينفذ ما يريدونه فى حدود المبادىء الآتية :

١ – المبدا العام هو تهجير اهالى توماس وعافية الى اسنا ، ومن يتقدم برغبته فى الهجرة الى كوم أمبو فسيجاب الى طلبه بالشروط الثلاث الآتية :

(أ) ان يتنازل رسميا امام الجهات الادارية « الشهر العقارى » عن الاراضى التى يملكها فى اسنا .

(ب) ان يقبل معاملته مثل سائر النوبيين فى جميع شئون التهجير .

(ج) عدم اشتراط مواقع معينة بكوم امبو .

٢ – اهالى توماس وعافية الذين ليست لهم أملاك فى اسنا يعاملون معاملة المعدمين فى سائر بلاد النوبة .

٣ – التمليك فى جميع الحالات سواء فى أسنا او كوم امبو ، وتحديد الحد الأدنى والأقصى للملكية سيكون فى ظل نظام الدولة الاشتراكية وتنظيمات الاصلاح الزراعى التى تطبق فى جميع جهات الجمهورية .

والمرجو من اهالى توماس وعافية الذين يرغبون فى الهجرة الى كوم أمبو ولا يرغبون فى الهجرة الى اسنا مع باقى أهالى هذه الناحية اتباع الآتى بكل دقة .

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة
لتهجير اهالى بلاد النوبة

نموذج رقم « ٢ » تهجير اهالى النوبة
« توماس وعافية »

اقـــرار

انه فى يوم ——— اقر انا الموقع على هذا ——— من اهالى
توماس وعافية والمقيم بالملك رقم ——— حارة ———
شياخة ——— قسم ——— نجع ———
قرية ——— شياخة ——— مركز ——— محافظة ———
عن نفسى (او بصفتى وليا او وصيا او وكيلا عن ———
بمقتضى ———)

بانى لم يسبق لى دفع معجل ثمن شراء ارض من الاراضى التى ستخصص لاهالى توماس وعافية بمنطقةاسنا وليس لى اى حق من حقوق الانتفاع او الملكية فيها .

كما اقر كذلك بقبولى الهجرة الى منطقة كوم امبو وتمليكى فى هذه المنطقة وفقا للاجراءات والقواعد والشروط التى تعدها الجهات الادارية المختصة للتمليك فى منطقة تهجير اهالى بلاد النوبة بكوم امبو بلا اى حق فى الامتياز او التقدم على غيرى من المواطنين الذين سيتم تهجيرهم الى منطقة كوم امبو .

وهذا اقرار منى بذلك
تحريرا فى ——— المقر بما فيه

شـــهادة

نشهد نحن الموقعون على هذا بأن السيد / ——— من اهالى توماس وعافية قد وقع امامنا وأن توقيعه صحيح .

شيخ الناحية ——— عمدة الناحية ———
الحارة ——— شيخ القسم ———

يعتمد مأمور القسم
المركز

ختم

شـــهادة

نشهد نحن الموقعين على هذا بأن السيد / ——— من اهالى توماس وعافية قد وقع امامنا وان توقيعه صحيح .

توقيع توقيع
الموقعان على هذا هما ——— ١ - السيد ——— بالدرجة ———
٢ - السيد ——— وهما من موظفى ادارة ——— بالدرجة ———
مصلحة ——— وزارة
تحريرا فى ختم رئيس المصلحة

وبعد ان انتهى الموعد المحدد للاستفتاء ، قامت الادارة العامة للتهجير بتفريغ بيانات الاستفتاء بعد تحرير كارت لكل اسرة وآخر لكل فرد فيها ودفع التداخل والتفتت والتكرار بينها حيث اسفرت النتائج عن رغبة حوالى ٣٦٤ اسرة مقيمة ومغتربة فى الهجرة الى كوم امبو من مجموع عدد اسر هذه الناحية البالغ عددها ١٣٦٣ أسرة .

وبعرض الموضوع على السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية رات سيادتها فى ٥ فبراير ١٩٦٣ الأخذ بنتيجة الاستفتاء وتهجير الراغبين من اهالى توماس وعافية فى السكن بمنطقة كوم امبو الى هذه المنطقة .

وتنفيذا لنتيجة هذا الاستفتاء عقد اجتماع مشترك بمكتب السيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد حضره مندوبون عن وزارات الاسكان والمرافق والاصلاح الزراعى لاتخاذ اجراءات انشاء ٢١٤ مسكن بمنطقة كوم امبو و ٥٦٣ مسكن بمنطقة اسنا لاسكان الأسر المقيمة فعلا بالنوبة .

وقد استقر الراى على تخصيص قطعة ارض مساحتها ٤٤٥ فدان لاهالى توماس وعافية بمنطقة كوم امبو بالقرب من ناحية كشتمنة غرب واخطرت وزارة الاسكان والمرافق بذلك .

ثالثا - ماشية النوبيين :

سبق ان اوضحنا فى الفصول السابقة الظروف الطبيعية لمنطقة النوبة التى فرضت عليها العزلة منذ حين طويل .

وقد كان لعزلة المنطقة واتصالها المباشر نتيجة هذه العزلة - لاسيما فى الجنوب - بجمهورية السودان أثر كبير فى اختلاط الماشية بمنطقةالنوبة بالماشية الواردة من جمهورية السودان مما كان له ابعد الأثر فى سلالة الماشية بالمنطقة .

ولما كانت الاجراءات المحجرية تتخذ حيال الماشية الواردة من الجنوب بمحجر الشلال جنوبى اسوان ، وبدىء فى التخطيط لتنفيذ تهجير اهالى النوبة ، ونقلهم بأثاثاتهم ومهيآتهم وماشيتهم الى مناطق الاسكان الجديدة شمال الشلال فقد تقدم السيد وزير الزراعة الى اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بمذكرة أوضح فيها أن حيوانات منطقة النوبة مخالطةلحيوانات سودانية بحكم وجودها بالمنطقة ان لم تكن هى نفسها خليطا وراثيا بين الحيوانات المصرية والسودانية ، وان من المبادىء الأساسية فى وقايةالثروة الحيوانية الأهلية عدمتعرض الحيوانات الموجودة بالجمهورية العربيةالمتحدة للاختلاط بالحيوانات السودانية .

وقد اقترح سيادته الآتى :

١ - معاملة الحيوانات البقرية والاغنام والماعز الخاصة بالسكان المهجرين من بلاد النوبة معاملة الحيوانات السودانية فيحجر عليها بمحجر الشلال ثم ترحل الى محاجر القاهرة والاسكندرية حيث يتم ذبحها لحساب المؤسسة العامة للتعاون الاستهلاكى .

٢ - ينشأ سجل خاص بمحجر الشلال تقيد به اسماء اصحاب الحيوانات وانواع واعداد واعمار واوصاف واثمان الحيوانات عند ورودها للمحجر .

٣ - يصرف تعويض عينى حيوان بحيوان لاصحاب تلك الحيوانات عند وصولهم الى منطقة كوم امبو وذلك من حيوانات بلدية قابلة لخدمة صاحبها فى البيئة الجديدة ولو كانت اعلى ثمنا .

٤ - تشترك وزارات الزراعة والتموين والشئون الاجتماعية والسد العالى والمؤسسة العامة للتعاون الاستهلاكى فى لجنة تقدير اثمان هذه الحيوانات وفى لجان مشترى حيوانات التعويض وتسليمها للمهجرين.

٥ - تتحمل ميزانية تهجير اهالى النوبة فروق اثمان الحيوانات ومصاريف اللجان والمصاريف الاخرى فى حدود مائتى الف جنيه على اساس عشرة جنيهات عن كل حيوان كبير وجنيهان عن كل حيوان صغير فى المتوسط .

ولما كان تعداد حيوانات منطقة النوبة حسب تعداد سنة ١٩٦٠ هو كالآتى :

ابقار	٨٧٠٩
جاموس	٣
اغنام	٢٦٢٣٦
ماعز	٢٢٤٦٠

فيكون جملة المبلغ اللازم لهذه العملية على اساس التعداد المذكور هو ١٨٤٥١٢ جنيها اى فى حدود المبلغ المقترح تخصيصه وهو مائتى الف جنيه .

وقد وافقت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية فى جلستها رقم ٩٤ بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٦٢ من حيث المبدأ على ما ورد بمذكرة وزارة الزراعة بشأن طريقة معاملة الحيوانات البقرية والاغنام والماعز الخاصة بالسكان المهجرين من بلاد النوبة ، وقررت احالة المذكرة الى اللجنة المشكلة برئاسة السيد / حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية للنظر فى تدبير مبلغ الـ ٢٠٠ الف جنيه المقترح تخصيصه لتنفيذ ما ورد بمذكرة وزارة الزراعة من اعتمادات التهجير المقررة .

ولما قامت الادارة العامة للتهجير بدراسة الموضوع كانت وجهة نظرها كالآتى :

١ - ان اهالى منطقة النوبة يرتبطون ارتباطا نفسيا وثيقا بماشيتهم وحيواناتهم وانتزاعها منهم يثير فيهم الكثير من الأحاسيس والمشاعر النفسية خصوصا وان الاستيلاء على الماشية سيقترن بفترة رحيلهم عن ديارهم الاصلية مع ما فى ذلك من عوامل نفسية مختلفة ، كما وان هذه الحيوانات خصوصا الاغنام والماعز تعتبر المصدر الرئيسى لدخل عدد من الأسر النوبية الفقيرة .

٢ - ان موقع بلاد النوبة وعزلتها ، يمكن وزارة الزراعة من اتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بالحجر على هذه الماشية بكل قرية على حدة مما يمكن معه السماح بنقل السليم منها ، والتصرف فى غير السليم .

٣ - ان منطقة الاسكان الجديدة بكوم امبو منعزلة بطبيعتها عما يحيط بها من نواحى اخرى ، ومن السهل وضع التدابير الكافية لضمان عدم تسرب هذه الماشية الى خارج المنطقة ما دام يخشى من ذلك .

٤ - من الممكن ان يتم استبدال الماشية بالموطن الجديد عندما يتوفر العدد الكافى منها لدى وزارة الزراعة وفى هذه الحالة يمكن اقناع النوبيين باستبدال ماشيتهم .

وبعد ان اجتمعت لجنة مشتركة مثلت فيها الادارة العامة للتهجير نوقش الموضوع مع المختصين بالتفصيل ، الى ان وضحت ضرورة حماية الثروة الحيوانية بالجمهورية باحتجاز الماشية النوبية ، واتفق على التبكير بنقل الماشية على ان يتم نقلها بوسائل تعدها وزارة الشئون الاجتماعية وتتحمل تكاليفها ، وان تقوم لجنة بالسفر الى بلاد النوبة خلال شهر يناير ١٩٦٣ لشراء بعض الماشية فى حدود مائة راس ، على ان تنقلها بوسائل نقل تعدها المؤسسة الاستهلاكية على نفقتها الى محجر الشلال ثم الى القاهرة حيث تباع بعد ذبحها بواسطة المؤسسة وذلك كتجربة للعملية ، تتبين منها الصعوبات والمشاكل وحساب الارباح والخسائر فى العملية ، وحتى يمكن على ضوئها فى حالة وجود فرق النظر فى تدبيره من وزارة التموين .

وطال البحث وتشعب ، واجتمعت اللجنة الخاصة ببحث الموضوع مرارا ، واجريت التجربة المتفق عليها باعداد اقل حيث كانت نتيجتها حدوث خسارة تجاوز ٢٥ ٪ .

واخيرا تم الاتفاق على تشكيل لجنة مثلت فيها الادارة العامة للتهجير لاستلام الماشية من النوبيين بالشلال حين وصولهم اثناء النقل ، فما كان بلديا منها تم التصرف فيه بواسطة الطب البيطرى باسوان ونقل مع

اصحابه بعد تحصينه الى الوطن الجديد ، أما ما اتضح انه مهجن فيتم التصرف فيه طبقا لما تم عليه الاتفاق .

لقد اشتركت الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة فى عديد من الدراسات التى قامت بهاالوزارات المشتركة فى التنفيذ ، وما سلف عرضه من موضوعات كان عينة منها ، فاذا أضفنا الى ما سبق الدراسات التى اشتركت فيها الادارة خاصة بنقل فسائل النخيل من النوبة الى منطقة الاسكان الجديدة ، ونقل الاثاثات الخاصة بالمرافق ، والدراسات الخاصة بالمساكن ، والأخرى الخاصة بتوزيع الاراضى الزراعية وغيرها وغيرها ... من الدراسات المتصلة بخطط الوزارات لوضح ثقل العبء الذى حملته الادارة منذ بدء انشائها عام ١٩٦١ .

وقد انصرفت الادارة العامة للتهجير بعد ذلك الى تحديد دورها تفصيليا فى خطة التهجير والذى تضمن الآتى : ـ

١ ـ رعاية النوبيين اجتماعيا بمنطقة النوبة وصرف المساعدات النقدية والعينية لهم واعدادهم نفسيا للهجرة الى النوبة الجديدة .

٢ ـ حمل رسالة الاعلام والتوعية على طول منطقة النوبة وخارجها وتبصير النوبيين بما اعدته لهم الدولة مع مجتمع مثالى ، واحاطتهم علما بخطوات التنفيذ التى تضمنتها الخطة ، والرد على استفساراتهم وابلاغ رغباتهم ومقترحاتهم الى الجهات المسئولة ومتابعتها .

٣ ـ نشر الصناعات الريفية والبيئية وتطويرها بمنطقة النوبة .

٤ ـ متابعة الوزارات المشتركة فىالتنفيذ والتنسيق بين اعمالها وتذليل ما قد يعترضها من صعوبات .

٥ ـ الاشتراك فى اعداد التشريعات اللازمة للتنفيذ واستصدارالقرارات الوزارية اللازمة لتنظيم عمليات التعويض والاسكان والمساعدات وغيرها .

٦ ـ الاشتراك فى لجان صرف التعويضات ولجان الفصل فى المعارضات تنفيذا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ .

٧ ـ اجراء المزيد من البحوث الاجتماعية لامكان متابعة التغييرات التى طرات على الأسر النوبية منذ اجراء المسح الاجتماعى عام ١٩٦٠ نتيجة الهجرة المستمرة من والى النوبة وتعديل الخطة بما يتفق ونتائج المتابعة .

٨ ـ إجراء الدراسات الخاصة بالنقل النهرى والبرى ثم الممارسات الخاصة به ، والتعاقد مع الشركات القادرة على نقل المواطنين فى يسر وامان .

٩ ـ معاينة وتحديد المراسى النيلية الصالحة بقرى النوبة ، ووضع البرامج الزمنية الخاصة بتنفيذ برامج النقل .

١٠ ـ وضع التنظيم الكامل لنقل النوبيين بأثاثاتهم ومهيآتهم وماشيتهم بالطريق النهرى حتى ميناء الشلال ثم بالطريق البرى حتى قرى الاسكان الجديدة .

١١ ـ توزيع المساكن على الخرائط على الأسر المهجرة ، واعلان كل اسرة بالمسكن المحدد لها وتاريخ نقلها واسم المرسى الذى ستنقل منه وتسليمها بطاقة تحمل البيانات الخاصة بها .

١٢ ـ (أ) صرف مساعدات التجهيز للنقل ، والتغذية اثناء الرحلة وذلك طبقا للقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن ـ والتى سترد فيما بعد .

(ب) معاونة الأسر فى تجهيز أثاثاتها وماشيتها وشحنها ، ثم نقلها بوحدات النقل النهرى ومرافقتها حتى ميناء الشلال او السد العالى .

(ج) استقبال الأهالى فىميناء الوصول ثم نقلهمومهيآتهم من الميناء بالاتوبيسات واللوارى حتى القرى الجديدة .

١٣ ـ تسليم الماشية الى اللجنة المشكلة للاستلام بالشلال .

١٤ ـ اسكان كل اسرة بالمسكن المحدد لها بقرى الاسكان الجديدة .

١٥ ـ صرف مساعدات نقدية شهرية للاسر المستحقة بالموطن الجديد حتى تؤتى الارض المملكة ثمارها .

١٦ ـ بحث حالة جميع الأسر بمنطقة الاسكان الجديدة وتعديل او قطع المساعدات التى تصرف على هدى نتائج البحث الاجتماعى .

١٧ ـ اعداد وتجهيز الوحدات القروية الاجتماعية والوحدة الاجتماعية السكنية بمنطقة الاسكان الجديدة .

١٨ ـ انشاء مراكز التدريب على الصناعات الريفية والمنزلية والجمعيات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية لرعاية المهجرين ومعاونتهم على رفع دخولهم .

١٩ ـ وضع وتنفيذ برامج التطوير والتنمية بالمجتمع الجديد ، والاخذ بيد المهجرين للتكيف مع مجتمعهم الجديد .

٢٠ ـ موالاة خدمة المهجرين بموطنهم الجديد .

ومن المهم فى هذا المجال أن نوضح أن الادارة العامة لتهجير أهالى النوبة قد استوفت الموظفين اللازمين لتنفيذ دورها فى الخطة بالكامل عام ١٩٦٣ .

وفى الفصول التالية نستعرض كلا من هذه الموضوعات على أساس العملية الواحدة وما يصحبها من خطوات تنفيذية .

الأعـلام والتوعية الإجتماعية

المؤثرات النفسية بالنوبة :

حينما بدات الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة فى دراسة مشروع تهجير النوبين ، أوفدت بعض موظفيها الى النوبة بغية دراسة الاوضاع الاجتماعية والاتجاهات والمؤثرات والآراء السائدة بالمنطقة .

وخلال الندوات الاجتماعية التى عقدها موظفو الادارة بكل ناحية من نواحى النوبة ، وضحت عدة مؤثرات نفسية توجه تفكير المواطنين هناك نشير اليها فى الايجاز الآتى :

اولا – خزان اسوان وتعليانه :

ما من نوبى من سكان منطقة النوبة الا وهو موقن ان تعليات خزان اسوان التى سبق ان اشرنا اليها قد جنت على المنطقة وحرمتها من أرضها ودفعت بأبنائها الى الهجرة خارجها سعيا وراء الرزق وان حكومات العهود البائدة بذلت من الوعود للنوبيين ما لم تف بشىء منه وان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣ كان جائرا وكذلك التعويضات التى صرفت لأصحاب الحقوق فى هذا الحين لم تكن تمثل فى الواقع حقوقا وانما كانت اذعانا من اصحاب الحقوق لما فرضه الحكام .

ولقد استشف موظفو الادارة حين اجتماعهم بالنوبيين ، شك الاخرين فيما يقال عن مشروع تهجيرهم ، وما يتردد عن اقامة مجتمع كريم لهم ، على اعتبار أن ذلك قد يكون مشروعا مشابها لما سبق من مشروعات تعليات الخزان ، وبمعنى آخر لا يخرج فى اجماله عن وعود كثيرة ينتهى التمسك بها حين التنفيذ .

لذلك فقد وضح بجلاء شك النوبيين فى تنفيذ المشروع بما يحقق صالحهم ، مما كان له كل الاثر حين بدأ التخطيط والتنفيذ اذ استدعى ضرورة تحويل تفكيرهم الى اتجاهات تتفق والواقع ، تؤدى الى ايجاد الجو المناسب الصالح من الثقة والاطمئنان القائمين على الاقناع بين المنفذين للمشروع والنوبيين .

ثانيا – المغتربون :

يعتز النوبيون المقيمون بالنوبة اعتزازا كبيرا بأهلهم واقاربهم المغتربين من المنطقة فى جنبات الوادى وخارجه سعيا وراء الرزق ، لصلة القربى التى تجمع بينهم بالاضافة الى ان عددا كبيرا من المغتربين يعول اقاربهم المقيمين بالنوبة .

ولما كان الاتجاه السائد منذ بدء التفكير والدراسة هو تهجير واسكان الاسر المقيمة فقط بالنوبة دون الاسر المغتربة على ان ينظر فى اسكان الاسر الاخيرة مستقبلا ، فقد اثارهذا الوضع الكثير من التكهنات والاستفسارات والقلق بين النوبيين ، مما زاد فى عدم اطمئنانهم الى مستقبلهم ، وشكهم فيما قد يسفر عنهم التنفيذ بالنسبة للمغتربين .

ثالثا – القادة المحليون :

لعل رسالة القادة المحليين بالقرى تعتبر من اهم الرسالات فى التوعية والاعلام والتبصير لما لهؤلاء القادة من مركز اجتماعى بقراهم وصلة قربى بسكانها تبعث فى السكان الثقة فى هؤلاء القادة .

وقد تكشف لموظفى الادارة حين زياراتهم المبدئية لنواحى النوبة قيمة القادة المحليين بالمنطقة فى خلق الفكر وتسلسله بها ، بيد أن القادة المحليين فى هذا الحين كانوا بعيدين عن التخطيط المعد للتهجير ، مما جعل احاديثهم عن التهجير تتسم بطابع متخلف بعض الشىء عن عهد جديد أولى التخطيط والتنفيذ والرعاية الاجتماعية كل اهتمامه ومتابعته .

وقد كان لأحاديث القادة المحليين فى مجتمعاتهم اثرها فى زيادة تشكك النوبيين فى مشروع التهجير وأهدافه ، وان كان لهم فى هذا العذر عذرهم لعدم المامهم ومعرفتهم بمشروع التهجير واسسه .

ومن هذه الزيارات الاستطلاعية بدأ دور الادارة العامة للتهجير فى حمل رسالة التوعية والاعلام والتبصير بمنطقة النوبة وخارجها بوسائل عدة نوضحها فيما يلى :

اولا – المركز المتنقل للخدمات الاجتماعية بالنوبة :

منذ عام ١٩٦١ اعدت الادارة العامة للتهجير مركزا متنقلا للخدمات الاجتماعية ببلاد النوبة عبارة عن سفينة نهرية مجهزة للاقامة وعمل الموظفين بها وانتخبت عددا من موظفيها الأكفاء أعدت لهم دورة تدريبية خاصة تضمنت دراسة منطقة النوبة وكيفية جمع البيانات ميدانيا ، والخطوط الرئيسية لتهجير النوبيين وما تعده الدولة لهم من مجتمع مثالى كريم ، كما زود كل من هؤلاء الموظفين بمجموعة من الدراسات والبحوث التى تمت بهذا الخصوص .

ومنذ انشاء هـذا المركز المتنقل بدأ فى نطاق ما حددته له الادارة فى تنفيذ رسالته متنقلا من قرية الى اخرى ومن نجع لآخر ، حيث وضعت رسالته فى الآتى :

١ – الاتصال الدائم المستمر بالمواطنين بالنوبة واشعارهم بواقعية التهجير ، وتهيئتهم ذهنيا ونفسيا له ، وتبصيرهم بما اعدته وتعده الدولة لهم من مجتمع اشتراكى مستوف لجميع المرافق والخدمات تسوده الديمقراطية والعدالة .

ويتم اتصال موظفى المركز بالنوبيين عن طريق الاجتماع المباشر بهم بقراهم ونجوعهم دوريا طبقا لبرنامج موضوع حيث تعقد الندوات والاجتماعات ويتم خلالها مناقشة ركائز خطة التهجير والرد على استفسارات المواطنين فى هذا الخصوص .

٢ – معاونة موظفى الوزارات الأخرى فى اداء رسالتهم بالمنطقة فيما يتصل بعمليات التهجير .

٣ – ابلاغ رغبات النوبيين ومقترحاتهم الى الجهات المسئولة ومتابعة تنفيذها واحاطة النوبيين علما بالنتيجة .

٤ – اجراء البحوث الميدانية الخاصة بمتابعة حالة الأسر التى تم حصرها ابان المسح الاجتماعى عام ١٩٦٠ والتوصل الى ما طرأ على هذه الاسر من تغيرات .

٥ – الاشتراك مع بقية موظفى الادارة فى صرف المساعدات الاجتماعية غير الدورية كما سيرد فيما بعد .

٦ – اجراء البحوث وجمع البيانات اللازمة للجهات الاخرى لتحديد وتنفيذ دورها فى الخطة وكذلك جمع البيانات اللازمة عن الأنشطة المختلفة بالمنطقة .

ولقد ظل المركز المتنقل للخدمات الاجتماعية ببلاد النوبة يؤدى رسالته تحت مباشرة واشراف الادارة العامة للتهجير ومندوبها بأسوان حتى مطلع عام ١٩٦٣ ، حين انتشر موظفو الادارة بما فيهم موظفو المركز المتنقل على قرى ونجوع النوبة يؤدون الرسالة .

ثانيا – وحدات التهجير :

استدادا لرسالة المركز المتنقل للخدمات الاجتماعية انشأت الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة عام ١٩٦٣ تسع وحدات اجتماعية خاصة بالتهجير على امتداد منطقة النوبة ، حيث اختصت كل وحدة بعدد من القرى بنجوعها ، والحقت بكل وحدة من هذه الوحدات احد موظفيها الفنيين المدربين .

وبدأت هذه الوحدات الجديدة فور انشائها فى عقد الندوات والاجتماعات بالقرى والنجوع واعطاء النوبيين الفكرة الكاملة عن خطة التهجير وتنفيذها .

ولم يقتصر دور الوحدات المنشأة على شرح خطة التهجير وخطوات تنفيذها ، وانما تضمنت رسالتها شرح قواعد مجتمعنا الجديد واهدافه بجانب شرح ميثاق العمل الوطنى أثناء الندوات والاجتماعات .

ثالثا – الكتيبات والنشرات :

كان اصدار الكتيبات والنشرات انجع وسائل الاعلام التى استخدمتها الادارة العامة للتهجير فى اعطاء الفكرة الكاملة عن مشروع تهجير اهالى النوبة ولم تقتصر الادارة فى توزيعها هـذه الكتيبات والنشرات على النوبيين المقيمين بالنوبة ، وانما كانت ترسلها اولا بأول فور طبعها الى الجمعيات والهيئات النوبية التى تجمع شمل النوبيين المغتربين والمقيمين بكبرى مدن الجمهورية وخارجها .

وقد اصدرت الادارة منذ انشائها الكتيبات والنشرات الآتية :

(أ) **الوطن الجديد** : ويتضمن عدة بيانات موجزة عن منطقة النوبة ومنطقة الاسكان الجديدة وتوزيع القرى السكنية الجديدة بها واسباب اختيارها بمنطقة كوم امبو ، وبيان المرافق والخدمات المقرر تنفيذها بها وذلك بجانب نبذة عن مشروع التهجير وبعض البيانات الاحصائية الخاصة بالسكان ، ودور كل وزارة من الوزارات المشتركة فى التنفيذ فى الخطة ثم المستقبل المأمول لمنطقة النوبة ومنطقة الاسكان الجديدة بكوم امبو .

والكتيب مزين بالصور الفوتوغرافية والرسوم الايضاحية التى تؤيد ما ورد به من بيانات .

(ب) **المرشد لأهالى النوبة** : ويتضمن هذا الكتيب بعض الارشادات للنوبيين ونص قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ فى شأن نزع ملكية الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى ومذكرته الايضاحية ، ثم نص القرار الوزارى الصادر عن الشئون الاجتماعية رقم ١٠٦ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٦٢ ببيان قواعد تعويض وتمليك واسكان اهالى النوبة ، ونص قرار السيد وزير الأشغال رقم ١٠٧٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم اجراءات حصر الممتلكات وتقدير التعويض وصرفه عن الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى ، ثم البرنامج الزمنى للنشر والاعلان وصرف التعويضات والفصل فى المعارضات الذى أعدته مصلحة المساحة ، وفى النهاية بعض الارشادات للنوبيين بخصوص كيفية حصولهم على التعويضات المستحقة لهم وكيفية الاعتراض الى غير ذلك من الارشادات الأخرى .

(ج) **حديث من القلب :** الى الاخوة المواطنين أهالى النوبة ، ويتضمن هذا الكتيب حديثا صحفيا بين السيد/محمد صفوت وكيل الوزارة المساعد والمشرف على التهجير ومندوب مجلة المجتمع العربى التى اصدرت هذا الكتيب هدية منها .

وقد تناول الكتيب شرح خطة تهجير اهالى النوبة وخطوات تنفيذها ومتابعة ما تم منها ، ثم تعرض للاجابة على كل من الاسئلة التى كانت تدور بأذهان النوبيين فى هذا الحين لا سيما اهالى قرية توماس وعافية .

(د) **دقت ساعة الرحيل :** ويشمل هذا الكتيب كلمة للسيد وكيل الوزارة المساعد للاخوة النوبيين ثم القوانين والقرارات الصادرة بشأن التهجير ومواعيد صرف التعويضات والبرنامج الزمنى المحدد للتهجير وبيان المساكن والمرافق بالنوبة الجديدة وقواعد تمليك المساكن والأراضى الزراعية ، ووضع المغتربين وكذلك أهالى توماس وعافية ، ثم العمالة المرجوة فى النوبة الجديدة ، وفى النهاية بيان واجب القيادات النوبية فى عمليات التهجير والاسكان .

(هـ) **الطريق الى النوبة الجديدة :** وهى عبارة عن نشرة تضمنت ارشادات مفصلة للنوبيين ترشدهم الى ما يجب عليهم عمله فى القرية قبل النقل ثم اثناء النقل فى السفن او العربات ثم فى النوبة الجديدة .

(و) **لمحة عن تهجير واسكان أهالى النوبة :** وهى بدورها نشرة تضمنت بيان الدراسات الاجتماعية التى اجريت بخصوص التهجير ثم عرض دور كل وزارة من الوزارات المشتركة فى تنفيذ الخطة بايجاز والتكاليف المالية المتوقعة لتنفيذ المشروع .

وقد وزعت النشرتان على النوبيين قبل بدء نقل سكان اول قرية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ كما وزعت على السادة مستقبلى اول الأفواج التى نقلت من النوبة حيث كان فى استقبالهم السيد رئيس المجلس التنفيذى والسيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وغيرهما من المسئولين .

(ز) **مرحبا بالاستقرار فى النوبة الجديدة :** وقد صدرت بعد انتهاء نقل الأهالى ترشدهم فيه الى طريق الاستقرار فى الموطن الجديد .

ومن المهم ان نشير الى ان بعض هذه الكتيبات قد ترجم الى اللغة الانجليزية .

رابعا – الكتب والدراسات المطبوعة :

وقد اصدرت الوزارة كتاب عن « بلاد النوبة بين حاضرها وماضيها » تضمن دراسة لمنطقة النوبة من حيث موقعها وتاريخها واصل الشعب النوبى وطبيعة المنطقة ومناخها ونواحيها وسكانها ولغاتهم ومساكنهم واثاثاتهم وزيهم ، والمواصلات بالمنطقة وفترات صلاحية النيل للملاحة ، وتقسيم المنطقة الادارى والأراضى الزراعية بها وادوات الزراعة المستخدمة والمزروعات وطرق الرى ، ثم تربية الحيوان بالمنطقة وما بها من حيوانات غير مستأنسة وزواحف وهوام ، ثم الأحياء المائية ، والثروة العامة والصناعة بالمنطقة ثم المرافق والخدمات الموجودة بها . وعادات النوبيين وتقاليدهم فى الزواج والوضع والختان والطلاق والتداوى بالأعشاب والضيافة والغذاء والعلاج الطبى والمجالس العرفية والتجارة والبر بالأقارب والطرب والأمثال الشعبية الى غير ذلك . مما ورد فى الكتاب من بيانات عن النوبة واهلها .

خامسا – الدراسات الأخرى :

من البديهى ان تهتم الجامعات والمعاهد بمشروع تهجير اهالى النوبة الذى يعتبر واحدا من اكبر مشروعات اعادة الاستيطان فى العالم ، ومن ثم فقد اوفدت الجامعات والمعاهد العليا بعض طلبتها الى الادارة العامة للتهجير حيث اشرفت الادارة على بحوثهم فى هذا المجال وامدتهم بما هم فى حاجة اليه من بيانات ودراسات سابقة .

وحاليا تشترك الادارة مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى اجراء بحث عن مشروع التهجير .

سادسا – الراديو والتليفزيون والسينما :

لقد اهتمت الاذاعة منذ بدء الاعداد لتنفيذ مشروع التهجير اهتماما بالغا به ، وافسح برنامج ركن السودان صدره للنوبيين فى برنامجه « من وحى النوبة » للرد على استفسارات النوبيين واعلامهم بكل ما يهمهم عن المشروع ، وذلك باتصاله المستمر الدائم بالادارة العامة للتهجير ومتابعة تنفيذها للخطة .

وبجانب ذلك انتجت الوزارة فيلما سينمائيا أعدت بعض نسخه للعرض التليفزيونى عرض بدور السينما العامة وبالتليفزيون ، وتوجد من هذا الفيلم نسخ باللغة الانجليزية .

ويقع هذا الفيلم فى ثلاثين دقيقة ، ويصور رحلة فوج من النوبيين منذ بدء تهجيرهم للانتقال من قريتهم حتى اسكانهم بقرى الاسكان الجديدة .

سابعا – زائرو النوبة الجديدة :

لقد احدث تنفيذ مشروع تهجير اهالى بلاد النوبة صدى بعيدا فى الأوساط المحلية والعالمية كتجربة رائدة تنفذها الجمهورية العربية المتحدة فى عهدها الثورى الجديد .

ولا يمضى يوم أو بعض يوم حتى يفد الى منطقة الاسكان الجديدة بكوم امبو أكثر من زائر لمتابعة ما تم تنفيذه فى هذا المشروع .

وقد كان من بين زائرى المنطقة وزراء ومندوبى صحف وتليفزيون واذاعة ومبعوثى جامعات من كافة انحاء العالم استقبلهم ويستقبلهم موظفو الادارة العامة للتهجير ليشرحوا لهم كل ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ ويزودونهم بكل ما يطلبون معرفته من بيانات .

ثامنا – التدريب :

تنفيذا لتوجيه السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية اثناء زيارتها لمنطقة النوبة فى أواخر مايو وأوائل يونية عام ١٩٦٣ والخاص باعداد برنامج تدريبى للسادة المدرسين النوبيين العاملين بالنوبة لاعدادهم كى يكونوا رسل تبصير وتوعية يسهمون حال عودتهم الى مناطق عملهم فى تهيئة النوبيين للهجرة عن النوبة الى مناطق الاسكان الجديدة ، ويوضحون ما قد خفى على المواطنين بالنوبة من جوانب خطة التهجير وتنفيذها وأهدافها ، فضلا عن قيامهم بالمساهمة مع الأجهزة المنفذة حين نقل الأهالى فى تنظيم عملية النقل بما يكفل سلامة وراحة المواطنين ، تنفيذا لهذا التوجيه قامت الادارة العامة للتهجير بالاتصال بالادارة العامة للتدريب وبمنطقة التربية والتعليم باسوان حيث تم الاتفاق على اقامة معسكر تدريبى للمدرسين النوبيين براس البر ، على أن يتم تدريبهم على دفعتين كل دفعة منها تضم خمسا واربعين مدرسا .

وقد اتفق على أن تكون مدة التدريب بالنسبة لكل دفعة أسبوع واعد المعسكر اعدادا كاملا لاستقبال المدربين الذين تم اختيارهم ، وقدمت اليهم التسهيلات الكافية لسفرهم من أسوان حتى رأس البر وعودتهم على نفقة الوزارة ، واعد البرنامج التدريبى اللازم لهم والذى تضمن البرامج الترفيهية والترويحية والرحلات المحلية بجانب المحاضرات فى الموضوعات التالية :

١ – مجتمعنا الجديد من واقع ميثاق العمل الوطنى .

٢ – الأسس الاجتماعية فى تهجير أهالى النوبة .

٣ – دور كل من الوزارات فى تنفيذ خطة التهجير .

٤ – التشريعات الصادرة بشأن التهجير .

٥ – نقل النوبيين الى الوطن الجديد .

٦ – القواعد والأسس الخاصة باسكان النوبيين .

٧ – الخدمات والمرافق المهياة بالوطن الجديد .

٨ – الرعاية الاجتماعية قبل وأثناء وبعد النقل .

٩ – رسالة وزارة الشئون الاجتماعية فى تهجير النوبيين .

١٠ – سيكولوجية الجماعات المهجرة .

١١ – دور الجماعات الرائدة فى تنفيذ خطة التهجير .

١٢ – تكيف المهاجرين واستقرارهم بالمجتمع الجديد .

وبالاضافة الى ذلك تضمن البرنامج عقد ندوات فى المجالات الآتية :

(أ) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) دور الهيئات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى .

(ج) الخدمة العامة .

وقد تم بالفعل تدريب السادة المدرسين النوبيين وعادوا الى قراهم حيث كانوا بالفعل رسل توعية وتبصير واعلام ، وكان لهم الأثر الكبير بجانب اجهزة الادارة العامة للتهجير العاملة بالنوبة فى اعداد النوبيين وتهيئتهم للهجرة عن ارضهم .

وبجانب ما سبق أن أوضحنا من وسائل الاعلام التى استخدمتها الادارة فى اداء رسالتها ، فقد استعانت فى ذلك بأعضاء اللجان المحلية للاتحاد الاشتراكى العربى واعضاء الكشافة والجمعيات والهيئات بقرى المنطقة ، كما اهتمت باشراك العنصر النسائى فى الاتصال بالسيدات هناك واوفدت من موظفاتها من ادين هذه الرسالة على خير وجه .

ولقد كانت الادارة بصدد الاستعانة ببعض الموظفين النوبيين العاملين بالوزارات والمصالح للعمل مع موظفيها بمنطقة النوبة بيد أن هذا المشروع لم ينفذ على الرغم من قيام الادارة بدراسته وتقدم عدد كبير من الموظفين بطلبات تطوعهم ، ومرد ذلك الى أسباب كثيرة مالية وادارية .

البحوث الميدانية

سبق ان اشرنا من قبل الى المسح الاجتماعى الذى اجرته وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٠ بمنطقة النوبة ، وعرضنا النتائج التى اسفر عنها هذا المسح وحللنا هذه النتائج بما أوضح صورة المجتمع النوبى على اسس رقمية وليدة البحث الميدانى .

ولما كانت منطقة النوبة قد تأثرت تأثرا كبيرا ببناء خزان اسوان ثم تعلياته مما دفع الكثيرين من ابنائها الى الهجرة عنها سعيا وراء الرزق الذى ضاقت سبله بها ، لذلك اتسمت النوبة بظاهرة كثرة الهجرة عنها الى الشمال حيث فرص العمل الواسعة ، ثم كثرة عودة سكانها اليها خاصة فى آخر سنوات العمر حين تعجز الحالة الصحية عن الوفاء بالجهد الذى يتطلبه العمل .

ونظرا لأن خطة تهجير واسكان اهالى النوبة قد وضعت على اساس نتائج المسح الاجتماعى الذى أجرته الوزارة عام ١٩٦٠ ، فى الوقت الذى حدد فيه بدء ونقل واسكان النوبيين عام ١٩٦٣ ، كما وان الخطة تضمنت فى مرحلتها الحالية اسكان الأسر المفتربة فيما بعد ، ولاحتمال عودة الأسر المفتربة عن النوبة اليها حين بدء نقل المواطنين بأمل اسكانهم ولامكان تعديل خطة بناء المساكن وغيرها من الانشاءات بالمهجر الجديد وتحديد امكانيات النقل اللازمة للتنفيذ ، بات على الادارة العامة للتهجير ان تتابع نتائج المسح الاجتماعى الذى أجرى عام ١٩٦٠ للتعرف على التغيرات التى طرات على اعداد الأسر وأفرادها بالنوبة .

تتبع عام ١٩٦٢ :

وقد بدات الادارة عام ١٩٦٢ باجراء هذه التتبعات على الطبيعة ببعض قرى النوبة ، حيث قام بهذه المهمة المركز المتنقل للخدمات الاجتماعية اذ قام بتتبع حالة الأسر التى تم حصرها عام ١٩٦٠ وذلك طبقا لاستمارة جمع البيانات التالية :

وزارة الشئون الاجتماعية

الادارة المؤقتة لتهجير اهالى بلاد النوبة

استمارة حصر الاسر ببلاد النوبة

نموذج رقم (٢)

مسقوف ــــــــ غير مسقوف ــــــــ

المركز ــــــــ الناحية ــــــــ النجع ــــــــ رقم المبنى ــــــــ عدد الغرف ــــــــ

اسم رب الاسرة ــــــــ لقب العائلة او القبيلة ــــــــ

جدول (١)

مسلسل	اسماء افراد الاسرة المقيمين ببلاد النوبة (١)	الصلة برب الاسرة (٢)	النوع (٣)	السن لاقرب سنة (٤)	الحالة الزواجية (٥)	الحالة التعليمية (٦)	المهنة الرئيسية (٧)	المهن الاخرى (٨)	ملاحظات (٩)
١									
٢									
٣									
٤									
٥									
٦									
٧									
٨									
٩									
١٠									

جدول (ب) افراد اضيفوا

اسماء افراد الأسرة المضافين	الصلة برب الأسرة	النوع	السن لأقرب سنة	الحالة الزواجية	الحالة التعليمية	المهنة الرئيسية	تاريخ الاضافة	سبب الاضافة	مكان الاقامة السابق	ملاحظات
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)

جدول (ج) افراد استبعدوا

اسماء افراد الأسرة المستبعدين	الصلة برب الأسرة	النوع	تاريخ الاستبعاد	سبب الاستبعاد	ملاحظات
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)

تاريخ البحث .... توقيع الباحث .... اسم الباحث ....

توقيع المراجع .... اسم المراجع ....

وبعد اتمام هذه المتابعة بتسع قرى نوبية تمثل المنطقة جميعها ، قامت الادارة بمراجعتها واستخلاص النتائج منها ، حيث اسفر هـذا التتبع عن حدوث بعض التغيرات فى الأسر بالنقص والزيادة فى حدود ٣ ٪ مما ابعد فكرة تعديل الخطة بما يتفق ونتائج المتابعة لقلة التغيرات التى طرات على الأسر النوبية خلال هذه الفترة .

تتبع عام ١٩٦٣ :

لم يكد يقرب موعد بدء تهجير النوبيين عن النوبة ، حتى اخذت الأسر النوبية تترك محل اقامتها بمدن الجمهورية عائدة الى النوبة بغية محاولة اثبات اقامتها بالنـوبة مما يستتبعه على حد ما ظنت تهجيرها واسكانها بالوطن الجديد .

لذلك بات لزاما على الادارة العامة للتهجير ان تقوم مرة اخرى قبل بدء النقل بفترة وجيزة بمتابعة نتائج المسح الاجتماعى الذى اجرى عام ١٩٦٠ لتتمكن على هدى النتائج الجديدة من تحـديد الأسر المقيمة بالفعل اقامة دائمة بالنوبة وكذلك لتجهيز عملية النقل والاسكان والرعاية الاجتماعية على هدى نتائج هذه المتابعة .

ومنذ مطلع شهر يولية ١٩٦٣ بدات الادارة فى تنفيذ هذه العملية بأن صممت عدة استمارات للبحث الميـدانى تضمنت اولهـا حصر الأسر التى لا زالت مقيمة بالفعل بالنوبة منذ عام ١٩٦٠ ، وتضمنت الثانية حصر الأسر التى اغتربت بعد هذا التاريخ ولا زالت مغتربة عنها ، كما تضمنت الثالثة حصر الأسر التى وفدت على المنطقة بعد عام ١٩٦٠ واقامت بها ولا زالت مقيمة مع بيان سبب الاقامة .

وبعد ان صممت استمارات البحث وجربت ميدانيا ، صممت جداول لتفريغ بيانات البحث تحقق النتائج المرجوة منه ، ودرب عدد من الموظفين على كيفية جمع البيانات ميدانيا ، وآخرين على طريقة تفريغ هذه البيانات واعداد الجداول بنتائجها ، ثم أصدرت التعليمات اللازمة للموظفين للتنفيذ وقد تضمنت الآتى :

١ ـ ان تكون الكشوف المدون بهـا أسـماء الأسر وافرادها واقامتهم هى الأساس لجمع البيانات .

٢ ـ أن يتم جمع البيانات ميدانيا على الطبيعة مع التأكد من وجود أفراد الأسر المقيمين وبيان أفراد الأسر المغتربين وعلى أن يصاحب كل جامع بيانات أحد رجال الادارة او اعضاء اللجنة المحلية للاتحاد الاشتراكى .

٣ ـ التأكد من الاقامة الحقيقية للأسر بالمساكن التى تقيم بها اثناء جمع البيانات .

٤ – ان تشكل فور الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بكل قرية لجنة تضم جميع أعضاء اللجنة المحلية للاتحاد الاشتراكى العربى ورجال الادارة بالقرية وجميع موظفى لجنة جمع البيانات ، تقوم بمراجعة أسماء أفراد الأسر اسما اسما وتصحح ما قد يكون بالاستمارات من خطأ او لبس وتوقع على جميع الاستمارات وتحرر محضرا بالنتيجة .

٥ – ان ترسل الاستمارات فور الانتهاء من جمع البيانات الى مقر الادارة العامة للتهجير بأسوان لتفريغ البيانات الواردة بها .

وحين ورود الاستمارات الخاصة بكل قرية الى الادارة باسوان تقوم باداء الآتى :

١ – مراجعة البيانات الواردة بالاستمارات ، ثم مراجعة هـذه البيانات على الحصر الذى تضمنه المسح الاجتماعى عام ١٩٦٠ .

٢ – تفريغ البيانات فى الجداول المصممة لذلك والتى توضح توزيع الأسر بالنسبة لمجموع افرادها المقيمين ، ثم توزيعهـــا بالنســبة لمجموع افرادها اذا أضيف اليها الأفراد المغتربين عنها ثم بيان عددالمتزوجين بأكثر من واحدة وعدد الزوجات ، وبيان أعـداد الأسر المقيم ربهـا بالنوبة والأخرى المغترب ربها عنها ، ثم بيان عدد الأسر الوافدة على النوبة وسبب عودتها اليها وعدد أفرادها المقيمين والمغتربين ، وبيان عدد الأسر التى غادرت المنطقة بعد المسح الاجتماعى عام ١٩٦٠ .

٣ – تفريغ اسماء جميع افراد الأسر المقيمة بسجلات ابجدية بمـا يضمن عدم الازدواج أو التكرار .

٤ – تحرير بطاقة باسم كل أسرة مقيمةموضح بها اسم ربها وعددافرادها والناحية المقيمة بها والأخرى المهجرة اليها وتاريخ نقلها واسمالمرسى الذى ستنقل منه الى غير ذلك من بيانات اخرى .

٥ – تحرير كشوف بأســماء ارباب وأفراد الأسر المقيمــة بالنوبة والتى حررت لها بطاقات تضم أسماء أفراد الأسرة المغتربين عنها .

٦ – فتح سـجل لكل قرية تدرج بها أسماء ارباب الأسر ومجموع افراد كل أسرة ، لامكان صرف المساعدات والمعونات اللازمة لهـا حين بدء النقل .

٧ – اعلان الكشوف المشـار اليها بالبنـد ٥ بالقرى أولا بأول ، وتسليم البطاقات الموضحة بالبند ٤ الى الأسر بقراها .

وفيما يلى بيان الاستمارات التى نفذت بها الادارة هذه العملية :

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير اهالى بلاد النوبة

حصر الاسر المقيمة بالنوبة

(نموذج ١)

اسم الناحية : ________ اسم النجع ________

رقم مسلسل	رقم الاستمارة	رقم البطاقة	اسم رب الاسرة الحقيقى (مثلث)	المهنة	السن	العنوان	اسماء افراد الاسرة المقيمون (مثلث)	السن	الصلة	جملة المقيمين	اسماء المغتربين (مثلث)	جملة المغتربين	الجملة جميعها

اسم جامع البيانات
التاريخ

التوقيع :

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير اهالى بلاد النوبة

(نموذج ٢)

حصر الاسر المغتربة بعد عام ١٩٦٠

اسم الناحية : ________ اسم النجع : ________

رقم مسلسل	رقم الاستمارة	اسم رب الاسرة	المهنة الحالية	تاريخ الاغتراب	العنوان الحالى	سبب الاغتراب	ملاحظات

اسم جامع البيانات : ________ التوقيع : ________
التاريخ : ________

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير اهالى بلاد النوبة

حصر الأسر المقيمة بعد عام ١٩٦٠

(نموذج ٣)

اسم الناحية : ________ اسم النجع : ________

رقم مسلسل	رقم البطاقة العائلية	اسم رب الاسرة	المهنة	تاريخ الاقامة للعـودة	سبب الاقامة	اسماء افراد الاسرة المقيمين	الجملة	اسماء افراد الاسرة المقتربين	الجملة	جملة الافراد

اسم جامع البيانات : ________ التوقيع : ________
التاريخ : ________

والجدول الآتى يوضح عدد الأسر التى اتضح اقامتها بالنوبة نتيجة الحصر مقارنة بعدد الأسر التى سبق أن ثبتت اقامتها عام ١٩٦٠ :

اسم القرية	الاسر عام ١٩٦٠		الاسر عام ١٩٦٢	
	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد
دابود	٥٠١	١٢٢٣	٤٤٢	١٢٥٧
دهميت	٥٤٦	١٣٨١	٥٢٢	١٣٣٦
الامبركاب	٥٦٦	١٤٠٦	٥٢١	١٤٨٦
كلابشة	٢٨١	٥٩٣	٢٢٦	٥٦٠
ابو هور	٢٩٨	٧٣٩	٢٦٨	٦٩٢
مرواو	١٣٧	٣٧١	١٣٣	٣٤٧
ماريا	١٥٣	٣٢٨	١٣٨	٣٤٩
جرف حسين	١٣٥	٢٩٢	١١٨	٢٩٠
قرشة	١٧٣	٤٢٩	١٢٠	٣٥٢
كشتمنة غرب	٤٠٨	١٠٩٦	٣٢٧	١٠٥٤
كشتمنة شرق	٢٢٢	٥٠٦	١٧١	٤٨٢
الدكة	٧٨٩	٢٤٧٤	٦٤٧	٢٤٦٢
قورته	٩٨٤	٢٣٨٨	٨١٣	٢١٩٠
العلاقى	٥٢٠	١٤٩٩	٤١٨	١٣٦٧
سيالة	٣١١	٨٢٤	٢٧٢	٨٥٨
المحرقة	١٨٢	٣٧٢	١٤٨	٣٤٩
المضيق	٤٧٦	١٣١٠	٤٤٨	١٥٢١
السبوع	٢٤٠	٧٠١	٢٣٠	٦٩٤
وادى العرب	٣٢٣	٩١٧	٢٨٨	٩١٤
شاترمة	٢٧٨	٧٢٢	٢٦٢	٧٢٣
السنقارى	١٦٩	٥٧٣	١٦٣	٦٠٠
المالكى	٥٤٧	١٥٦٤	٥٣٩	١٨٣٢
كروسكو	١٦١	٤٩٩	١٤٠	٤٤٦
الريقة	٨١	١٩٣	٦٩	١٩٠
أبو حنضل	١٨٣	٤٩٦	١٧٠	٤٣٧
الديوان	٣٣٥	٩٧٣	٢٩٠	٨٣٥
الدر وتنقالة	١٦٢	٥٧١	١٣٨	٤٦٤
توماس وعافية	٧٧٧	٢٠٦٥	٧١٣	١٩٤٨
قتـه	٢١٩	٦٣٣	١٨٥	٦١٣
ابريم والجزيرة	٤٥١	١٤١٦	٤١٣	١٤٠٠
الجنينة والشباك	٢٨٢	٧٥٧	٢٥٥	٧٦١
عنيبة	٩١٢	٢٩٧٥	٦٢٨	٢٤٤٢
مصمص	١٣٠	٣٧٢	١١٨	٣٧١
توشكى غرب	٦٧٥	١٩٦٩	٥٦٥	١٩٩٥
توشكى شرق	٤٠٥	١١٨٨	٣٥٠	١١٩٦
ارمنا	٥٢٣	١٦٥٨	٤٥٢	١٤٨٥
ابو سنبل	٨٨٦	٢٥٨٠	٨١٠	٢٦١٩
قسطل	٢٩٥	٧٩٩	٢٧٧	٨٦٨
بلانة	١٥٠٥	٥٣٠٠	١٢٩٣	٥٣٠١
ادندان	٦٤٠	١٨٧٦	٦٠٣	١٩٩٨
جملة	١٦٨٦١	٤٨٠٢٨	١٤٦٨٢	٤٧٠٨٤

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير اهالى بلاد النوبة

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف بأسماء الأسر المقيمة

اسم الناحية : ________ اسم النجع : ________ رقم ________

رقم الأسرة	اسم رب الأسرة	اسماء افراد الأسرة المقيمين	جملة المقيمين	اسماء افراد الأسرة المغتربين	جملة المغتربين	الجملة

اسم المسجل ________ التوقيع ________ اسم المراجع ________ التوقيع ________

وقد كانت نتائج هذه المتابعة او الحصر الميدانى السبب الاول فى تغيير بعض جوانب خطة تهجير اهالى النوبة لا سيما بالنسبة لبناء المساكن بقرى الاسكان الجديدة ، لما تكشف عنه هذا الحصر من قلة عدد الأسر ببعض القرى عن عدد الأسر التى كانت تقيم بها عام ١٩٦٠ .

وكذلك كانت نتائج هذا الحصر الأساس الذى اعتمدت عليه الادارة فى اسكان الأسر وتحديد حجم المسكن المخصص لكل منها بالوطن الجديد وكذلك صرف المساعدات لها وتحديد ابعاد مشكلتى النقل النهرى والبرى كما سيرد فيما بعد :

بطاقات الأحوال المدنية :

لما كانت المساكن التى اعدت لاسكان النوبيين بالوطن الجديد ، وكذلك الاعتمادات المالية التى ادرجت بميزانية الادارة العامة للتهجير بتكاليف المساعدات الاجتماعية وغيرها من بقية أنشطة الادارة الى غير ذلك من الأعمال المتصلة بتنفيذ خطة التهجير ، قد حددت جميعها – كما سبق ان اوضحنا – على أساس عدد الأسر المقيمة اقامة مستمرة بالنوبة ، ولما كانت الأسر المغتربة عن المنطقة قد بدات فى العودة اليها آملة ان تهجر وتملك بالوطن الجديد ، لذلك رات الادارة الاستعانة بمصلحة الأحوال المدنية لحصر المقيمين بالنوبة لما قد يترتب على زيادة اعداد الأسر بها نتيجة العودة من آثار عديدة تضر بخطة التهجير والاسكان جميعها وتسلب التنفيذ التنظيم المحكم الذى يضمن نجاحه .

ففى اواخر عام ١٩٦٢ اتصلت الادارة العامة للتهجير بمصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية حيث تم الاتفاق على أن تقوم مصلحة الأحوال المدنية باتخاذ اللازم نحو استخراج بطاقات عائلية وشخصية للأسر والأفراد المقيمين بالنوبة ، وعلى أن تستخرج للأسر المغترب أو المتغيب ربها استمارة تعرف باستمارة (بديل رب الأسرة) قامت بطبعها وتسليمها الادارة العامة للتهجير لمصلحة الأحوال المدنية ، حتى يمكن حصر الأسر مقيمة بالمنطقة او مغتربة عنها .

وقد بدات مصلحة الأحوال المدنية عملها بالنوبة فى مطلع عام ١٩٦٣ ، على أساس الانتهاء منه خلال ثلاثة شهور ، وشكلت عدة لجان قامت بأداء عملها طبقا لخطة تنفيذية وضعتها مصلحة الأحوال المدنية وذلك بالخصم على حساب الادارة العامة للتهجير .

ولقد كانت البطاقات العائلية والشخصية واستمارات بديل رب الأسرة من اولى المستندات التى اعتمد عليها موظفو الادارة العامة للتهجير أثناء قيامهم بمتابعة نتائج المسح الاجتماعى عام ١٩٦٠ بالحصر الميدانى الذى بداوه فى شهر يوليو سنة ١٩٦٣ .

الاعداد لعمليات النقل النهرى والبرى

تضمنت خطة تهجير اهالى النوبة تدبير وسائل النقل اللازمة لنقل حوالى ٥٠ الف مهاجر من نجوعهم بقراهم بالنوبة الى قراهم الجديدة بمنطقة الاسكان بكوم امبو واسنا .

ولما كان النيل هو طريق المواصلات الوحيد بمنطقة النوبة حتى الوصول الى ميناء السد العالى او الشلال جنوبى اسوان ، حيث يمكن من هناك استخدام وسائل النقل البرى فى نقل النوبيين حتى قراهم الجديدة ، لذلك كان لزاما على الادارة العامة للتهجير التى اختصت بعملية نقل النوبيين تدبير وسائل النقل النهرى اللازمة لنقلهم من قراهم حتى ميناء السد العالى او الشلال ، وكذلك تدبير وسائل النقل البرى اللازمة لنقلهم ونقل أثاثاتهم وماشيتهم من الميناء حتى قرى الاسكان الجديدة ، مع تخطيط وتنفيذ ما يصاحب ذلك من عمليات متنوعة متعددة .

وقد بدات الادارة فى الاعداد لعمليات النقل طبقا للخطوات التالية :

(ا) معاينة المراسى النيلية بقرى ونجوع منطقة النوبة جميعها وتحديد الصالح منها لرسو وحدات النقل النهرى بما يكفل راحة وسلامة الركاب .

(ب) اجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحديد حجم وطاقة وعدد وحدات النقل النهرى اللازمة لنقل النوبيين واجراء الممارسة اللازمة بين الشركات وذلك بالاشتراك مع الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى ، ثم اعداد مشروعات العقود اللازمة للتعاقد على هذه العملية .

(ج) التفاوض والتعاقد مع سكك حديد حكومة السودان لاستئجار بعض وحدات النقل النهرى التابعة لها للاسهام فى عملية نقل النوبيين .

(د) دراسة عملية النقل البرى من ميناء الوصول حتى قرى الاسكان الجديدة وتحديد نوع وعدد وحدات نقل الركاب والبضائع اللازمة للتنفيذ وذلك بالاشتراك مع هيئة النقل البرى ، ثم الاشتراك مع الهيئة فى اجراء الممارسة اللازمة بين الشركات واعداد العقود الخاصة للتعاقد مع من رست عليها الممارسة منها .

(هـ) وضع البرامج الزمنية وبرامج التحركات الخاصة بالنقل النهرى والبرى وذلك بالاشتراك مع الهيئة العامة للنقل المائى للداخل والهيئة العامة للنقل البرى ومندوبى الشركات المتعاقد معها .

(و) تقسيم سكان القرى والنجوع الى مجموعات حسب حمولة وحدات النقل بما يكفل راحة الركاب وسلامتهم وسير عملية النقل فى سهولة ويسر .

وفيما يلى نعرض كلا من هذه الخطوات وما تم بشأن تنفيذها :

معاينة المراسى :

فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٦٢ قامت لجنة مشكلة من بعض موظفى الادارة العامة للتهجير ومهندسى الهيئة العامة للنقل المائى بزيارة كل قرى ونجوع منطقة النوبة ، حيث قامت بمعاينة جميع المراسى النيلية بها على الطبيعة ، كما قامت بعقد اجتماع بكل قرية من القرى ضم أعدادا كبيرة من المواطنين بها .

وقد قامت اللجنة بكل قرية من هذه القرى بشرح اسس التهجير وقواعده وخطوات تنفيذه ثم قامت بالرد على استفسارات النوبيين وملاحظاتهم التى ابدوها أثناء الاجتماعات ثم تناقشت معهم فى نتيجة معاينتها للمراسى النيلية وصلاحيتها للنقل وانسب المواعيد المقترحة للنقل منها على اساس مناسيب المياه بالنيل على مدار شهور السنة .

وقد خلصت اللجنة من مهمتها الى تحديد أسماء المراسى الصالحة للنقل منها حيث قررت صلاحية ٣٦٦ مرسى بالمنطقة تستوعب نقل جميع سكان منطقة النوبة الموزعين على حوالى ٥٩٣ نجعا ، وحددت التواريخ المناسبة لنقل سكان كل قرية بما يكفل راحة المواطنين وسلامة الرحلات .

وبالاضافة الى ما سلف ناقشت اللجنة فى تقريرها عملية نقل الماشية الخاصة بالنوبيين واقترحت فصل عملية نقل الماشية عن عملية نقل المواطنين على ان تنقل الماشية قبل البدء فى نقل المواطنين .

وقد قامت اللجنة أثناء عملها بكل قرية برسم خريطة للقرية ونجوعها وبيان عدد السكان بكل قرية مما كان له الاثر الكبير فى التيسير على المنفذين عند التنفيذ .

وفى اكتوبر عام ١٩٦٣ وقبل بدء نقل النوبيين بفترة وجيزة قام السيد وكيل الوزارة المساعد يرافقه السيد مدير عام الادارة العامة للتهجير وبعض موظفى الادارة بمعاينة مراسى القرى الشمالية التى سيبدأ منها النقل على الطبيعة وذلك زيادة فى الحيطة واطمئنانا على سلامة التنفيذ وراحة المواطنين .

النقل :

اولا - النقل النهرى :

على الرغم من اتصال عملية النقل النهرى اتصالا وثيقا باختصاص وزارة المواصلات والهيئات المختصة التابعة لها مما كان يفضل معه ان تتولى وزارة المواصلات والهيئات المشار اليها هذه العملية جميعها ، الا ان وزارة المواصلات رأت حين دراسة الموضوع مع وزارة الشئون الاجتماعية الآتى :

١ - ان تقوم هيئة النقل المائى الداخلى بعمل ممارسة لنقل الأفراد والمهمات والماشية بالطريق المائى على أن يشترك فى الممارسة مندوب عن وزارة الشئون الاجتماعية لأبداء وجهة نظر الوزارة من ناحية العقد وشروطه .

٢ - ان يوقع العقد بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركة التى ترسى عليها الممارسة وتكون هذه الشركة مسئولة أمام وزارة الشئون الاجتماعية .

٣ - تكون الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى مسئولة من الناحية الفنية عن الصنادل والشروط الفنية الواجب توافرها فى الوحدات المائية قبل اجراء الممارسة واثناء عملية النقل .

٤ - تعد وزارة الشئون الاجتماعية برنامجا خاصا بنقل الأفراد والمهمات وكذلك اماكن تجمعهم مع تدبير الوسائل الصحية اللازمة لهم وترتيب الشئون الادارية لهؤلاء الأفراد مع مراعاة وضع شروط جزائية على التاخير فى تنفيذ العقد المبرم بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركة .

٥ - ان تقوم الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى بمعاينة مناطق التهجير ومراكز التجمع وتقرير مدى صلاحيتها لنقل الأفراد والمهمات من الناحية الفنية .

اما بالنسبة للنقل البرى فقد رأت وزارة المواصلات توقيع العقد الخاص به بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركة التى يرسو عليها العطاء على أن تقوم المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بالاشراف على تنفيذ العقد من الناحية الفنية والتشغيل .

وبدأت الهيئة العامة للنقل المائى الداخلى باعداد دفتر الشروط العامة والخاصة الواجب توافرها لامكان تنفيذ عملية النقل النهرى بما يكفل السلامة والمرونة ومواجهة كافة الاحتمالات التى تتطلبها ، وتحديد عدد الوحدات اللازمة للتنفيذ الى غير ذلك من متطلبات العملية الأخرى .

وحين طرحت العملية فى مناقصة عامة تقدمت لتنفيذها ثلاث شركات هى : شركة مصر للنقل والملاحة وشركة لافلوفيال وهما من شركات القطاع العام وشركة النيل الصناعية للفنادق الأهلية وهى من شركات القطاع الخاص .

وبعرض العطاءات المقدمة من الشركات الثلاث على لجنة المشتريات العليا للبت فيها ، قررت بجلستها فى ديسمبر ١٩٦٢ الغاء المناقصة وممارسة كل من شركتى مصر للنقل والملاحة ولافلوفيال للعملية على ان تقوم الشركتان بتخفيض قيمة العطاء ولتتقدم بعرض تفصيلى عن كل بند من بنود العملية وعلى الأخص أجر الوحدات يوميا سواء أثناء السير او التوقف وبيان اثمان الوحدات التى يتعذر سحبها الى شمال السد العالى لاغلاق مجرى النيل على ان يطلب من وزارة الشئون الاجتماعية تأكيد مسئوليتها عن الشحن والتفريغ .

وبعد تشكيل عدة لجان قامت ببحث الموضوع ، والكثير من الاتصالات بين وزارة الشئون الاجتماعية والهيئة العامة للنقل المائى الداخلى وشركة مصر للنقل والملاحة ، اوصت لجنة المشتريات العليا حين عرض الموضوع عليها فى شهر مارس ١٩٦٣ بقبول عرض شركة مصر للنقل والملاحة وذلك بمبلغ ٣٢٠ر٠٠٠ جنيه على أساس عودة جميع وحدات النقل الى شمال السد العالى قبل اغلاق مجرى النيل أو ٤٩٠ر٠٠٠ جنيه فى حالة احتجاز بعض الوحدات جنوبى السد مما يتعذر معه استعادتها شماله .

وقد قررت لجنة المشتريات الأسس التالية حين اعادتها ممارسة شركة مصر للنقل والملاحة .

(ا) ان مدة تنفيذ العملية ستة شهور تبدأ من أول أكتوبر عام ١٩٦٣ وتنتهى فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ .

(ب) قيام شركة مصر للنقل والملاحة بتقديم برنامج للتهجير قبل أول مايو ١٩٦٣ تقبله لجنة مشكلة من هيئة النقل المائى الداخلى ووزارة الشئون الاجتماعية .

(جـ) يكون لوزارة الشئون الاجتماعية الحق فى تعديل البرنامج الزمنى بشرط الاخطار عن التعديل قبل تاريخ التنفيذ المحدد بثمان وأربعين ساعة .

(د) يتم التعاقد بين وزارة الشئون الاجتماعية وشركة مصر للنقل والملاحة على أساس الشروط العامة والخاصة التى بنيت عليها الممارسة .

ونتيجة المزيد من الاتصالات بين وزارة الشئون الاجتماعية والهيئة العامة للنقل المائى الداخلى ، وما اتضح من تأخر بناء المساكن بالموطن الجديد عن المواعيد المحددة له ، فى الوقت الذى تقرر فيه توقف الملاحة بالنيل بين جنوب السد العالى وشماله فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، لذلك رؤى اعادة ممارسة شركة مصر للنقل والملاحة وقصرها على نقل حوالى ٣٥٠٠٠ نسمة من مجموع سكان منطقة النوبة البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة على ان تشترك

وحدات النقل النهرى التابعة لسكك حديد السودان فى نقل بقية السكان كما سيرد فيما بعد .

وقد استتبع ذلك تخفيض عدد وحدات النقل النهرى عما كان متفقا عليه ، كما عدلت فترة التنفيذ بعد ما اتضح من ان الملاحة ستظل ممكنة من جنوب السد الى شماله حتى شهر مايو ١٩٦٤ وقبلت شركة مصر للنقل والملاحة تخفيض عدد وحدات النقل اللازمة للتنفيذ الى ٢٨ وحدة مقابل مبلغ ٢٧٠ر٠٠٠ جنيه فى حالة عودة جميع الوحدات يضاف اليها مبلغ ١٣٠ر٠٠٠ جنيه فى حالة عدم عودتها واحتجازها جنوب السد .

وبعرض الموضوع على لجنة المشتريات العليا فى شهر ابريل عام ١٩٦٣ اوصت بقبول العرض المقدم من شركة مصر للنقل والملاحة طبقا لشروطها وطلب السيد وزير المواصلات من وزارة الشئون الاجتماعية اتخاذ اجراءات التعاقد مع الشركة وكذلك مع سكك حديد السودان .

وقد وافقت السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية على التعاقد مع شركة مصر للنقل والملاحة حيث قامت الادارة العامة للتهجير بدراسة الموضوع تفصيلا واعداد العقد الذى أقرته اللجنة الثانية بالقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى شهر يونية ١٩٦٣ والتالى نصه :

عقد

تهجير أهالى بلاد النوبة

بين كل من :

وزارة الشئون الاجتماعية ومقرها بشارع الشيخ ريحان بالقاهرة وتمثلها السيدة الدكتورة حكمت أبوزيد وزيرة الشئون الاجتماعية طرف اول

وشركة مصر للنقل والملاحة ومركزها الرئيسى بشارع قصر النيل رقم ٣٩ بالقاهرة ويمثلها السيد/نجيب الحرقانى رئيس مجلس ادارة الشركة طرف ثان

تمهيد :

قدمت شركة مصر للنقل والملاحة عطاءها فى عملية تهجير أهالى بلاد النوبة بالطريق المائى طبقا للشروط العامة والخاصة الواردة بدفتر شروط هذه العملية وما أدخل عليها من تعديلات حسبما تم عليه الاتفاق فى جلسات الممارسة التى تمت فى الهيئة العامة لشئون النقل الداخلى فى الفترة الواقعة

بين ١٩٦٣/١/١٦ الى ١٩٦٣/٤/٣ والتى وقع عليها الطرف الثانى والمرافقة صورها جميعا ومحضر الاجتماع المنعقد فى ١٩٦٢/١٠/١٨ الخاص بتهجير اهالى بلاد النوبة المرافق .

وفى ١٩٦٣/٥/٣ اعتمدت وزارة الشئون الاجتماعية قبول العرض المقدم من شركة مصر للنقل والملاحة بالشروط سالفة الذكر لنقل حوالى ٣٥ر٠٠٠ مهاجر (خمسة وثلاثون الف مهاجر) بمهماتهم وأثاثاتهم ومواشيهم بمبلغ مائتين وسبعين الف جنيه (٢٧٠ر٠٠٠ جنيه) يضاف الى هذا المبلغ مائة وثلاثين الف جنيه فى حالة عدم عودة جميع الوحدات المائية المقرر تشغيلها على التفصيل الآتى بيانه فى البند السادس .

اتفق الطرفان على ما يأتى :

البند الأول : يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

البند الثانى : يقوم الطرف الثانى بنقل خمسة وثلاثين الف مهاجر بمهماتهم وأثاثاتهم ومواشيهم من مراسى بلاد النوبة الى ميناء السد العالى بأسوان .

البند الثالث : يتم تشغيل الوحدات المائية الآتى بيانها فى العملية المذكورة :

عدد	
٣	رفاص ديزل
٣	رفاص بخار
٥	صندل آلى ديزل
٥	صندل آلى بخار
١٢	صندل مقطور
٢٨	

البند الرابع : يلتزم الطرف الثانى بتقديم جميع الوحدات المائية التى تستخدم فى هذه العملية الى الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى لاثبات حالتها قبل اجراء التعديلات والاصلاحات المتفق عليها بدفتر الشروط العامة والخاصة وما ادخل على هذه الشروط من تعديلات فى محاضر جلسات المارسة سالفة الذكر .

كما يلتزم الطرف الثانى بضرورة الحصول من الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى على شهادة بصلاحية هذه الوحدات للعمل ، محدد بها عدد الاشخاص وأوزان البضائع المسموح بنقلها لكل وحدة .

كما يلتزم الطرف الثانى ايضا باعداد وتجهيز الوحدات المقرر تشغيلها فى العملية طبقا للمواصفات الواردة بدفتر الشروط وما ادخل على هذه الشروط من تعديلات فى محاضر جلسات المارسة سالفة الذكر ووفقا للتفاصيل المقدمة من الطرف الثانى فى جلسات المارسة المشار اليها على ان تعاين جميع هذه الوحدات فى القاهرة تباعا بمعرفة الهيئة المذكورة قبل سفرها الى منطقة التهجير وذلك خلال المدة الواقعة من تاريخ التوقيع على هذا العقد حتى اغسطس سنة ١٩٦٣ .

البند الخامس : يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ البرنامج الزمنى المرافق الذى اعده على ضوء البيانات التى قدمت اليه من الطرف الأول والذى وافق عليه كل من الطرف الأول والهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى ومن المتفق عليه صراحة فى هذا العقد أن يكون هذا البرنامج قابلا للتعديل أثناء التنفيذ باتفاق الطرفين .

البند السادس : قبل الطرف الثانى القيام بعملية النقل موضوع هذا التعاقد مقابل مبلغ ٢٧٠ر٠٠٠ جنيه (مائتان وسبعون الف جنيه مصرى) فى حالة عودة جميع الوحدات المائية على أن يضاف الى هذا المبلغ ١٣٠ر٠٠٠ جنيه (مائة وثلاثين الفا من الجنيهات) قيمة التعويض اللازم عن ثمن جميع هذه الوحدات فى حالة حجزها جنوب السد العالى .

وهذا التعويض المشار اليه يكون نسبيا فى حالة حجز بعض هذه الوحدات جنوبى السد العالى وفق التقديرات التى تم الاتفاق عليها والموضحة فيما يلى :

٣ رفاص ديزل على أساس تعويض ٥٦٠٠ جنيه للواحد بعد الانتهاء من العملية ١٦٨٠٠ جنيه

٣ رفاص بخار على أساس تعويض ٤٧٠٠ جنيه للواحد بعد الانتهاء من العملية ١٤١٠٠ جنيه

٥ صندل آلى ديزل على أساس تعويض ٧٢٠٠ جنيه للواحد بعد الانتهاء من العملية ٣٦٠٠٠ جنيه

٥ صندل آلى بخار على أساس تعويض ٦٥٠٠ جنيه للواحد بعد الانتهاء من العملية ٣٢٥٠٠ جنيه

١٢ صندل مقطور على اساس تعويض ٢٥٥٠ جنيه للواحد بعد الانتهاء من العملية ٣٠٦٠٠ جنيه

٢٨ المجموع

البند السابع : يقرر الطرف الثانى انه استلم من الطرف الأول مبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه (خمسة واربعون الف جنيه) كدفعة اولى تحت الحساب وذلك بعد ان أصدر الطرف الأول امرا بالتشغيل اليه مؤرخ فى ١٩٦٣/٥/٢ وبعد ان تقدم الطرف الثانى بخطاب ضمان بنفس المبلغ وعلى ان يتم سداد باقى المبلغ المتفق عليه فى هذا العقد على الوجه الآتى :

١ - ٩٠٫٠٠٠ (تسعون الف جنيـه) فى شـهر يولية ١٩٦٣ مكملا لمبلغ الـ ٥٠ ٪ من القيمة المتفق على دفعها مقدما للطرف الثانى ، وعلى ان يستحصل فى ذلك على موافقة وزارة الخزانة مقدما .

٢ - ٥٤٫٠٠٠ جنيه (أربعة وخمسون الف جنيه) خلال مارس سـنة ١٩٦٤ وذلك بشرط ان يكون النقل قد تم فى المـدة المنصرف عنها هذا المبلغ دون تأخير ودون مخالفة للتعاقد وان يكون ما تم نقله مناسبا فى المدة وعدد الأشخاص وكميات البضائع بالنسبة لاجمالى العملية .

اما عن باقى المبلغ - بالاضافة الى قيمة ما قد يحجز من الوحـدات جنوبى السد ، فان صرفه يتم فور اتمام عملية النقل وفق الشروط العامة والخاصة المشار اليها آنفا وما ادخل عليها من تعديلات حسبما تم عليه الاتفـاق فى جلســات الممارسة الواقعـة فى الفترة من ١٩٦٣/١/١٦ الى ١٩٦٣/٤/٣ سالفـة الذكر وعلى الا يتم صرف التعويض عن كل او بعض الوحدات التى قد تحجز جنوبى السـد العالى الا بعد تسليمها الى الطرف الاول بالحـالة التى هى عليهـــا دون اية التزامات من اى نوع كان علـى الطرف الأول .

البند الثامن : من المتفق عليه صراحة فى هذا العقد ان الوحـدات التى يصير التعويض عنها طبقا لما ورد بالبند الســابق نتيجـة حجزها جنوبى السد العالى تكون ملكا للطرف الأول من تاريخ تسليمها له .

وكذلك من المتفق عليه صراحة فى هـذا العقد التزام الطرف الثـانى بنقل ٣٥٫٠٠٠ (خمسة وثلاثون الف مهاجر) بمهماتهم ومواشيهم وأثاثاتهم خلال تسعة اشهر تبدأ من أول اكتوبر سنة ١٩٦٣ الى نهاية يونية سـنة ١٩٦٤ بالمبلغ المحدد وقدره ٢٧٠٫٠٠٠ جنيها ، هذا وتكاليف التشغيل التى تترتب على زيادة المهاجرين المشار اليهم او مدة التهجير المذكورة فيلتزم الطرف الاول بتحملها على اساس مصاريف التشغيل الفعلية للوحـدات التى ستستغل بعد ذلك التاريخ وما يتبع ذلك من مصاريف أجهزة العملية الادارية والفنية .

البند التاسع : يلتزم الطرف الثانى وحده بالقيام بالتستيف داخـل الوحدات وكذا جميع عمليات الشحن من جميـع المراسى الموجودة فى بلاد النوبة والتفريغ فى ميناء السـد العالى باسوان .

كما يلتزم الطرف الأول باحضار الاهالى بمهماتهم واثاثاتهم ومواشيهم الى جميع مراسى الشحن .

البند العاشر : كل نزاع ينشأ بين الطرفين فى شأن تنفيذ او تفسير هذا العقد تفصل فيه هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين يختار كل طرف من طرفى العقد محكما منهما . ويختار المحكمان المنتخبان المحكم الثالث .

ويكون المحكمون مفوضين بالصلح ويعفون من اجراءات قانون المرافعات ويكون قرارهم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية - فاذا لم يتفق المحكمان المنتخبان على اختيار المحكم الثالث تم هذا الاختيار فقط طبقا لاحكام قانون المرافعات .

البند الحادى عشر : تحرر هذا العقد من صورتين بيد كل طرف صورة العمل بمقتضاها .

الطرف الأول	الطرف الثانى
امضاء	امضاء
« دكتورة حكمت ابو زيد »	« نجيب الحرقانى »

القاهرة فى ٣ يوليو ١٩٦٣

وحدات سكك حديد السودان :

تعاقدت وزارة الشئون الاجتماعية مع شركة مصر للنقل والملاحة كما سبق الايضـاح على نقل حوالى ٣٥٠٠٠ نسـمة من النوبيين من مجموع المقيمين بالنوبة والبالغ عددهم حوالى ٥٠٠٠٠ نسمة .

وقد اشرنا الى الظروف التى استدعت الاستعانة بوحدات النقل النهرى التابعة لسكك حديد السودان .

وبعرض الموضــوع على السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وافقت سيادتها على التعاقد مع سكك حـديد السودان على نقل حوالى ١٦٠٠٠ نسمة من النوبة بوحدات النقل النهرى التابعة لها .

وتنفيذا لذلك سافرت فى شهر يولية ١٩٦٣ الى السودان لجنة تضم السيد مـدير عام الادارة العامة للتهجير عن وزارة الشئون الاجتمـاعية وعضوين عن وزارة المواصلات حيث قامت بالتفاوض مع المسئولين هناك ، ونتيجة مفاوضتها واتفاقها تم التعاقد بعد عودتها طبقا لنصوص العقـد الآتى :

عقـــد

انه فى يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣

بين كل من :

١ – وزارة الشئون الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة ومقرها بمدينة القاهرة وتمثلها فى هـذا العقد السـيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية ويعبر عنها فى هذا العقد بالطرف الأول .

٢ – سكك حديد جمهورية السودان ومقرها مدينة عطبرة ويمثلها فى هذا العقد السيد ابو بكر على رضا المدير العام ويعبر عنه فى هذا العقد بالطرف الثانى .

تمهيـــد :

طلبت وزارة الشئون الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة من سكك حديد السودان المساهمة فى نقل اهالى بلاد النوبة بالجمهـورية العربية المتحدة من النواحى المختلفة المقيمين فيها الى الشلال بمهماتهم وامتعتهم وحيواناتهم وقد وافقت سكك حديد جمهورية السودان على تأجير رفاص واحد المسمى (نوبة) وعدد خمسة صنادل أرقامها كالآتى : ١٤٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ أو ما يماثلها وجميعها بكامل طاقمها وفى حالة صالحة للملاحة ومستوفاة لشروط السلامة طبقـا لأحكام قوانين الملاحة النهرية بالجمهورية السودانية الصادرة سنة ١٩٠٧ والقوانين المعدلة واللاحقة لها وذلك لمدة تسعة أشهر تقريبا تبدأ من أول نوفمبر ١٩٦٣ .

البند الأول : يقر الطرف الأول بأنه قبل دفع ايجار هذه الوحـدات بالعملة السودانية بالفئات الواردة بالبند السابع من هـذا العقد على ثلاثة اقساط قيمة كل قسط ما يعادل ١٠٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه مصرى) تدفع مقدما كل ثلاثة اشهر فى أحد البنوك المعتمـدة بجمهورية السودان وتتم المحاسبة النهائية فى آخر مدة التشغيل .

هـذا ويقر الطرف الثانى ان يقدم للطرف الأول مستخلصات جارية معتمدة موضحا بها المستحقات الفعلية عن ايجار الوحدات والمدة الخالصة للتشغيل وكميـات الوقود المستهلكة خلالهـا وقيمتها وذلك للمحـاسبة بموجبها وتقدم هذه المستخلصات شهريا .

البند الثانى : لا يتحمل الطرف الثانى ولا يلتزم بأية مسئوليـات ولا التزامات تترتب على عمليات النقل سواء كانت فقـدا أو تلفا أو اصـابة شخصية مميتة أو غير ذلك ما لم تكن تلك الاصابة او ذلك الفقد اوالتلف نتيجة فعل ضار ارتكبه احد موظفى الطرف الثانى عمدا أثناء تأديةواجبه.

البند الثالث : لا يقبل الطرف الثانى أية مسئولية فى حالة الفقـد او التلف الذى يلحق بالامتعة والحيوانات الخـاصة بالاشخاص اثنـاء نقلهم بواسطة المواعين المستأجرة ما لم يكن ذلك الفقد أو التلف نتيجة فعل ضار ارتكبه احد موظفى الطرف الثانى عمدا أثناء تادية واجبه او نتيجة اهمال ذلك الموظف .

البند الرابع : يكون الطرف الأول مسئولا عن اى فقد او تلف يحـدث للمواعين المؤجرة وعن فقد المهمات أو التركيبات خلال مـدة التأجير متى كان من راى الطرف الثانى أن ذلك الفقد أو التلف مما يسند الى الاشخاص المنقولين على المواعين أو حيواناتهم .

البند الخامس : نقل أشخاص أو امتعة او حيوانات غير مصرح لهم بهـذه المواعين النهرية ممنوع منعا باتا وليكن مفهوما بأن المواعين المؤجـرة عرضة للتفتيش بواسطة مفتش الطرف الثانى سـواء فى الطريق او قبل مبارحة أية محطة .. على أن سلطة التصريح بالنقل مخـولة للطرف الأول فى حـدود الحمـولة المقررة للوحـدات وفى اطار قوانين الملاحة النهـرية بالسـودان .

البند السادس : يتعهد الطرف الأول باخطار الاشخاص الاخرى المصرح بنقلهم على المواعين المؤجرة بهذه الشروط .

البند السابع : تكون أجور الوحدات المؤجرة فى اليوم (٢٤) سـاعة او جزء من اليوم كالآتى :

١ – الرفاص النوبة ٢٧ر٦٠٠ جنيه سودانى اى ما يعادل ٣٦ر٨٠٠ جنيه مصرى تقريبا .

ب) الصندل الواحد ٤ر٠٢٥ جنيه سودانى اى ما يعادل ٥ر٣٧٠ جنيه مصرى تقريبا .

ج) قيمة الوقود بالطن الواحد ٢٢ جنيه و ١٠٠ مليم سودانى اى ما يعادل ٢٩ جنيه و ٤٥٠ مليم مصرى تقريبا .

على انه فى حالة حصول المواعين على أية زيوت أو وقود من الجمهورية العربية المتحدة فى حالة الضرورة القصوى للطرف الأول الحق فى خصم ثمنها من قيمة هذا العقد بالعملة المدفوعة والثمن السـارى والمعلوم أن أجور الوحدات والوقود ستدفع عن الفترة الخالصة للتشغيل وهى المدة التى يكون فيها الرفاص والصنادل صالحة للتشغيل وموضـوعة تحت تصرف الطرف الأول وذلك منذ خروجها من الحوض بوادى حلفا وعودتها للتجهيز فى فترات لا تتجاوز عشرة أيام « ماعدا فترات التعطيل » وفى حدود المدة

الزمنية المقررة للمسير بين المحطات المختلفة بجدول مسير البواخر المعتمد من الطرف الثانى كما انه من المعلوم انالطرف الثانى غير مسئول عن عمليات الشحن والتفريغ من المراسى الى داخل الوحدات والعكس . اما عن عدد الرحلات فانها تتوقف على طول الرحلة مع ملاحظة الراحات للموظفين والعمال طبقا للوائح المعمول بها فى السودان .

البند الثامن : اذا ما حدث ظروف تقتضى الغاء أو تأجيل بدء العقد او ايقافه حال سريانه فعلى الطرف الذى جدت هذه الظروف بالنسبة له ان يخطر الطرف الآخر بذلك كتابة فى مدة لاتقل عن خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد . وفى حالة امتداد هذا العقد من الطرف الاول فعليه ان يخطر الطرف الثانى بهذه الرغبة كتابة قبل موعد انتهاء العقد بمدة لا تقل عن شهر فاذا لم يرد من الطرف الثانى ما يفيد برفضه هذه الرغبة فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه اياها فان العقد يمتد بكافة شروطه للمدة المطلوبة .

البند التاسع : التمهيد الوارد فى صدر هذا العقد والمكاتبات التى دارت بين المسئولين بخصوصه وكذلك محاضر الجلسات المحررة بشأنه والمرفق صورها تعد جزءا مكملا له دون مساس بأحكام نصوص العقد .

البند العاشر : تحرر العقد من صورتين تحت يد كل طرف صورة موقع عليها من الطرفين للعمل بموجبها .

الطرف الأول	الطرف الثانى
وزيرة الشئون الاجتماعية	مدير عام سكك حديد السودان بالانابة
« حكمت ابو زيد »	« أحمد الأمين حميده »

ثانيا – النقل البرى :

تضمنت خطة نقل اهالى منطقة النوبة نقلهم بالطريق النهرى من قراهم حتى ميناء الشلال أو السد العالى ، ثم نقلهم بالطريق البرى من ميناء الوصول حتى قرى الاسكان الجديدة .

وقد كانت الدراسات الخاصة بموضوع النقل النهرى تسير جنبا الى جنب مع الدراسات الخاصة بالنقل البرى والتى انتهت الى تعاقد وزارة الشئون الاجتماعية مع شركة النيل العامة لأتوبيس الوجه القبلى وشركة النيل العامة لأعمال النقل والمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى على نقل حوالى ٥٠ الف نسمة من ميناء الوصول بأثاثاتهم وماشيتهم ومتعلقاتهم حتى قرى الاسكان الجديدة .

وفيما يلى نص العقد المبرم بهذا الخصوص والمتضمن الخطوات التمهيدية السابقة على توقيعه :

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد

تهجير أهالى بلاد النوبة

بين كل من :

١ – وزارة الشئون الاجتماعية وتمثلها السيدة الدكتورة حكمت ابو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية

(طرف اول)

٢ – شركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلى ويمثلها السيد رئيس مجلس ادارتها

(طرف ثانى)

٣ – شركة النيل العامة لأعمال النقل ويمثلها السيد رئيس مجلس ادارتها

(طرف ثالث)

٤ – المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ويمثلها السيد رئيس مجلس ادارتها .

(طرف رابع)

تمهيد :

بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٨ عقد اجتماع برياسة السيد الدكتور وزير المواصلات بمكتبه وبحضور السادة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد والمهندس رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى والمهندس مدير عام هيئة النقل البرى وتناول محضر الاجتماع موضوع تهجير ٥٠ الف شخص من أهالى بلاد النوبة من ميناء السد العالى أو الشلال الى كوم امبو بواسطة الاتوبيسات واللوريات ، ورأى السيد الدكتور وزير المواصلات أن يوقع عقد بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركة التى يرسو عليها العطاء وتقوم مؤسسة النقل الداخلى بالاشراف على تنفيذ العقد من الناحية الفنية والتشغيل .

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٥ ورد لوزارة الشئون الاجتماعية عرض من السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ضمن كتابها رقم ب – ٩/١ (٦٥٩٠) ومرفق به كشفين بسعر التكلفة لتشغيل السيارة اللورى وقدرها ١٥ جنيه فى اليوم وكذلك سعر التكلفة لتشغيل السيارة

الأوتوبيس وقدرها ٢٠ جنيه فى اليوم للعمل فى نقل المهاجرين وامتعتهم من اسوان الى مناطق التهجير ، ويكون اجمالى التكاليف لنقل الركاب والأمتعة هو ٨٤٠٠٠ جنيه على أساس تشغيل ١٠ سيارات أتوبيس و ١٠ لورى يوميا لمدة ٢٤٠ يوما خلال المدة .

وتضمن الكتاب طلب الموافقة على صرف مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بضمان المؤسسة وهو يعادل ٦٠ ٪ من قيمة التكلفة مقدما لتمكين شركات المؤسسة من تدبير وشراء السيارات الجديدة والباقى يدفع تباعا خلال مدة تنفيذ عملية التهجير .

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ طلبت السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية من السيد المهندس الدكتور وزير المواصلات بكتابها رقم ٢١٦٧ بعد اطلاع سيادته على العرض السابق الاشارة اليه تكليف المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بمراجعة عرضها وتقديم التكلفة الفعلية التى يوافق عليها سيادته حتى يمكن توقيع العقد .

وبتاريخ ١٩٦٣/٧/١٠ ورد للسيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية كتاب السيد الدكتور وزير المواصلات رقم ١٢ – ٤٣/١ (٣٥٧٣) ردا على كتابها المؤرخ ١٩٦٣/٦/٢٧ يفيد أن الاسعار الواردة بعرض المؤسسة تتمشى مع تكاليف التشغيل الفعلية مع الاحاطة بأن أسعار السيارات واللوارى قد زادت بنسبة ٤٠ ٪ كما ارتفعت أسعار الوقود وقطع الغيار والبطاريات عن أسعارها فى عام ١٩٦١ .

وبتاريخ ١٩٦٣/٨/١ أرسلت السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية كتابا للسيد وزير الخزانة تطلب فيه الموافقة على التعاقد مباشرة مع شركات النقل وبصرف مبلغ ٥٠ الف جنيه مقدما للشركتين المتعاقدتين مقابل خطاب ضمان من المؤسسة العامة للنقل الداخلى .

وبتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨ أرسلت وزارة الخزانة كتابها رقم ٩/٣٤/٨٤٢ متضمنا ان السيد الدكتور وزير الخزانة رأى ازاء استعجال العملية واستيفاء للشكل القانونى ، استكمال الاجراءات التى تمت بتشكيل لجنة ممارسة يشترك فيها السيد مراقب مالى وزارة الشئون الاجتماعية ممثلا لوزارة الخزانة لتتولى ممارسة الشركات المزمع ابرام العقد معها فى الشروط التى سيتم على أساسها هذا التعاقد وبعد اعتماد النتيجة من السيدة الدكتورة الوزيرة ، لا مانع من صرف قيمة الدفعة التى يتم الاتفاق عليها فى حدود ٥٠ الف جنيه مقابل خطاب ضمان من المؤسسة العامة للنقل الداخلى ، بشرط وجود الاعتماد المالى الذى يسمح بالصرف فى الميزانية الحالية وسلامة كافة الاجراءات المالية والتعاقدية .

وبتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤ تمت ممارسة شركات النقل التابعة للمؤسسة طبقا لما ورد بالكتاب المذكور وانتهى الرأى الى قبول العرض المقدم من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى وشركتى النيل العامة لأتوبيس الوجه القبلى والنيل العامة لأعمال النقل . وتم اعتماد هذه الممارسة من السيدة الدكتورة الوزيرة بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٢ .

وتأسيسا على ما تقدم رأت السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية التعاقد مع شركات النقل التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى الوارد بيانها بمشروع العقد الذى ورد للوزارة بكتاب المؤسسة رقم ب ٩/١٠ (٨٠٤٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٧ .

البند الأول : يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

البند الثانى : يقوم الطرف الثانى بنقل حوالى ٥٠٠٠٠ (خمسين الف) مهاجر من مينائى السد العالى والشلال الى مناطق التهجير بكوم امبو واسنا ويشترط أن يكون الطريق من ادفو الى اسنا قد تم فرشه بطبقة الأساس وهرسه وضغطه بحيث يكون صالحا لسير الاوتوبيس واللوارى – وذلك خلال مدة عمل قدرها ٢٤٠ (مائتان واربعون) يوما – طبقا للبرامج الزمنية الموضوعة بالاتفاق مع شركة مصر للنقل والملاحة – الفترة من اكتوبر ١٩٦٣ الى آخر يونيو ١٩٦٤ بواسطة سيارات أوتوبيس وذلك فى حدود مبلغ ٤٨٠٠٠ (ثمانية واربعون الف) جنيه بواقع ٢٠ (عشرين) جنيها للسيارة الواحدة عن كل يوم عمل حسب البرامج الزمنية وبالنسبة للنقل الى اسنا يعتبر الذهاب يوم عمل والعودة يوم عمل آخر . وبحد أقصى مقداره نقلتين يوميا – ويعتبر يوم العمل فى هذا العقد ١٠ (عشرة) ساعات نهارية – وفى حالة الزيادة عن عشر ساعات تحتسب الساعة بمبلغ ٢٢٥ قرشا (جنيهان وربع) للاوتوبيس على أن يتم تشغيل ١٠ (عشرة) سيارات أوتوبيس يوميا فى هذه العملية .

وفى حالة الزيادة فى عدد أيام التشغيل عن ٢٤٠ (مائتين واربعين) يوما يمتد العمل بهذا العقد وفقا لجميع شروطه بالنسبة الى أيام العمل الجديدة .

البند الثالث : يقوم الطرف الثالث بنقل أمتعة المهاجرين المشار اليهم فى البند الثانى خلال نفس المدة السابقة ، وكذلك حيواناتهم ودواجنهم وكل متعلقاتهم أيا كانت من مينائى السد العالى والشلال الى مناطق التهجير بكوم امبو واسنا بواسطة سيارات لورى فى حدود مبلغ ٣٦٫٠٠٠ جنيه (ستة وثلاثين الف جنيه) بواقع ١٥ جنيه (خمسة عشر جنيها) للورى الواحد فى كل يوم عمل حسب البرنامج الزمنى – وبحد أقصى مقداره نقلتين

يوميا – ويعتبر يوم العمل فى هذا العقد ١٠ (عشرة) ساعات – وفى حالة الزيادة عن العشرة ساعات تحتسب الساعة بمبلغ ٢٢٥ قرشا (جنيهان وربع) على ان يتم تشغيل ١٠ (عشرة) لوريات يوميا .

وفى حالة زيادة عدد أيام التشغيل عن ٢٤٠ (مائتين واربعين) يوما يمتد العمل بهذا العقد وفقا لجميع شروطه بالنسبة لأيام العمل الزائدة كما يلتزم الطرف الثالث باعداد وتجهيز جميع ما تتطلبه عملية النقل المذكورة من احتياجات أو مشالات او غير ذلك مما تتطلبه سلامة هذه العملية .

البند الرابع : يلتزم الطرفان الثانى والثالث بالقيام بالنقلتين المشار اليهما فى هذا العقد والمشار اليهما فى البندين الثانى والثالث دون الرجوع على الطرف الأول بأية فروق ساعات عمل ما دامت النقلة الثانية قد تمت فى مدة العشر ساعات .

البند الخامس : يوافق الطرف الأول على أن تحتسب الأجرة للسيارات الأوتوبيس بكامل عددها طول مدة العمل بما فيها ايقاف العمل او العطلات وللطرف الأول أن يقوم بتشغيل هذه السيارات حيثما يرى طبقا للوارد فى هذا العقد .

البند السادس : يوافق الطرف الأول على أن تحتسب الأجرة للسيارات اللورى بكامل عددها طول أيام العمل فقط .

البند السابع : اذا راى الطرف الأول لأى سبب من الأسباب ايقاف نقل الأمتعة والحيوانات وكافة متعلقات الأهالى أيا كانت لفترة معينة فعليه ان يخطر مندوب الطرف الثالث قبل الموعد الذى يحدده للتوقف عن النقل بثمانية وأربعين ساعة على الأقل ، وفى هذه الحالة لا يكون للطرف الثالث الحق فى اقتضاء مقابل النقل عن مدة التوقف .

البند الثامن : يلتزم الطرف الأول بأن يدفع زيادة على قيمة أسعار التكلفة لتشغيل السيارة اللورى المنصوص عليها فى البند الثالث ١٥٠ قرشا (مائة وخمسين قرشا) عن كل سيارة لورى نظير قيام الطرف الثالث بتكاليف التحميل والشحن والتفريغ ومتعلقات ذلك أيا كانت ويلحق بكل لورى ثلاث عمال لذلك علما بأن الطرف الثانى غير مسئول عن تحميل أى امتعة خفيفة يرغب الراكب فى أصطحابها معه .

البند التاسع : اذا تطلب الأمر اثناء تنفيذ عملية النقل زيادة عدد الأوتوبيسات أو اللوارى ، يلتزم كل من الطرفين الثانى والثالث عمل الاحتياطات لمواجهة مثل هذه الحالة فورا اذا ما طلب الطرف الأول من أيهما ذلك كتابة بذات الشروط المتفق عليها فى هذا العقد .

البند العاشر : يدفع الطرف الأول بمجرد التوقيع على هذا العقد مبلغا وقدره ٥٠ر٠٠٠ جنيه (خمسين الف جنيه) كدفعة أولى الى الطرفين الثانى والثالث توزع عليهما بنسبة حصة كل منهما فى اجمالى العملية المسندة اليه وذلك بعد ان يقدم كل منهما ضمانا من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بما يوازى القيمة المدفوعة له من الطرف الأول .

البند الحادى عشر : يعتبر المبلغ الموضح فى البند السابق دفعة اولى مقدمة من اجمالى العملية ويتم دفع المبلغ الباقى فى حدود ٣٤ر٠٠٠ جنيه (اربعة وثلاثين الف جنيه) الى الطرفين الثانى والثالث تباعا خلال مدة التنفيذ على ان يتم تسوية الحساب الختامى بعد اتمام العملية .

البند الثانى عشر : يلتزم الطرف الأول بتحديد مراكز لتجميع افراد المهاجرين ومتعلقاتهم بمينائى السد العالى والشلال حسبما يراه الطرف الأول ويقوم مندوب من قبل الطرف الأول مع مندوبين من قبل الطرف الثانى والثالث بالاشراف على عمليات النقل ويكون التسليم والتسلم بالنسبة للوارى بمقتضى كشوف موقع عليها من مندوبى الطرف الأول والثالث وتتضمن هذه الكشوف بيانا بعدد الطرود الى غير ذلك من بيانات .

البند الثالث عشر : يكون التزام كل من الطرفين الثانى والثالث متناسقا ومتكاملا بحيث يلتزم كل منهما بتقديم عدد السيارات اللازمة والمتفق عليها صالحة للسير يوميا وفى حالة اخلال اى منهما بهذا الالتزام يكون للطرف الأول الحق فى أن يعهد بتنفيذ عمليات النقل المتفق عليها الى الغير كليا أو جزئيا وبالشروط التى يراها على حساب الطرفين الثانى والثالث بعد انذارهما بذلك

البند الرابع عشر : يلتزم كل من الطرفين الثانى والثالث بأن يضع السيارات المنصوص عليها فى هذا العقد تحت تصرف الطرف الأول وفى الوقت الذى يراه وبدون اى اعتراض منه وذلك فى حدود ما جاء بالبند الثانى .

البند الخامس عشر : يلتزم الطرف الرابع بالاشراف على تنفيذ العقد من الناحية الفنية والتشغيل الموضحة بهذا العقد .

البند السادس عشر : ينشأ مكتب تشهيلات بالميناء يمثل فيه مندوبون من الطرف الأول والثالث لاستقبال المهاجرين وأمتعتهم وعمل التشهيلات الخاصة بالركوب وتحديد ساعات العمل المنصوص عليها فى البند الثانى .

البند السابع عشر : كل نزاع ينشأ بين الأطراف الأربعة فى شأن تفسير او تنفيذ هذا العقد يفصل فيه هيئة تحكيم مكونة من سبعة محكمين يختار كل من الطرف الثانى والثالث والرابع محكما ويختار الطرف الأول ثلاثة محكمين ، ثم يختار المحكمون الستة المحكم السابع .

ويكون المحكمون مفوضين فى الصلح وفض النزاع حسبما يرونه فى هذا الخصوص ويعفون من اجراءات قانون المرافعات ويكون قرارهم نهائيا غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية . واذا لم يتفق المحكمون المختارون بواسطة الأطراف الأربعة على اختيار المحكم السابع ، تم هذا الاختيار بواسطة السيد رئيس مجلس الدولة .

ويلتزم الأطراف المتنازعة بمصاريف التحكيم واتعاب المحكمين بالتساوى فيما بينهم .

البند الثامن عشر : تسرى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات فيما لم يرد به نص فى هذا العقد .

البند التاسع عشر : تحرر هذا العقد من خمس نسخ تسلم الطرف الأول نسختين وتسلم كل من الأطراف الثلاثة الباقين نسخة للعمل بموجبها

الطرف الأول	**الطرف الثانى**
امضـــــاء	امضـــــاء
((**حكمت أبو زيد**))	((**أحمد فريد الشافعى**))
الطرف الثالث	**الطرف الرابع**
امضـــــاء	امضـــــاء
((**رشاد ونس**))	((**محمد البديوى فؤاد**))

١٩٦٣/٩/٢٣

البرامج الزمنية وجداول التحركات :

ما ان تم التعاقد مع شركات النقل حتى بدأت الادارة العامة للتهجير بالاشتراك مع شركة مصر للنقل والملاحة والهيئة العامة للنقل المائى الداخلى فى وضع برامج التحركات الخاصة بالنقل وتحديد عدد الرحلات اليومية وتقسيم سكان النواحى والنجوع الى مجموعات تتفق وحمولة كل وحدة نقل

ومن المهم أن نوضح ان تواريخ نقل سكان القرى النوبية التى سبق ان حددتها وزارة الشئون الاجتماعية عدلت اكثر من مرة بسبب تأخير وزارة الاسكان والمرافق فى بناء المساكن ومبانى المرافق العامة ببعض القرى لأسباب كثيرة تتعلق بتوفير مواد البناء وحالة العمالة وأماكن التشوين وامكانيات النقل بالمنطقة الى غير ذلك من الأسباب الأخرى .

وحين استقر الرأى على ان يبدأ نقل سكان أولى قرى النوبة فى ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ ، تم اعداد برنامج زمنى للنقل كان يعدل فى اضيق الحدود ـ لارتباطه بالانتهاء من اعداد القرى الجديدة بمساكنها ومرافقها .

وفيما يلى بيان التواريخ التى تم فيها نقل سكان القرى واسكانهم بالموطن الجديد .

رقم مسلسل	اسم القرية	تاريخ النقل من	الى
١	دابود	٦٣/١٠/١٨	٦٣/١٠/٢١
٢	العلاقى	٦٣/١٠/٢٦	٦٣/١٠/٣٠
٣	قرشة	٦٣/١٠/٢٣	٦٣/١٠/٢٦
٤	كشتمنة غرب	٦٣/١١/ ١	٦٣/١١/ ٥
٥	كشتمنة شرق	٦٣/١١/ ٨	٦٣/١١/ ٩
٦	السـيالة	٦٣/١١/١١	٦٣/١١/١٣
٧	المحرقة	٦٣/١١/١٩	٦٣/١١/٢١
٨	المضيق	٦٣/١١/٢٦	٦٣/١١/٣٠
٩	الدكة	٦٣/١٢/ ٧	٦٣/١٢/١٦
١٠	ابو هور	٦٣/١٢/٢٧	٦٣/١٢/٢٩
١١	الامبركاب	٦٤/ ١/ ٨	٦٤/ ١/١٢
١٢	كلابشة	٦٤/ ١/٢٠	٦٤/ ١/٢١
١٣	وادى العرب	٦٤/ ١/٢٥	٦٤/ ١/٢٨
١٤	مرواو	٦٤/ ١/٣٠	٦٤/ ١/٣١
١٥	ماريا	٦٤/ ٢/ ٢	٦٤/ ٢/ ٣
١٦	جرف حسين	٦٤/ ٢/ ٤	—
١٧	قورته ثان	٦٤/ ٢/٢٦	٦٤/ ٢/٢٧
١٨	دهميت	٦٤/ ٣/ ١	٦٤/ ٣/ ٢
١٩	قورته اول	٦٤/ ٣/ ٩	٦٤/ ٣/١٠
٢٠	قورته ثالث	٦٤/ ٣/١٣	٦٤/ ٣/١٦
٢١	توشكى شرق	٦٤/ ٣/١٤	٦٤/ ٣/٢٠
٢٢	الجنينة والشباك	٦٤/ ٣/٢١	٦٤/ ٣/٢٢
٢٣	المالكى	٦٤/ ٣/٢٣	٦٤/ ٤/ ١
٢٤	قسطل	٦٤/ ٣/٢٥	٦٤/ ٣/٢٧
٢٥	بلانة اول	٦٤/ ٣/٢٨	٦٤/ ٤/ ٨
٢٦	الديوان	٦٤/ ٤/ ٩	٦٤/ ٤/١٩
٢٧	توشكى غرب	٦٤/ ٤/١١	٦٤/ ٤/٢٣
٢٨	السبوع	٦٤/ ٤/١٢	٦٤/ ٤/١٣
٢٩	شاترمة	٦٤/ ٤/١٥	٦٤/ ٤/١٦
٣٠	السنقارى	٦٤/٤/١٨	—
٣١	الدر	٦٤/٤/١٩	—
٣٢	تنقالة	٦٤/٤/٢٠	—
٣٣	قته	٦٤/٤/٢١	٦٤/٤/٢٢
٣٤	مصمص	٦٤/٤/٢٤	—
٣٥	ادندان اول وثان	٦٤/٤/٢٥	٦٤/٥/٢
٣٦	ارمنا	٦٤/٤/٣٠	٦٤/٥/٩
٣٧	ابو سنبل اول	٦٤/٥/٥	٦٤/٥/٢٢
٣٨	كروسكو	٦٤/٥/١٤	—
٣٩	المنيبة	٦٤/٥/١٩	٦٤/٦/٦
٤٠	ابريم والجزيرة	٦٤/٥/٢٢	٦٤/٦/٣
٤١	توماس وعافية	٦٤/٥/٢٩	٦٤/٦/٦
٤٢	ابو سنبل ثان	٦٤/٦/١٨	٦٤/٦/١٣
٤٣	بلانة ثان وثالث	٦٤/٦/٩	٦٤/٦/٢١
٤٤	الريقة	١٩٦٤/٦/١٩	—
٤٥	أبو حنضل	٦٤/٦/٢٠	٦٤/٦/٢١

وبعد اعداد هذا البرنامج ، وضعت على أساسه جداول تحدد تحركات وحدات النقل اثناء العمل ، وقد تضمنت هذه الجداول بالنسبة لكل وحدة نقل تحديد اسم المرسى الذى ستقف فيه وموقعه شرق او غرب النيل واسماء النجوع التى سينقل سكانها عن طريق هذا المرسى وعدد السكان بكل نجع ، وساعة وصول الوحدات الى المرسى والمدة المحددة للشحن وساعة القيام من المرسى وساعة القيام من الميناء ثانية لبدء رحلة جديدة .

وقد وزعت هذه الجداول على المشتركين فى التنفيذ كما وزعت على النوبيين بقراهم ونجوعهم قبل النقل بفترة كافية .

تقسيم الأسر الى مجموعات :

تمتد القرية النوبية بنجوعها العديدة على النيل لمسافات طويلة مما يتعذر معه تحديد مرسى نيلى واحد لنقل أهالى القرية الواحدة منه ، بل وفى بعض الأحيان يتعذر نقل سكان النجع الواحد من مرسى واحد لوجود خيران او عوائق طبيعية بين اجزائه .

لذلك فقد قامت الادارة العامة للتهجير على هدى نتائج الحصر الذى اجرته ابتداء من شهر يولية ١٩٦٣ ، مستعينة فى ذلك بدراستها العميقة لجغرافية المنطقة وطبيعتها بتقسيم الأسر بكل قرية الى مجموعات تتفق وحمولة وحدات النقل ، متوخية فى ذلك التيسير على المواطنين وضمان راحتهم وسلامتهم ، كما حددت الادارة بالاشتراك مع شركات النقل المرسى الذى ستنقل منه كل مجموعة ، وأعلنت ذلك بكل قرية مما كان له ابعد الأثر فى تنظيم عملية النقل وسيرها فى طريقها المرسوم دون حدوث أى طارىء او خلل . وفيما يلى النموذج الذى صمم لهذه العملية :

وزارة الشئون الاجتماعية

الادارة العامة لتهجير واسكان

اهالى بلاد النوبة

نموذج رقم ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كشوف المنقولين واسماء المراسى التى سينقلون منها

ناحية .... اسم المرسى ....

رقم مسلسل	اسم النجع	اسماء المنقولين	الصفة	المهنة	عدد المنقولين	رقم بطاقة الأسرة	رقم الشارع	رقم السكن

اسم المسجل **التوقيع** **اسم المراجع** **التوقيع**

الباب الرابع

التنفيذ الفعلى

الرعاية الاجتماعية والخدمات

بجانب ما سبق ان أوضحناه خاصا باعداد وتجهيز الوحدات الاجتماعية القروية والوحدة السكنية ومراكز التدريب على الصناعات الريفية والبيئية بالوطن الجديد ، تضمنت خطة الادارة العامة للتهجير توفير الرعاية الاجتماعية للمهجرين قبل النقل وأثناءه وبعده على الوجه التالى :

١ - صرف مساعدات نقدية وعينية للأسر النوبية المقيمة منذ بدء العمل بها اشعارا للنوبيين باهتمام الدولة بهم ومعاونة لهم على تغطية بعض نفقاتهم فى خلال فترة الاعداد للنقل .

٢ - نشر الصناعات الريفية والبيئية بمنطقة النوبة وتطوير القائم منها بهدف رفع مستوى دخول الأسرة وتدريبها واعدادها على الاستمرار فى هذه الصناعات حين استقرارها بالوطن الجديد .

٣ - دراسة واعداد واستصدار القرارات الوزارية بصرف مساعدات نقدية للأسر النوبية قبل نقلها مباشرة لتغطية تكاليف تجهيز أثاثاتها ومتعلقاتها للنقل وأخرى لتغطية نفقات غذاء أفرادها أثناء الرحلة ثم مساعدات نقدية شهرية للاعاشة فور وصول الأسر الى الوطن الجديد

٤ - تدبير العدد اللازم من الحماليين لمعاونة المواطنين بالنوبة حين بدء النقل فى حمل أثاثاتهم من المساكن الى المراسى النيلية ، وآخرين لتفريغها من السفن حين الوصول الى ميناء الشلال أو السد العالى واعادة شحنها باللوارى وفريق ثالث لتفريغها من اللوارى حين الوصول الى القرى الجديدة .

هذا بجانب الرعاية الاجتماعية التى اختصت بها الوحدات الاجتماعية التابعة للوزارة والتى غطى نشاطها جميع قرى النوبة فى مجالات الاعلام وصرف المعاشات والمساعدات بالتطبيق لقانون الضمان الاجتماعى وتوجيه الهيئات الاجتماعية والاشراف عليها الى غير ذلك من أوجه نشاط الوزارة الأخرى .

وفيما يلى نوضح كلا من أوجه هذه الرعاية :

أولا - المساعدات الاجتماعية :

من سمات المجتمع النوبى انخفاض دخول الأسر به بصورة ملموسة مما كان له أكبر الأثر على مستوى حياة النوبيين عامة والمقيمين بالمنطقة .

وحين بدء الاعداد لتنفيذ مشروع التهجير ، رات الادارة العامة للتهجير ان صرف المساعدات النقدية والعينية للنوبيين فى هذه الآونة يعتبر من اهم وسائل اشعار النوبيين بمدى اهتمام الدولة بهم وحدبها عليهم فضلا عن اثرها فى تغطية بعض مطالب ونفقات الأسر بالمنطقة .

لذلك فقد شرعت الادارة منذ بدء انشائها فى صرف المساعدات النقدية والعينية على الأسر بالنوبة فى المناسبات لا سيما فى اعياد السد العالى لارتباط انشاء السد بهجرة النوبيين .

وقد صرفت الادارة منذ عام ١٩٦١ حتى نهاية مايو ١٩٦٣ مساعدات نقدية جاوزت قيمتها ثلاثين الف جنيه على الأسر الفقيرة بالنوبة وذلك بالاشتراك مع رجال الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ورجال الادارة بكل قرية كما قامت بصرف مساعدات عينية متعددة حيث غطت هذه المساعدات النقدية والعينية كل قرى النوبة بنجوعها .

ثانيا – الصناعات الريفية والبيئية :

تنفيذا لبرنامج انعاش المناطق محدودة الدخل عن طريق نشر الصناعات الريفية وتشجيعها وتطويرها ، ورغبة فى رفع دخول الأسر بهذه المناطق عن طريق الاستفادة بالطاقات المعطلة والمهارات الفنية لأفراد هذه الأسر ، ورغبة فى وضع أساس لتدريب النوبيين على الصناعات الريفية وتطوير القائم منها بالنوبة بغية استمرار وامتداد هذا النشاط حين استقرارهم بالموطن الجديد ، قامت بعثة من موظفى الادارة العامة للصناعات الريفية والبيئية فى الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٦١ بزيارة منطقة الشئون الاجتماعية باسوان ثم منطقة النوبة ، حيث عقدت عدة اجتماعات بين المسئولين واهالى المنطقة بقراهم ، درست خلالها الصناعات الريفية الموجودة بالفعل بالمنطقة ووسائل تنميتها وتطويرها بما يكفل بلوغ الأهداف المطلوبة .

وقد خلصت البعثة من زيارتها طبقا لما ورد بتقريرها الى الآتى :

تشتهر بلاد النوبة ببعض الصناعات التى اتخذت طابعا معينا فى طريقة صناعتها، وفى الخامات المستعملة فى تشغيلها وكذلك فى الذوق الفنى لها ، مما جعل هذه الصناعات طرازا فريدا يسهل التعرف عليه وتمييزه من بين مشغولات المناطق كما يجعل له قيمة خاصة عند تسويقه .

وقد قامت البعثة خلال زيارتها للقرى المختلفة بالنوبة بتجميع بعض نماذج من المنتجات والمشغولات التى يقوم الأهالى خاصة النساء منهم بتشغيلها مستعملين فى ذلك الخامات المحلية بالمنطقة مثل الخوص وقش القمح بالوانه الطبيعية او بعد صباغته بالوان مختلفة يغلب عليها اللون

الاحمر والبرتقالى والبنفسجى وذلك لاستعمالها فى اغراض منزلية محلية ، مثل الاطباق والصوانى والابراش والحصر حيث نجد ان كل فتاة تهتم منذ صغرها بعمل كل ما يمكنها انتاجه من هذه المشغولات حتى اذا جاء يوم زفافها اخذت هذه المنتجات معها لتزين بها حوائط حجرتها .

وكذلك تقوم السيدات بالمنطقة بانتاج بعض المشغولات التى تستعمل فى الملبس والزينة والتى يدخل التطريز والخرز اساسا فى صناعتها مثل الطواقى التى يلبسها الرجال ، والكشاشة التى تزين بها السيدات شعورهن والمراوح من الخرز التى تستخدم لتزين بها جدران المنزل .

وجميع هذه المشغولات تعمل بطريقة تلقائية متوارثة وتعتمد فى زخرفتها على نقوش لا تخرج عن بعض الأشكال الهندسية والهرمية او الرسوم المستوحاة من البيئة المحلية وبألوان متباينة تميل الى الألوان الصارخة والفاقعة .

ولما كان تسويق هذه المنتجات يقتصر حاليا على البيئة المحلية واحيانا لبعض تجار مدينة اسوان حيث تباع للسائحين الأجانب ، لذلك قامت البعثة بدراسة بعض المنتجات لاستخلاص اسس تطويرها ، وذلك باستحداث مشغولات تحمل نفس الطابع الفنى المميز الذى اشتهرت به هذه المنطقة وتختلف فى استعمالاتها بما يلائم الحياة فى المدن مما يعطيها سعرا اعلى ويفتح ابوابا جديدة للتسويق تضمن استمرار تشغيل الأيدى العاملة فى هذه الصناعات وبالتالى زيادة دخول الأسر .

وقد كان لتوزيع الخامات مجانا على المشتغلات بهذه الصناعات الأثر فى اقبالهن على تقبل التوجيهات التى ابدتها الاخصائيات بالبعثة لانتاج انواع اخرى من المشغولات .

ويمكن بيان اهم التوجيهات الفنية للمشتغلات فيما يلى :

(أ) بالنسبة لأشغال الخوص :

عرضت على البعثة اشغال متعددة من منتجات الخوص كشنط السيدات والبرانيط عرضها اعضاء البعثة على المشتغلات طالبين ادخال بعض التعديلات التى تساعد على فتح مجالات تسويق امامها كزيادة حجم الشنطة عما هى عليه وتركيز الاهتمام بتقوية يدها وكذلك زيادة مساحة حافة القبعة الخوص الى ضعف ما هى عليه الى غير ذلك من التوجيهات الأخرى .

(ب) بالنسبة لأشغال الخرز :

١ – الكشاشة :

وهى عبارة عن شريط من الخرز الملون بطول حوالى ٣٠ سم وعرض

٥ سم تقريبا يتدلى من طرفها بعض الودع او الجلاجل الصغيرة ، وتقو[م] سيدات المنطقة بانتاجها واستعمالها فى تزيين الرأس والشعر .

وقد امكن تطوير هذا النوع من المشغولات الى الآتى :

١ – تشغيل اشرطة من نفس هذا النوع وبنفس طريقة التشغيل ولكن بأطوال تصل ما بين ٦٠ ، ٨٠ سم تصلح بعد تبطينها بالجلد ان تكون احزمة جميلة للسيدات .

٢ – عمل اشرطة اخرى بعرض حوالى ٣ سم وبأطوال فى حدود ١٥ سم تصلح للعمل سيور صنادل او شباشب للسيدات ، كما يمكن استخدامها فى تزيين الفساتين والجيبات .

٢ – المراوح :

يستخدم الخرز فى هذه المنطقة لعمل نوع من المراوح لمجرد تعليقها على الحوائط للزينة .

وقد امكن تطوير هذا النوع الى الآتى :

١ – تشغيل مساحات اكبر يمكن استعمالها كشنط سهرة للسيدات بعد تبطينها بالقماش او الجلد وتركيب اقفال ومقابض لها .

٢ – عمل اشكال متقاربة لها على الجونلات .

المفارش الخرز :

وجدت البعثة الكثير من الأهالى يزينون حوائط مساكنهم بنوع مستدير من منتجات الخرز التى تحيط بقطع مستديرة من البلاستيك .

وقد اقترحت البعثة استخدام هذا النوع من المنتجات فى المدن كمفارش تحت الأكواب والأوعية الخاصة بتقديم الشاى اذا استبدل هذا المشمع او البلاستيك الذى يعطيها مظهرا رخيصا بقماش يمكن تطريزه واكسابه منظرا اكثر جاذبية .

(ج) بالنسبة لأعمال التطريز والطواقى :

١ – التطريز :

قامت اخصائيات الاشغال النسوية عضوات البعثة برسم بعض المناظر الفرعونية والبيئية على أنواع مختلفة من الأقمشة ، وزعتها على المشتغلات ومعها الخيوط اللازمة بالألوان المناسبة لتطريزها واستخدامها بعد ذلك كوجوه للمخدات .

٢ – الطواقى :

(أ) تشتهر منطقة النوبة بنوعين من الطواقى :

طواقى القماش المشغولة وتشتهر بها منطقة الكنوز وكذلك الكثير من القرى ببقية انحاء المنطقة .

وقد رات البعثة تطوير هذا النوع من المنتجات كالآتى :

١ – تشغيل اشرطة من قماش الساتان والوان مختلفة ، بنفس الطريقة التى تستخدم فى صناعة الطواقى ، ويمكن استخدامها فى عمل الياقات والأساور للفساتين أو البلوزات وكذلك كنوع من الكلف لمختلف الفساتين .

٢ – عمل نفس النقوش والرسومات التى تستعمل فى الطواقى على احجام مختلفة من اقمشة الساتانيه والساتان لاستخدامها فى صناعة بعض الشنط الحريمى واوجه المخدات .

(ب) طواقى من الخيط المشغول كروشيه :

ويشتهر بهذا النوع من الطواقى القسم الجنوبى من النوبة لقربه من السودان حيث ينتشر هذا النوع من المنتجات .

وتصنع هذه الطواقى من الخيوط الحرير او القطن فقط وذلك باستعمال ابرة الكروشيه دون استخدام قماش الدبلان .

وقد قامت البعثة بمحاولة استخدام هذه المهارة فى عمل شنط يد اسبور من لون واحد للسيدات .

وما انقضى بعد هذه الدراسة حين ، حتى اوفدت الادارة العامة للتهجير المزيد من هذه البعثات حتى عينت بعض موظفاتها من معلمات الاشغال بمنطقة النوبة عام ١٩٦٣ وبدان عملهن هناك فى نشر الصناعات الريفية وتطوير القائم منها على هدى المقترحات السابق ايضاحها .

ثالثا – المساعدات قبل النقل وأثناءه وبعده :

تيسيرا على المواطنين من ابناء النوبة فى تجهيز اثاثاتهم وحزمها ونقلها حتى المراسى النيلية استعدادا لشحنها بالسفن ، بحثت الادارة العامة للتهجير كيفية تنفيذ ذلك وناقشت الاقتراحين التاليين : –

(أ) اما توفير عدد من الحمالين بكل قرية اووحدة نقل نهرى يقومون بحمل الاثاثات من المساكن حتى شحنها بوحدات النقل .

وقد اعترض على هذا الاقتراح باستياء النوبيين من وجود غرباء بينهم فضلا عن خشيتهم من عدم محافظة الحمالين على ما يحملون مما قد يؤدى الى تلفه او فقده .

(ب) منح كل اسرة نوبية مساعدةنقدية تغطى نفقات تجهيز واعداد اثاثها ونقل امتعتها حتى المراسى النيلية .

ونتيجة هذا البحث رؤى الجمع بين الاقتراحين وذلك بصرف مساعدات نقدية للأسر للتجهيز وقيام الحمالين بوحدات النقل بمعاونة المواطنين فى نقل امتعتهم .

ولما كانت الرحلة من النوبة حتى قرى الاسكان الجديدة بشقيها النهرى والبرى تستغرق مدة طويلة قد تجاوز الاربعة ايام ، لذلك درست الادارة هذا الوضع ورات لزاما عليها صرف مساعدات نقدية للأسر المنقولة لتغطية نفقات غذاء افرادها اثناء المرحلة وذلك بشراء ما يلزمهم من ماكولات من الكانتينات المزودة بها كل وحدة نقل .

وبالاضافة الى ما سبق ، درست الادارة وضع النوبيين حين بدء اقامتهم بالموطن الجديد ورات صرف مساعدات نقدية شهرية لهم هناك حتى تؤتى الارض المملكة لهم ثمارها .

ونتيجة الدراسات التى قامت بها الادارة صدر القرار الوزارى التالى :

قرار ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٥

بيان قواعد واجراءات صرف المساعدات والاعانات للمهجرين من اهالى بلاد النوبة بسبب تنفيذ السد العالى

وزيرة الشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٦ لسنة ٦٣ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ .

قــرر

مادة ١ : تصرف مساعدات للمهاجرين من اهالى بلاد النوبة بسبب تنفيذ السد العالى لانفاقها فى الاغراض الآتية :

(أ) التجهيز والنقل الى المراسى المختارة .

(ب) التغذية طوال فترة النقل .

(ج) المعيشة بالقرى الجديدة .

مادة ٢ : تصرف المساعدات بالفئات الآتية :

اولا – جنيهان لتجهيز الأسرة المقيمة او للأسرة المغتربة اذا كان لها اثاث فى المنطقة المهجر منها .

ثانيا – عشرة قروش يوميا للتغذية تصرف لمتولى شئون الأسرة المهاجرة يضاف اليها خمسة قروش يوميا لكل فرد فيها – ولا يجاوز ما يصرف للأسرة خمسين قرشا فى اليوم للتغذية طوال فترة النقل .

ثالثا – جنيهان شهريا لمتولى شئون الأسرة يضاف اليها خمسمائة مليم شهريا لكل فرد يقيم معها قبل التهجير ولا يتجاوز ما يصرف للأسرة شهريا خمسة جنيهات وذلك للانفاق فى شئونها المعيشية بعد النقل ولمدة ثلاثة شهور تبدأ من اليوم التالى لوصول جميع سكان كل قرية الى الموطن الجديد ويجوز زيادة قيمة المساعدة بما لا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها بناء على اقتراح الادارة العامة المؤقتة للتهجير وموافقة وكيل الوزارة المساعد المختص وذلك فى الحالتين الآتيتين :

(أ) الأسر التى يثبت ان دخلها فى المنطقة المهاجر منها كان يجاوز عشرة جنيهات شهريا .

(ب) الأسر التى لديها حيوانات تحتاج الى تغذية .

مادة ٣ : تبحث حالة المهاجرين خلال مدة الثلاثة اشهر المشار اليها فى البند ثالثا من المادة السابقة وتعدل قيمة المساعدة فى ضوء البحث الخاص بكل حالة على النحو التالى :

(أ) الأسر التى يعادل مجموع دخلها ضعف قيمة المساعدة المقررة اليها تلغى مساعدتها .

(ب) الأسر التى يعادل مجموع دخلها قيمة المساعدة المستحقة أو يجاوزها ولا يبلغ ضعف قيمتها يصرف اليها ما يعادل ٥٠ ٪ من قيمة المساعدة المستحقة .

(ج) الأسر التى يقل دخلها عن قيمة المساعدة ، يستبعد الدخل من قيمة المساعدة .

(د) الأسر التى انقطع دخلها نتيجة الهجرة تصرف اليها المساعدة بالكامل .

ويراعى عند تحديد قيمة المساعدة أن يخصم منها كامل الدخل الذى مصدره أية اعانات نقدية أو ممتلكات أو نفقة ، اما ما عدا ذلك من دخول ككسب العمل وتربية الدواجن والصناعات المنزلية فلا يخصم من المساعدة الا ما يعادل ٣٠ ٪ من هذه الدخول فاذا قلت قيمة المساعدة المستحقة عن جنيه واحد شهريا رفعت الى هذه القيمة .

مادة ٤ – يتم بحث الحالات وتتبعها بالموطن الجديد على استمارات تعدها الادارة العامة للتهجير لهذا الغرض .

مادة ٥ – يتولى صرف المساعدات بأنواعها مندوب الادارة العامة للتهجير بحضور العمدة او احد المشايخ ومندوب يمثل الاتحاد الاشتراكى العربي بالقرية .

مادة ٦ – يجب على كل رب اسرة او متولى شئونها ان يخطر الادارة العامة المؤقتة للتهجير او احد فروعها بأى تعديل أو تغيير يطرأ على حالتها يترتب عليه خفض قيمة المساعدة كوفاة احد افرادها أو التحاقه بعمل او حصولها على دخل من اى جهة كانت ، فاذا لم يقم بهذا الاخطار وجب ذلك على سلطات الادارة المحلية .

واذا ترتب على عدم الاخطار الحصول على مبالغ بدون وجه حق وجب استردادها خصما من المساعدات التى تصرف بعد ذلك ان وجدت .

مادة ٧ – اذا رفض رب الأسرة الالتحاق بعمل يرشح له ، يوقف صرف المساعدة ، واذا رفض احد افراد أسرته الالتحاق بعمل يوقف صرف نصيبه من المساعدة .

مادة ٨ – تسرى القواعد الواردة فى هذا القرار لمدة سنة تبدأ من تاريخ بدء عملية التهجير .

مادة ٩ – ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

حكمت أبو زيد
وزيرة الشئون الاجتماعية

تحريرا فى ١٩٦٣/٩/٢٩

وتنفيذا للمادة الرابعة من هذا القرار صممت الادارة العامة للتهجير الاستمارات التالية لبحث حالة الأسر بالموطن الجديد وصرف المساعدات المختلفة والمحضر الذى تعده اللجنة التى يوكل اليها الصرف .

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير واسكان اهالى بلاد النوبة
ادارة الاسكان والاعاشة

اسم القرية ....
رقم البطاقة ....
تاريخ الاستحقاق ....
قيمة المساعدة ....

وحدة ....

استمارة بحث

رب الاسرة .... العنوان – شارع رقم .... مسكن رقم ....

جدول (١) بيانات عن أفراد الاسرة المقيمين

رقم مسلسل	اسماء أفراد الاسرة	الصلة برب الاسرة	السن	الحالة الاجتماعية	المهنة: السابقة	المهنة: الحالية	الدخل الشهرى ومصادره: كسب العمل		صناعات		ايراد ملك		نفقة ملزم		المجموع	
							مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه

ملاحظة : تدون أسماء الافراد الذين كانوا يقيمون قبل الهجرة ثم يدون أسماء الافراد الذين انضموا بأرقام مسلسلة جديدة .

جدول (٢) بيانات عن المواشى المملوكة

عدد	جمال	جاموس	بقر	عجول	حمير	اغنام	ماعز	المجموع
نوع								

الجدول (٣) بيانات عن اسماء افراد الاسرة المغتربين

رقم مسلسل	الاسم	الصلة برب الاسرة	السن	الحالة الاجتماعية	عدد الافراد المعولين	المهنة	الدخل الشهرى	المبلغ الذى يرسله للاسرة شهريا	العنوان

إستمارة صرف مساعدات نقدية

رقم مسلسل	اسم المستحق	عدد أفراد الأسرة	قيمة المساعدة		الاستقطاعات				الصافي		التوقيع	ملاحظات
							الجملة					
			جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم		
	الجملة											

التوقيعات ــــــــــــــــ

بحث الحالة : ــــــــــــــــ

رأى الباحث :

١ ــ بالنسبة للمساعدة : ــــــــــــــــ

٢ ــ بالنسبة للعمل ــــــــــــــــ

تاريخ البحث / / ١٩٦ اسم الباحث ــــــــ التوقيع ــــــــ

قرار المساعدة :

المراجع ــــــــ التوقيع ــــــــ المدير ــــــــ

تتبعات الحالة :

تاريخ	نتيجة التتبع	اعتماد نتيجة التتبع	ملاحظات

وزارة الشئون الاجتماعية
الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة باسوان
لجنة تهجير ناحية

محضر صرف مساعدات
ناحية

انه فى يوم الموافق / /١٩٦٤ الساعة صباحا / مساء

اجتمعت لجنة الصرف المشكلة من كل من :

السيد / مندوب ادارة التهجير

السيد / عمدة / شيخ الناحية

السيد / عضو الاتحاد الاشتراكى بالناحية

وبدات عملها بصرف المبالغ المبينة قرين كل اسم بكشوف
بعد أن وقع كل بخطه أو بختمه أو ببصمته بالابهام الأيمن وبعد
ان اقر رجال الادارة والاتحاد الاشتراكى بصحة التوقيع والتحقق من
شخصية كل من صرفت اليه المبالغ المستحقة .

وقد تخلف عن حضور الصرف عدد رب اسرة

وبانتهاء التوزيع أقفل المحضر حيث كانت الساعة وتوقع
عليه من اعضاء اللجنة .

تحريرا فى / /١٩٦٤

عضو الاتحاد الاشتراكى عمدة / شيخ الناحية مندوب ادارة التهجير

رابعا – الحمالون :

نتيجة للدراسات التى سبق أن أشرنا اليها قامت الادارة العامة للتهجير بتدبير عدد من الحمالين على كل وحدة نقل نهرى ، وعدد آخر منهم بميناء الشلال او السد العالى ، وعدد ثالث يتواجد بكل قرية قبل وصول السكان الجدد اليها .

اما أوجه الرعاية الاجتماعية والخدمات الأخرى التى تؤديها الادارة بالوطن الجديد فسنفرد لها فصلا مستقلا .

الإسكان والتعويض

الاسكان :

ذكرنا فى فصل سابق نص القرار الوزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان قواعد تعويض وتمليك واسكان اهالى النوبة وما تضمنه فى مادته الأولى من أن لصاحب التعويض الذى يقرر بالتطبيق لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ ان يختار بين الحصول على التعويض المستحق له نقدا او عينا ، وما تضمنه فى مادته الثانية خاصا بتمليك كل صاحب منزل يرغب فى التعويض العينى مسكنا واحدا بالوطن الجديد يتفق فى حجمه مع عدد أفراد اسرته وحالته الاجتماعية مهما تعددت المساكن التى يملكها بالنوبة .

وتأسيسا على ما ورد بهذا القرار قامت الادارة العامة للتهجير بدراسة كيفية اسكان الأسر النوبية بالوطن الجديد ، حيث خلصت من دراستها العديدة الى استصدار القرارالوزارى الخاص باسكان الاسر بالوطن الجديد والتالى نصه :

قرار ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٥

وزيرة الشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القرار الوزارىرقم ١٠٦ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢– ببيان قواعد تعويض وتمليك واسكان أهالى بلاد النوبة .

وعلى مذكرة الادارةالعامة لتهجير أهالى بلاد النوبة المؤرخة ١٧سبتمبر ١٩٦٣ بشأن قواعد اسكان هؤلاء المواطنين .

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة

قــررت

مادة ١ – يتم اسكان الأسر المقيمة ببلاد النوبة التى استوفت الشروط الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بمساكن القرى الجديدة التى أعدت لهذا الفرض وفقا للقواعد الواردة بهذا القرار ويراعى عند توزيع هذه المساكن على الأسر المذكورة أن يحدد عدد حجراتها حسب افراد كل أسرة المقيمين منهم والمغتربين على النحو الآتى :

(أ) الأسرة المكونة من فرد واحد تحصل على مسكن من حجرة واحدة .
(ب) الأسرة المكونة من فردين أو ثلاثة تحصل على مسكن من حجرتين .
(ج) الأسرة المكونة من أربعة أفراد الى ستة تحصل على مسكن من ثلاث حجرات .

(د) الأسرة التى يجاوز عدد أفرادها ستة تحصل على مسكن من أربع حجرات .

مادة ٢ — اذا اتضح للجنة توزيع المساكن المذكورة اثناء قيامها بمهمتها ان الحالة الاجتماعية لبعض الأسر أو أحجام المساكن وعدد غرفها فى قرية ما تقتضى التجاوز عن قواعد التوزيع المشار اليها فى المادة السابقة كلها أو بعضها جاز لها هذا التجاوز بزيادة عدد الغرف للأسرة أو انقاصها وذلك بعد موافقة وكيل الوزارة المساعد المختص .

مادة ٣ — لا تخل القواعد الواردة بهذا القرار بأحكام القرار الوزارى ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ٤ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر فى الوقائع المصرية .

وزيرة الشئون الاجتماعية
حكمت أبو زيد

وما ان صدر هذا القرار ، حتى نظمت الادارة العامة للتهجير اسكان النوبيين بالوطن الجديد تنفيذا لأحكامه طبقا للخطوات التالية :

١ — استلام الخرائط الخاصة بتوزيع المساكن بكل قرية من القرى الجديدة أولا بأول فور انتهاء وزارة الاسكان والمرافق من بناء المساكن بها وترقيم الشوارع والمساكن على هذه الخرائط حسب سعة كل مسكن .

٢ — الاعتماد على نتائج حصر عام ١٩٦٣ وكشوف تصنيف الأسر المستخرجة منها فى توزيع المساكن على الخرائط — على حسب عدد أفراد كل أسرة وحالتها الاجتماعية وذلك بالاشتراك مع النوبيين انفسهم ضمانا للتوفيق بينهم فى الجيرة فى المسكن ما امكن .

٣ — اثبات رقم المسكن الخاص بكل أسرة ورقم الطريق الكائن به واسم القرية بالبطاقة الخاصة بكل أسرة قبل تسليمها هذه البطاقة .

٤ — قيام موظفى الاسكان بالادارة العامة للتهجير الذين يكونون هيئة استقبال واسكان بالمهجر الجديد بدراسة كل قرية على الطبيعة استعدادا لبدء اسكان الأسر كل بمسكنها فور وصولها الى الوطن الجديد .

٥ — تسليم كل موظف من موظفى الاسكان والاستقبال كشوفا بأسماء الأسر التى ستسكن كل قرية وعدد أفراد كل منها ورقم المسكن الخاص بها . على النحو الموضح فى النموذج التالى :

كشف تصنيف الاسر بناحية ______
المسكن ______

رقم مسلسل	اسم رب الاسرة المقيم	عدد المقيمين معه	عدد المغتربين للأسرة	الجملة	رقم بطاقة الأسرة	رقم الشارع	رقم المسكن	ملاحظات

أسم المسجل التوقيع اسم المراجع التوقيع

التعويض :

تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٦٢ وقرار وزارة الأشغال رقم ١٠٧٤٥ لسنة ٦٢ بتنظيم اجراءات حصر الممتلكات وتقدير التعويض وصرفه عن الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى اشتركت الادارة العامة للتهجير مع مصلحة المساحة فى العمليات التالية :

١ – عرض كشوف التعويضات الخاصة بنواحى النوبة على اربع دفعات طبقا لبرنامج مصلحة المساحة حيث أعدت الادارة العامة مكتبا خاصا عرضت به الكشوف وعينت به من موظفيها من عاون النوبيين فى الاطلاع على هذه الكشوف .

٢ – الاشتراك فى لجان صرف التعويضات على امتداد منطقة النوبة بان ندبت الادارة واحدا من بين موظفيها بكل لجنة من لجان الصرف .

٣ – الاشتراك فى لجان الفصل فى المعارضات ، وقد قامت هذه اللجان بالفصل والمعاينة فيما يجاوز ٣٥٠٠ معارضة .

٤ – مناقشة الميزانية اللازمة لمصلحة المساحة مع وزارة السد العالى ووزارة الخزانة وادراج الاعتمادات الخاصة بها بميزانية الادارة العامة للتهجير .

وبتنفيذ ما سبق أن أوضحناه هيأت الادارة العامة لتهجير اهالى النوبة ما يكفل سرعة تعويض واسكان الأسر النوبية على أسس عادلة وبطريقة محددة واضحة تطمئن كل أسرة على حقها ومستقبلها قبل مغادرتها ارض النوبة كما سيرد ذلك تفصيلا حين متابعة التنفيذ فى الفصول القادمة .

التنظيم الادارى قبل النقل

ما ان قرب الموعد المحدد لبدء نقل اهالى النوبة واسكانهم حتى انضمت اجهزتها الأخرى العاملة بمحافظة أسوان ، وبدات الادارة عملها بكافة موظفيها – عدا فرع القاهرة – بموقع العمل ذاته فى يوليو ١٩٦٣ موزعة على المناطق التالية :

(أ) منطقة النوبة الممتدة على مدى ٣٢٠ كيلو مترا جنوب اسوان حيث النوبيين انفسهم .

(ب) بندر اسوان حيث مقر الادارة العامة للتهجير مركز تخطيط العمليات ومتابعتها والاشتراك فى تنفيذها والاتصال بالوزارات والهيئات ومحافظة اسوان وغيرها من الجهات المعنية واعداد كل ما تحتاجه النواحى التنفيذية البحتة .

(ج) منطقة الاسكان الجديدة بكوم امبو حيث الوطن الجديد المهيأ لاستقبال النوبيين .

وحتى تواجه الادارة العامة للتهجير تنفيذ هذه العملية الجبارة بتنظيم مرن دقيق يكفل سلامة التنفيذ وتتابعه وسيره فى طريقه المرسوم دون عوائق او مشاكل تعوق التنفيذ وتلقى به فى متاهات الصدفة والارتجال ، قسمت الأعمال الخاصة بالتنفيذ جميعها الى مجموعات متصلة خصصت لكل منها ادارة تؤديها يشرف على كل منها مدير مسئول ، وحددت لكل ادارة من الادارات اختصاصها وذلك على الوجه التالى :

اولا – ادارة البحوث الميدانية وتختص بالآتى :

١ – التمييز بين المقيم والمغترب بالنوبة وتحديد عدد الأسر المقيمة نهائيا بها واعداد كشوف بأسمائها بعد التعرف عليها .

٢ – اعداد البطاقات التى تحدد رقم المسكن الجديد وعنوانه وتوزيعها على الأهالى على أساس تقسيم منطقة النوبة الى اربع مناطق يبدأ العمل بها بالتتابع .

٣ – القيام بالتوعية والارشاد فى هذه الفترة الحاسمة من عملية التهجير .

٤ – تقديم المشورة لحزم العفش والاستعداد الرحيل ومساعدة الجهاز المسئول عن النقل بتجميع الأهالى وعفشهم فى المراسى المخصصة لهم

٥ – معاونة وزارة الأشغال فى توزيع التعويضات الخاصة بالزراعات و الجهات التى رفعت طلبات الرى عنها ان وجدت .

٦ – صرف المساعدات النقدية للأسر بالنوبة لتجهيز أثاثاتهم ثم صرف المساعدات لتغطية نفقات تغذية أفرادها أثناء الرحلة .

٧ – وضع خطة العمل مع المتطوعين « فرق الكشافة والموظفين النوبيين .. الخ » .

٨ – الاتصال بالمواطنين النوبيين وفتح باب العمالة لهم .

وقد خصص للعمل بهذه الادارة ٢٨ موظفا .

ثانيا – ادارة النقل وتختص بالآتى :

١ – الاتصال بشركات النقل النهرى والبرى والاشتراك فى وضع جداول التحركات وتبليغها للقرى وتنفيذها .

٢ – اعادة معاينة المراسى المخصصة للنقل نهائيا وتحديدها بكل قرية قبل النقل مباشرة .

٣ – تواجد الموظفين بالبلاد المحدد نقل أفرادها فى برنامج النقل قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوما على الأقل لتجهيز الأهالى وأثاثاتهم وحيواناتهم للرحيل .

٤ – تعيين موظف لمرافقة الأهالى فى الوحدات النيلية من المراسى حتى ميناء الشلال أو السد العالى .

٥ – استقبال المهجرين بميناء الشلال أو السد العالى والاشراف على ركوبهم السيارات وشحن أثاثاتهم وماشيتهم باللوارى .

٦ – مرافقة المهجرين أثناء نقلهم بالسيارات حتى قرى الاسكان الجديدة .

٧ – التأكد من وجود وسائل اسعاف بالوحدات المائية وفى ميناء الوصول

٨ – اعداد جهاز للتشهيلات والشحن « شيالين لمساعدة الأهالى فى نقل أثاثاتهم من المساكن للمراسى وملاحظة تواجدهم بكل قرية قبل الموعد المحدد للسفر) .

وقد خصص للعمل بهذه الادارة ٦ موظفين .

ثالثا – ادارة الاسكان والاعاشة وتختص بالآتى :

١ – تجهيز خرائط الاسكان الخاصة بكل قرية .

٢ – الاتصال بالمسئولين بوزارة الاسكان والمرافق لتكون المساكن معدة لاستقبال الأهالى قبل نقلهم بفترة كافية .

٣ – توزيع الأسر على خرائط المساكن .

٤ – التأكد من فتح الاسواق ووجود السلع والبضائع اللازمة بالمحال

التجارية واعداد المخابز والمطاحن وذلك قبل وصول المواطنين بأسبوع على الأقل .

٥ – صرف المساعدات النقدية الشهرية للمواطنين بالمهجر الجديد .

٦ – نشر الصناعات الريفية والبيئية وتطويرها بالوطن الجديد .

٧ – الاشراف على فتح المدارس والمستشفيات وبقية المرافق الأخرى ومتابعة تجهيزها لاستقبال المهجرين قبل وصولهم الى كل قرية .

٨ – حل جميع المشاكل والصعوبات التى قد تعترض المهجرين بالوطن الجديد .

٩ – اعداد وتجهيز الوحدات الاجتماعية القروية والوحدة الاجتماعية السكنية بالموطن الجديد لاستقبال المهجرين .

١٠ – وضع وتنفيذ خطة العمل مع المتطوعين من الموظفين النوبيين وفرق الكشافة واعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى العربى والاتحاد النسائى .

١١ – وضع سياسة التشغيل والعمالة .

وقد خصص للعمل بهذه الادارة ٣٦ موظفا .

رابعا – ادارة الاشراف العام وتختص بالآتى :

١ – التنسيق بين أعمال جميع الادارات ومتابعة تنفيذ الخطة فى اطار متكامل ومعاونة الادارات التى تتضح حاجتها الى المعاونة لتنفيذ البرامج طبقا للتوقيت الزمنى المحدد لها .

٢ – اقتراح النظم التى تساعد على حسن سير العمل وتتابعه .

٣ – القيام بأعمال العلاقات العامة والتشهيلات اللازمة لزيادة الانتاج وتوفير الراحة للأجهزة المنفذة الأخرى .

٤ – اعداد التقارير الدورية والبيانات والاحصائيات .

٥ – اداء الأعمال الطارئة والأخرى التى يتكشف عنها التنفيذ .

وقد خصص لهذه الادارة ٧ موظفين .

خامسا – ادارة الشئون المالية والادارية وتختص بجميع الأعمال المالية الخاصة بالادارة بالاشتراك مع أجهزة منطقة الشئون الاجتماعية بأسوان .

سادسا – وتأمينا لسلامة العمليات الميدانية تعين وجود فرع للادارة بالقاهرة حدد اختصاصه فى الآتى :

١ – القيام بأعمال التشهيلات والانجازات السريعة التى يحتاجها العمل بمنطقة التهجير ويستحيل القيام بها محليا بأسوان .

٢ ـ الاتصال بالوزارات والهيئات صاحبة الاختصاصات المتداخلة ذات الرئاسة الموجودة بالقاهرة بصفة دائمة .

٣ ـ المعاونة فى اعداد النشرات والكتيبات والمادة العلمية اللازمة للتليفزيون والاذاعة والصحافة وغيرها وتزويد النوبيين المقيمين بمدن الجمهورية بالمعلومات التى يطلبونها عن التنفيذ أولا بأول .

٤ ـ متابعة تنفيذ خطة التهجير واعداد البيانات عنها وموافاة الجهات المعنية بنتائج المتابعة اولا بأول .

٥ ـ وضع مشروع ميزانية الادارة سنويا ومناقشتها .

٦ ـ القيام بالأعمال الخاصة بتنفيذ ميزانية التهجير بالاتصال بمراقبة الحسابات وادارة الميزانية بالوزارة .

٧ ـ الاتصال بادارات الشركات المتعاقد معها على نقل المهجرين ومتابعة سلامة تنفيذ عقود النقل .

٨ ـ ربط الجهاز التنفيذى بأسوان ببقية ادارات الوزارة .

٩ ـ تصميم الاستمارات والسجلات اللازمة للبحوث الميدانية واجراء الدراسات التى يتطلبها التنفيذ .

١٠ ـ اعداد التقارير الدورية والسنوية عن سير العمل .

١١ ـ تقديم جميع التسهيلات لأفراد الجهاز القائم بالعمل الميدانى بأسوان والنوبة وتذليل ما يواجه هذا الجهاز من متاعب شخصية حتى تتوفر له الراحة المناسبة الكاملة التى تساعده على مضاعفة الانتاج .

١٢ ـ الاشتراك مع الرئاسة بالقاهرة فى تخطيط سير العمل ووضع البرامج الزمنية للتنفيذ وتعديلها طبقا لمقتضيات الأحوال .

وقد خصص للعمل بهذا الفرع ٧ موظفين .

وسائل نقل الموظفين :

أولا ـ الانتقال بالنهر :

رصد بميزانية التهجير اعتماد مالى لشراء وحدة نقل نهرى للعمل بمنطقة النوبة مكونة من جرار وعائمة ، بيد أن تعذر شراء هذه الوحدات ألجأ الوزارة الى عديد من الاتصالات انتهت باستعارة الوزارة عائمة من السد العالى استخدمتها لأعمال المركز المتنقل للخدمات الاجتماعية ثم استمرت بالعمل بالمشروع منذ هذا الحين .

وأمام ضغط العمل وندرة المواصلات بالنوبة وعدم كفاية العائمة التى استعارتها الوزارة من السد العالى لانتقال الموظفين ، طرقت الوزارة اكثر

من باب بغية توفير مزيد من وسائل النقل النهرى الى أن وفقت عام ١٩٦٢ فى استئجار اتوبيس نهرى ولنش من هيئة قناة السويس التى وافقت مشكورة على هذا الايجار .

وعلى الرغم من قلة الوسائل التى تحت تصرف الادارة للانتقال بالنوبة، فان هذا النقص لم يكن له تأثير على العملية اذ عوضته طاقات هائلة من العمل بذلها الموظفون فى أسوأ الظروف المعيشية والصحية والجوية .

ثانيا ـ الانتقال بالبر :

تمتد عمليات الادارة كما سبق الايضاح فى المنطقة ما بين مينائى الشلال والسد العالى حتى قرى الاسكان الجديدة .

وتمكينا للموظفين من انجاز اعمالهم على امتداد المنطقة من ميناء الوصول حتى قرى الاسكان ونقل الهيئات وغيرها من اللوازم الخارجة عن شروط التعاقد مع شركات النقل ، اشترت الادارة سيارتين بيك اب وثلاثة لوارى ، كما قامت الوزارة بندب عدد من السائقين بسياراتهم من مناطق الوزارة للعمل بمناطق التهجير .

وقد تبرعت هيئة اليونسيف لمشروع التهجير بثلاث سيارات بدأت العمل بمناطق الاسكان الجديدة فى الأغراض المخصصة لها فى أوائل عام ١٩٦٤ .

رعاية الموظفين واسكانهم :

استدعى تنفيذ خطة تهجير اهالى النوبة بمناطق العمل السابق الاشارة اليها عمل الموظفين واقامتهم بمناطق لا تتوفر بها مقومات الحياة المستقرة المريحة اذ تطلب التنفيذ اقامة بعضهم بقرى النوبة أو قرى الاسكان الجديدة حيث لا غذاء الا عن طريق ما يرد منه بين الحين والحين من أسوان ولا ماء للشرب الا ماء النيل مباشرة ، ولا مكان للنوم الا الحجرات الواسعة التى تضم اكثر من واحد من السراير العنجريب ، ولا أماكن للاستحمام أو غسيل الملابس وما اليها ، وحتى الذين أقاموا ببندر أسوان بصفة مؤقتة واجهتهم مشكلة ندرة المساكن الخالية الى حد لم تشهده بقية أنحاء الجمهورية فضلا عن ارتفاع أسعار الخدمات الشخصية وتكاليف الحياة كأثر من آثار التغيرات الهائلة فى التصنيع والعمالة بمحافظة أسوان .

وفضلا عن ظروف اقامة موظفى التهجير القاسية ، استلزم التنفيذ قيامهم بأداء أعمالهم ليل نهار تحت وهج شمس محافظة أسوان وبين ظلمة ليالى قراها ونجوعها ، مما زاد فى قسوة طبيعة العمل الذى يؤدونه وأثقل كاهلهم بصعوبات بالغة زادت من جسامة المهمة الوطنية الكبرى التى جندوا انفسهم لتنفيذها .

لذلك فقد اصدر السيد / حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ووزير الشئون الاجتماعية فى هذا الحين القرار التالى :

قرار

نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٦٢

نائب رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بوزارة السد العالى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لموظفى الدولة وعمالها فى محافظات سوهاج وقنا واسوان .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن تقرير بدل السفر بواقع ضعف الفئات القانونية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٦٢ بتفويض نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية والأزهر بعض الاختصاصات .

وبناء على ما عرضه وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد ورئيس اللجنة المشتركة لتهجير أهالى بلاد النوبة .

مادة ١ – يصرف بدل طبيعة عمل لموظفى الدولة وعمالها الذين يؤدون اعمالا تنفيذية فى مشروع تهجير اهالى النوبة والمحدد مقر عملهم فى مواقع تنفيذ المشروع بمحافظتى قنا واسوان او المنتدبون للعمل فى مواقع تنفيذه لاعمال تستغرق اكثر من شهر بواقع ٥٠ ٪ من المرتب او الأجر الاساسى .

كما يصرف بدل طبيعة عمل لموظفى الدولة وعمالها الذين يؤدون اعمالا مكتبية فى المشروع المذكور او المنتدبون للعمل فى مدينتى اسوان وكوم امبو بواقع ٣٠ ٪ من المرتب او الاجر الاساسى لأعمال تستغرق اكثر من شهر وذلك علاوة على صرف بدل الاقامة المقرر قانونا للذين يعملون بهذه المناطق مع الترخيص لهم بالاقامة فى الاماكن التى تعدها الوزارات المختصة دون مقابل .

مادة ٢ – يسرى فى شأن الموظفين والعمال المشار اليهم فى المادة السابقة الذين ينتدبون فى ماموريات تستغرق شهرا فاقل فى مواقع تنفيذ المشروع المذكور احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢ عن مدة قيامهم بماموريانهم حتى الانتهاء من تنفيذ المشروع مع اعفائهم من احكام المادة الثالثة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الحكومية .

مادة ٣ – لا يجوز الجمع بين البدلات المشار اليها فى المادة الأولى وبدل السفر المشار اليه فى المادة الثانية .

مادة ٤ – تعرض علينا كشوف بأسماء من سيقرر لهم بدل طبيعة العمل بفئتيه المذكورتين فى المادة الأولى مبين به طبيعة عمل كل منهم لاعتمادها منا .

مادة ٥ – ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

نائب رئيس الجمهورية
حسين الشافعى

اقامة الموظفين :

وتأسيسا على قرار السيد نائب رئيس الجمهورية السابق الاشارة اليه استأجرت الادارة العامة للتهجير بعد مجهودات متواصلة وبمعاونة السيد محافظ اسوان ثلاث شقق فى مبدا العمل اضافت اليها عدة شقق اخرى بعد حين ، استخدمت جميعها بعد تأثيثها لاقامة موظفى الادارة بأسوان ، كما قامت باستئجار اماكن اخرى لاقامة العاملين منهم بمنطقة الاسكان بكوم امبو بالاضافة الى اقامة معظم الموظفين بقرى الاسكان ذاتها بين النوبيين .

اما الموظفين العاملين بالنوبة فقد اقام بعضهم بقرى النوبة واقام البعض الآخر بالاوتوبيس النهرى والعائمة .

ومن المهم ان نوضح ان موظفى التهجير الذين اقاموا بهذه المساكن كان محرما عليهم اسكان اسرهم بها كما ان الحجرة الواحدة منها كانت معدة لاقامة ثلاثة موظفين على الاقل ، وقد بلغ عدد الموظفين ببعض هذه المساكن المكونة من اربع حجرات ستة عشر موظفا .

ولاعطاء صورة واضحة لما كانت عليه حالة العمل فى منطقة التهجير اثناء العملية نورد فيما يلى بعضا من المنشورات الادارية والتى توضح بجلاء ان ظروف العمل حرمت الموظفين من الاشتراك فى عملية الانتخاب وكذلك الزمتهم بالعمل المتواصل طول النهار فى ايام الجمع والعطلات الرسمية وفى عيد الأضحى المبارك .

اسوان فى ٣ مارس ١٩٦٤

منشور رقم ١ بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٤

بناء على تعليمات السيد الدكتور المحافظ ممنوع مغادرة اى موظف من الادارة العامة للتهجير مقار عملهم لمناسبة الانتخابات وان سيادته سيعطى شهادات للمتخلفين عن اداء هذا الواجب وذلك لظروف العمل .

المدير العام

منشور رقم ٢ لسنة ١٩٦٤

ليكن معلوما لجميع السادة الموظفين والمستخدمين والعمال انه بمناسبة استمرار عمليات التهجير يوميا فان حالة العمل بالادارة تتطلب المواظبة فى الحضور والانصراف فى المواعيد الرسمية من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثانية بعد الظهر ومن الساعة السادسة مساء حتى الساعة التاسعة مساء يوميا بما فى ذلك ايام الجمع والعطلات الرسمية بلا استثناء.

كما يكلف السادة الموظفين القائمين بأعمال الحسابات والمستخدمين بالنوبتجية يوميا من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساء بالتناوب بينهم حسب الجدول الذى سيعد بذلك على أن يصرح لهم بفترة راحة من الساعة الواحدة حتى الساعة الثانية بعد الظهر .

وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمسئولية وما يترتب عليها من جزاء رادع .

المدير العام

اسوان فى ١٩٦٤/٣/٣١

منشور دورى رقم ٣ لسنة ١٩٦٤

نظرا لظروف العمل لا تمنح أجازات او راحات الا فى حالة الضرورة القصوى وبحد اقصى ثلاثة ايام وبتصريح منا شخصيا ، كما ليكن معلوما لدى جميع الموظفين ان الادارة فى عمل اثناء عطلة عيد الأضحى المبارك ولا يجوز مغادرة مقر العمل مطلقا فى تلك الاجازة .

المدير العام

اسوان فى ١٩ ابريل ١٩٦٤

منشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

نظرا لأن الادارة فى عمل اثناء عطلة عيد الأضحى المبارك فقد تقرر تواجد السادة رئيس ووكيل حسابات مديرية الشئون الاجتماعية بأسوان وكذلك جميع موظفى قسم الحسابات بمكاتبهم خلال العطلة المذكورة .

وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمسئولية وما يترتب عليها من جزاء رادع فضلا عن حرمانه من بدل طبيعة العمل المقترح له .

وعلى السيد مدير الادارة العامة بالمديرية مراعاة ذلك بكل دقة والغاء اى اجازات منحت أو تراخيص سفر سبق صرفها بمناسبة عيد الأضحى .

مدير عام الادارة العامة للتهجير
ومدير عام مديرية الشئون الاجتماعية

كما ان التعليمات التالية والصادرة للجان التهجير بقرى التهجير ولاعضاء لجان الاستقبال بميناء الشلال لتوضح ايضا ان العمل كان يسير طبقا لتخطيط دقيق ومحكم لكل عملية .

تعليمـــات

لأعضاء لجان التجهيز

الحاقا لما سبق أن وجهته الادارة من تعليمات فانى اشعر انى مضطر الى اعادة نشرها عليكم وهى :

١ - يجب على اعضاء اللجان التواجد بالقرية التى سيتم نقلها قبل النقل بخمسة ايام على الأقل .

٢ - يقوم المشرف بتوزيع السادة الموظفين على اماكن التجمعات بحيث يكون كل موظف مسئول عن عدد من النجوع يساوى فى مجموعه رحلة نقل .

٣ - يقوم الموظف بالآتى :

(أ) التوعية اللازمة بين الأهالى فى دائرة عمله والحث على سرعة قيام الأهالى بحزم أمتعتهم .

(ب) توزيع البطاقات .

(ج) صرف المساعدات (التجهيز والتغذية) بعد التوقيع على كشوف الصرف المعدة لذلك ويكون الصرف بلجنة يشترك فيها العمدة او احد المشايخ وممثل الاتحاد الاشتراكى العربى ويعمل محضر بذلك يوقع عليه منهم ويتم الصرف قبل النقل بـ ٢٤ ساعة .

(د) التأكد من وجود الأهالى وان امتعتهم محزومة الى طرود وان كل طرد مكتوب عليه اسم صاحبه واسم قريته ورقم الشارع والمنزل فى المهجر الجديد .

(هـ) يشرف على نزول الأهالى ومنقولاتهم ومواشيهم فى وحدات النقل وعليه معاونة كبار السن والضعاف فى النزول فى هذه الوحدات .

(و) عليه ان يتأكد من أن المنقولات خالية من الأبواب والشبابيك والأخشاب من مخلفات المنازل حيث انها مهمات دفع عنها تعويض ولايجوز أنتنقل والمقصود بالمنقولات هىالمتاع الشخصى (ولا يدخل فيه الفحم أو غيرها من المتعلقات التجارية التى يجب أن تنقل بمعرفة صاحبها) .

(ز) وعليه ان يتأكد من ان الصنادل ووحدات النقل قد حملت حمولتها كاملة فلا يجوز أن تمتلىء وحدة من الوحدات بينما الأخرى شبه خالية .

(ح) يرافق وحدة النقل الى ميناء الوصول ويسلم كشف المنقولين الى رئيس لجنة الاستقبال وبه عدد الأسر من واقع البطاقات وعدد الأفراد وكذلك عدد الطرود وعليه ان يقدم تقريرا عن عمله وما لاحظه أثناء العمل للمشرف .

٤ - يقوم المشرف بالمرور على اللجان المختلفة والتأكد من وجود الموظفين بها والاشراف عليهم وقيامهم بواجبهم والرد على الاستفسارات وحل الصعوبات كما يقوم بتوزيع مبالغ المساعدات (تجهيز وتغذية) على لجان الصرف المختلفة ويحدد مكان وميعاد تجمع الموظفين بعد انتهاء العملية للسفر الى البلدة التالية .

٥ - يجوز السماح بنقل شخص واحد له علاقة مباشرة بأسرة منقولة ليس لها عائل الى الوطن الجديد بشرط عدم انتفاعه بأى نوع من انواع المساعدات وسماح حمولة وحدة النقل ويعد كشف بأسماء هؤلاء المرافقين موقع عليه من مندوب ادارة التهجير ويسلم الى رئيس لجنة الاستقبال مع كشوف المنقولين .

تحريرا فى ١٩٦٤/٢/١

تعليمـــات

لاعضاء لجان الاستقبال

تاكيدا لما سبق ان وجهته الادارة من تعليمات فانى اشعر انى مضطر لاعادة نشرها وهى :

١ ـ يجب على أعضاء لجان الاستقبال التواجد فى ميناء الوصول قبل ميعاد وصول المراكب بوقت مناسب .

٢ ـ يقوم رئيس اللجنة بالتأكد من وجود اتوبيسات نقل الاهالى وكذلك لوارى نقل منقولاتهم بميناء الوصول فى الميعاد المناسب والتميم عليها لمعرفة عددها وميعاد وصولها .

٣ ـ يوزع رئيس اللجنة موظفى اللجنة على الأعمال المختلفة كالاشراف على نزول الأهالى ومنقولاتهم من وحدات النقل النهرى وكذلك الاشراف على ركوبهم سيارات النقل البرى الى كوم امبو وكذلك الاشراف على نقل منقولاتهم فى اللوارى المعدة لذلك .

٤ ـ على رئيس اللجنة استلام كشوف المنقولين من مندوب لجنة التهجير والتأكد من البيانات التى بها .

٥ ـ على لجنة الاستقبال موالاة الاتصال برجال الطب البيطرى بشأن حجز وتوزيع المواشى والتأكد من تنظيم العملية .

٦ ـ التأكد من وجود العمال الكافين التابعين لشركات النقل حسب العقود . والتميم على العمال المتعاقد معهم من الادارة واتخاذ اجراءات صرف أجورهم .

٧ ـ لجنة الاستقبال هى حلقة الاتصال بين الادارة وهيئتى النقل البرى والمائى وشركات النقل المائى والبرى ومتابعة تنفيذ العقود والمستخلصات وغيرها والاشتراك فى اعداد وتعديل البرامج الزمنية واخطار الجهات المعنية بالامر بصور منها .

٨ ـ مراقبة حمولة اللوريات ومواعيد مغادرتها الميناء حتى لا تستغرق الحمولة وقتا اكبر من اللازم او حمولة أقل من حمولتها .

تحريرا فى ١٩٦٤/٢/١

اسماء السادة الموظفين الذين قاموا بالعمل

ويسرنا وقد اشرنا الى الجهد الكبير الذى بذله السادة موظفو الادارة ان نورد فيما يلى بيان أسماء السادة الذين كان لهم شرف الاشتراك الايجابى فى العملية من موظفى الادارة العامة للتهجير الأصليين او الذين ندبوا من جهات الوزارة المختلفة للمساهمة فى العملية وانجازها على الوجه الاكمل وبالسرعة الواجبه .

الاســم	الدرجة	مدة العمل من	مدة العمل الى	ملاحظات
السيد/حلمى السيد موسى	مديرعام	١٩٦٣/٦/٢٢		
« عبد العزيز يوسف اسماعيل	اولى	١٩٦٣/١٠/١٦		
« حسين عبد المنعم جادو	ثانية	١٩٦٣/٩/٧	١٩٦٣/١١/٢	
« مصطفى كامل صادق	«	١٩٦٣/٣/١		
« محمد رشاد ابو العزم	«	١٩٦٣/١٠/٢٢	١٩٦٤/١/٦	منتدب من القاهرة الجنوبية
« عبد المنعم جاد موسى	«	١٩٦٣/١٠/٢٢	١٩٦٤/٦/٣٠	منتدب من القاهرة الشمالية
« احمد اسماعيل رسلان	ثانية	١٩٦٣/٨/٦		
« محمد احمد عباس	ثالثة	١٩٦١/٥/١٣		
« ماهر احمد فطين	«	١٩٦٤/٤/١	١٩٦٤/٥/٢٢	منتدب من الادارة العامة للتدريب
« على نصار حافظ نصار	«	١٩٦٣/٦/٣		
« سعد زغلول حسن	«	١٩٦٤/٥/٣	١٩٦٤/٦/٢	منتدب من الادارة العامة للتدريب
« زكى مصطفى الحجازى	«	١٩٦٣/٩/٣		
« فتحى احمد جمعة	ثالثة	١٩٦٣/٨/٤		
« سعد محمد اسماعيل	رابعة	١٩٦٣/٥/١١		
« مصطفى ابراهيم رضوان	«	١٩٦٣/٩/٣		
« خورشيد كليم طبوزاده	«	١٩٦٣/٦/٣		
« حسن صادق المنير	«	١٩٦٣/٩/٧		
« مصطفى ابراهيم عيد	«	١٩٦٣/١١/١٦		
« محمد معروف صالح	«	١٩٦١/٥/١٣		
« قيصر حنا مرقص	«	١٩٦٣/٩/٧		
« احمد عبد الجواد غباشى	«	١٩٦٣/٩/٨		
« عزت رياض عبد السيد	«	١٩٦٣/٩/٩		
السيد/احمد نظمى عبد الحميد	«	١٩٦٣/٦/٣	١٩٦٤/٦/٢١	
« سعد زغلول الزهيرى	«	١٩٦٣/١٠/١٤	١٩٦٤/٦/٢٢	منتدب من القليوبية

الاســـم	الدرجة	مدة العمـــل من	مدة العمـــل الى	ملاحظـــات
السيد محرم السيد عقل	رابعة	١٩٦٣/١٠/١٤	١٩٦٤/١/١٤	
« عطوة ابراهيم ابو العلا	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٤/٣/٢	منتدب من الدقهلية
« عوض محمد المنيسى	«	١٩٦٤/٤/٥	١٩٦٤/٥/٥	منتدب من الدقهلية
« كمال الدين محمد عبد الفتاح	«	١٩٦٤/٤/٢٦	١٩٦٤/٦/١٦	منتدب من دمياط
« اسماعيل مهنا صالح	خامسة	١٩٦٣/٧/٤	١٩٦٤/٦/١٨	منتدب من الشرقية
« محمد خليل ابراهيم	«	١٩٦٣/٩/١	١٩٦٤/٦/١٨	
« على امين مخلوف	«	١٩٦٣/١/١٢		
« نبيل احمد عمر	«	١٩٦٣/١/١٢	١٩٦٤/٥/٢٠	
« ضياءالدين عبدالفتاح السرنجاوى	«	١٩٦٣/٢/٩		
« محمد احمد حسنين بندق	«	١٩٦٣/٤/٢٧		
« جورجى يوسف بندروس	«	١٩٦٣/١٠/١٢		
« محمد على سعد شحاتة	«	١٩٦١/٥/١٣		
« اميل رياض سليمان	«	١٩٦٣/٩/٨		
« نظيم حمدان العفيفى	«	١٩٦٣/٩/٨	١٩٦٤/٦/١	
« نبيل ابراهيم سليمان	«	١٩٦٣/١١/٢	١٩٦٤/٦/٣	منتدب من الغربية
« يحيى محمد احمد	سادسة	١٩٦١/٧/١٠		رقى الى الدرجة الخامسة اعتبارا من١٢/١
« صبحى عبد العزيز الشرقاوى	«	١٩٦١/٧/١٠	١٩٦٣/٩/٥	
« فاروق دسوقى جاد الله	«	١٩٦٢/٧/١	١٩٦٣/٩/٥	
« حسنى محمد محمد حسن	«	١٩٦٣/٥/١٥	١٩٦٣/٧/١١	
« امين مدبولى ابراهيم	«	١٩٦٣/٥/١٥		
« محمد عبد الباقى محمد مراد	«	١٩٦٣/٥/٢٥		
« سليمان يوسف ابراهيم	«	١٩٦٣/٥/٢٥		
« محمد على طاهر	«	١٩٦٣/٥/٢٥		
« زكريا سيد حسنين	«	١٩٦٣/٥/٢٥		
« عبد الرحيم على مرسى	«	١٩٦٣/٥/٢٥	١٩٦٤/٦/١	
« محمود صلاح الدين محمود الدغوشى	«	١٩٦٣/٨/٥		
« على عبده سويلم	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« امام طه المغربى	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« عبد الله رجب رمضان	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« احمد عبد الوارث زيدان	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« عبد الله عيسى ابراهيم	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« رشاد احمد تميم	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« حسن مصطفى غيث	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« فخرى السيد حجازى	«	١٩٦٣/٨/٢٦		
« عبد العليم الشرقاوى السيد	«	١٩٦٣/٨/٢٦		

الاســـم	الدرجة	مدة العمـــل من	مدة العمـــل الى	ملاحظـــات
السيد عدل عبد العاطى عبد الجواد	سادسة	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٦/١	
« عبد الخالق محمد ابو سالم	«	١٩٦٣/١١/٣		حوة مديرية اسوان
« عمر عثمان على	«	١٩٦٣/١١/٤	١٩٦٤/٦/٣٠	« « «
« رفعت السيد برهام	«	١٩٦٣/١١/٤	١٩٦٤/٥/٢٤	« « «
« عبد الهادى احمد عبد الرحمن	«	١٩٦٣/١١/٦		« « «
« يوسف غبريال وهبة	«	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٥/٢٤	« « «
« ابراهيم الشيخ محمد اسماعيل	«	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٦/١٥	« « «
« عبد المحسن عبد ربه بيومى	«	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٦/١٥	« « «
« على محمود مطاوع	«	١٩٦٣/١١/٧		« « «
« عبد الحميد محمد السيد اسماعيل	«	١٩٦٣/١١/١٠	١٩٦٤/٦/٢٣	« « «
« السيد حسين عزب	«	١٩٦٣/١١/١١		« « «
« حسن محمد القصبى	«	١٩٦٣/١٠/١٢	١٩٦٤/٦/٢٢	منتدب من الاسكندرية
« جميل محمد عبده	«	١٩٦٣/١٠/١٢	١٩٦٤/٦/٢٢	« « «
« سعد زغلول عباس	«	١٩٦٣/١٠/١٣	١٩٦٤/٢/١٠	« « دمياط
« حسن احمد حسن الصبى	«	١٩٦٣/١٠/١٦	١٩٦٤/١/١٥	« « القاهرة الجنوبية
« فاروق طه حسنين	«	١٩٦٣/١٠/١٤	١٩٦٤/٦/٢٩	« « البحيرة
« بهجت محفوظ يوسف	«	١٩٦٣/١٠/١٤	١٩٦٤/٦/١٧	« « القليوبية
السيد/ احمد عباس بهجت	«	١٩٦٣/١٠/١٧	١٩٦٤/٦/٣٠	منتدب من القاهرة
« احمد لطفى صالح	«	١٩٦٣/١١/٣	١٩٦٤/٢/١	« « الشرقية
« مخلص عبد القادر يوسف	«	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٦/٢٩	« « البحيرة
« احمد رجائى الرشيدى	«	١٩٦٣/١١/٦		« « اسيوط
« نبيل سعيد ايوب	«	١٩٦٣/١١/٦	١٩٦٤/٢/١٧	« « سوهاج
« عبد الفتاح قاسم على	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٤/٦/١٦	« « السويس
« جابر عبد الحميد ابراهيم	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٣/١٢/١١	« « القليوبية
« نعيم سليم محمود حسن	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٤/٦/٢٦	« « بنى سويف
« موريس حبيب عشم الله	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٤/٣/٢	« « المنيا
« فاروق محمود محمد البراوى	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٤/٦/١٥	« « قنا
« ابراهيم محمد عفيفى	«	١٩٦٣/١١/٧	١٩٦٣/١١/٢٣	« « المنوفية
« عبد الرحيم يوسف رشدى جبر	«	١٩٦٣/١١/٩	١٩٦٤/٥/١١	« « الفيوم
« عبد الهادى محمد السيد	«	١٩٦٣/١١/١٠	١٩٦٤/١/١٤	« « سيناء
« صلاح الدين محمد كحيلو	«	١٩٦٣/١١/١٢	١٩٦٤/٢/٣	« « بورسعيد
« انيس احمد البياع	«	١٩٦٣/١١/١٣	١٩٦٤/١/١٤	« « دمياط
« ابراهيم على حسن الظاهر	«	١٩٦٣/١١/١٧	١٩٦٤/٢/١٠	« « الشرقية
الآنسة كريمة ابراهيم باز	«	١٩٦٤/٦/٢		

الاســم	الدرجة	مدة العمـــل		ملاحظات
		من	الى	
السيد / محمود سعد خالد	ثالثـة	١٩٦٣/٣/١٣	١٩٦٤/٦/١٤	
« عبد الحافظ على اسماعيل	خامسة	١٩٦٣/٦/٣	١٩٦٣/٩/٤	
« على زين العابدين حسن	«	١٩٦٣/١٠/١٢		
« عبد الله المامون الشاعر	«	١٩٦٣/١١/٩	١٩٦٣/١٢/٣٠	منتدب من الغربية
« نعيم على ابو طالب	«	١٩٦٣/١١/٩	١٩٦٤/١/١٤	منتدب من كفرالشيخ
« فؤاد ربيع حسن	سادسة	١٩٦١/٦/١		
« جعفر محمد عبد المجيد	«	١٩٦٣/٧/١٤	١٩٦٣/١٠/٨	منتدب من الاسكندرية
« جميل صموئيل تادرس	«	١٩٦٣/٩/٣		
« احمد امام ابراهيم	«	١٩٦٣/١٠/٧		
« فتحى ابراهيم حجازى	«	١٩٦٣/٩/١٦		
« على البدرى محمد على	«	١٩٦٣/١٠/٧		
« ميلاد خليل جرجس	«	١٩٦٣/١١/٩		
« حنفى محمد ابراهيم	سابعة	١٩٦٣/٧/٢٠	١٩٦٣/١٠/٨	منتدب من الاسماعيلية
« ابراهيم على السرسى	«	١٩٦٣/٥/١٥		
« شوقى عبد الفتاح مهدى	«	١٩٦٣/٩/٢		
« كمال الدين السيد محمود	«	١٩٦٣/٩/٨		
« عبد العظيم سليمان الشرقاوى	«	١٩٦٣/١٠/١٢		
« ابراهيم احمد محمد صالح	«	١٩٦٣/١٠/١٢	١٩٦٤/١/٩	
« احمد صالح ابو الريش	ثامنـة	١٩٦٢/٨/٣٠		
« عبد اللطيف النور محمد	«	١٩٦٣/٤/٢٨		
« ابراهيم ابو الفتوح حسن	«	١٩٦٣/٨/٧		
« عبد الاله عبد الحميد طمان	«	١٩٦٣/٨/٧		رقى الى الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/١٣
« سليمان محمد على	«	١٩٦٣/١١/٢		رقى الى الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/١٣
« على احمد محمد مسعود	عامل كتابى	١٩٦٣/٦/٩		

الاســـم	الدرجة	مدة العمـــل		ملاحظـــات
		من	الى	
السيد / احمد عبد الحميد الجمال	رابعة	١٩٦٣/١١/٩	١٩٦٤/٦/١٥	منتدب من الغربية
« حسن محمد العرقسوسى	خامسة	١٩٦٣/١٠/١٦	١٩٦٤/٥/٢٣	
« سالم حنفى سالم	سادسة	١٩٦٤/١/١٨	١٩٦٤/٦/٣	منتدب من الدقهلية
السيدة سميرة اسحق يعقوب	سادسة	١٩٦٤/٢/٢٦	١٩٦٤/٣/٢٥	منتدب من الفيوم
الانسة سهير محمد مرسى	ثامنة	١٩٦٣/٤/٣		
« رجاء عبد الجليل خفاجى	ثامنة	١٩٦٣/٤/٣		
السيد / محمد رشاد عبد المعبود	سابعة	١٩٦٣/٦/٩		
« احمد يوسف شريف	ثامنة	١٩٦٣/٦/٩		
السيدة فاطمة عبد الرحمن عطية	ثامنة	١٩٦٣/١٢/٧		منتدبة من اسوان

فرع القاهرة

الاســـم	الدرجـة	مدة العمـــل		ملاحظات
		من	الى	
السيد عبد الهادى مصطفى	ثانية ف/ع	٦٣/٦/٢٢		مدير الفرع
السيد احمد شفيق غنيمة	رابعة ف/ع	«		
الانسة تحية حسنى	خامسة ف/م	«		
الانسة حكمت زكى	سادسة ف/م	«		
السيدة نادرة العفيفى	سادسة ك	«		
السيد احمد ابو شارب	سادسة ك	«		
السيد فاروق مدبولى	سابعة ك	«		

ساعة الصفر

التاريخ مطلع شهر اكتوبر سنة ٦٣ ولم يبق على موعد بدء نقل اهالى اولى قرى النوبة « دابود » سوى سبعة عشر يوما ..

ومسرح العمليات واسع بعيد الأطراف موزع ما بين القاهرة واسوان والنوبة وكوم امبو فعلى صفحة النيل انطلق من القاهرة متجها الى الجنوب اسطول وحدات النقل النهرى المعد لنقل النوبيين ، وعلى سارية كل سفينة رفع علم الجمهورية العربية المتحدة الحبيب وتدلت من السارية حبال عديدة تحمل اعلاما اقل حجما .. وكلما مرت السفن باحدى المدن او القرى الواقعة على جانبى النيل اطلقت صفاراتها فى نداء مهيب معلنة قرب بدء اكبر عملية نقل نهرى فى تاريخ الجمهورية .

وعلى مكتب السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية ومكتب السيد وكيل الوزارة والسيد سكرتير عام الوزارة وفرع الادارة العامة للتهجير بالقاهرة انهالت المحادثات التليفونية من الادارة العامة للتهجير باسوان تحدد ابعاد الموقف اولا بأول .. وتطالب بالمزيد من الموظفين استعدادا للحظة الحاسمة .

وبمنطقة الاسكان بكوم امبو عاش موظفو الادارة العامة للتهجير يوالون الاتصال بمهندسى وزارة الاسكان والمرافق للاطمئنان على انتهائهم من اعداد القرى وتجهيزها لاستقبال المهجرين ويشتركون معهم فى ترقيم الشوارع والمساكن بكل قرية ويدرسون موقع كل مسكن وأقرب الطرق الموصلة اليه .. وفى النهاية يرسلون خريطة كل قرية الى الادارة العامة للتهجير بأسوان موضحا عليها ارقام الشوارع والمساكن ..

وبالادارة العامة للتهجير بأسوان مركز العمليات انكب موظفو الادارة على تحرير بطاقات الأسر والكشوف المتضمنة أسماء اربابها وافرادها وموافاة موظفى الاسكان بصورة من هذه الكشوف ثم تسليم البطاقات وعرض الكشوف بقرى النوبة ، وفتح سجلات المساعدات وتحرير استمارات صرف مساعدات التجهيز والتغذية ومراجعتها واتخاذ اللازم نحو صرفها الى مندوبى الصرف من موظفى الادارة ..

وبالنوبة انتشر موظفو الادارة على نجوع قرية دابود الثلاث وعشرين يهيئون سكانها للهجرة ويعاونونهم على الاستعداد لرحلة العمر .

وبمركز العمليات بأسوان كان السيد وكيل الوزارة المساعد والسيد مدير عام الادارة العامة للتهجير يديران العمليات المتعددة ويشرفان ويتنقلان ما بين النوبة واسوان وكوم امبو ..

لقد كان مسرح العمليات مليئا بالحركة الدائمة المستمرة .. والعمل مستمر ليلا ونهارا ... والتقارير ترد الى مركز العمليات كل ساعتين . والعيون الساهرة تتلقف التقارير فى لهفة وشوق مشوب بالقلق لتتابع على هديها التنفيذ وتصدر الأوامر .

وتتابع الأيام وتتوالى مقتربة من الثامن عشر من اكتوبر ١٩٦٣ .. وتنتقل السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية الى منطقة الاسكان بكوم امبو لتتابع وتطمئن بنفسها على التنفيذ ، ثم تنتقل من قرى الاسكان بكوم امبو الى قرية « دابود » اولى قرى النوبة التى تحدد نقل سكانها فى ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ .

وهناك على ارض النوبة مهد الحضارات وقفت اول وزيرة عربية فى تاريخنا الحديث بين سكان القرية تشرح لهم ادق تفاصيل خطة النقل وترسم لهم الصورة الصحيحة للمجتمع الذى هيأته لهم الدولة فى عهدها الاشتراكى الجديد ومن حولها التف النوبيون والنوبيات كل يسأل ويستفسر والوزيرة تناقش وتجيب .

ورفعت زيارة الدكتورة الوزيرة عن اعين النوبيين نظرة شك كانت تلوح بها بين الحين والحين لتحل محلها نظرة كلها ثقة ويقين ..

وحين انصرفت الدكتورة الوزيرة من « دابود » انطلق سكان القرية للاشتراك مع موظفى الادارة العامة للتهجير فى تجهيز اثاثاتهم وحاجاتهم للنقل وتهيئتها فى شكل طرود وكتابة اسم كل صاحب طرد عليه ، ثم نقلها الى المرسى النيلى انتظارا لوصول وحدات النقل النهرى .

وانسابت وحدات النقل النهرى على صفحة النيل الخالدة متجهة الى مراسى « دابود » ..

وهناك بقرية «دابود» عاش موظفو الادارة اكثر من قصة وشاهدوا اكثر من دراما ..

لقد ازفت ساعة الرحيل عن الأرض التى عليها درج النوبيون وعاشوا ومن قبلهم عاش آباؤهم منذ الوف السنين .

العيون دامعة .. والوجوه شاحبة .. والأنفاس متقطعة .. والصورة عامة تحكى قصة حب عنيف ووفاء احد طرفيها ارض النوبة وطرفها الثانى النوبيون ...

عم « دهب » هذا النوبى العجوز الذى جاوز التسعين من عمره يحمل حفنة من تراب الأرض التى عشقها وعاش عليها وفى حنان واعزاز يضع حفنة التراب فى قطعة قماش ويضعها فى جيبه .

و « عايشة » الأرملة الشابة .. ترتجف كلما نظرت الى الغرب حيث يرقد زوجها المتوفى هناك .. هناك بين الرمال على أرض النوبة .. وفى لهفة

ووفاء تاخذ آنية بها ماء وتتجه الى المقابر لتسقى ترابا حوى جسد زوجها منذ سنين ..

و « ام النيل » هذه الصبية اليافعة التى فقدت اباها وامها منذ سنين وعاشت سنوات عمرها على ذكراهما ممثلة فى المسكن ذى الحجرة الواحدة الذى بناه ابوها بيديه قبل وفاته .. انها تمسح خديها بحائط المسكن الذى اخذت حبات الرمال تنساب عن حوائطه ذائبه بتأثير حرارة التنهدات وسيل الدموع ...

و « ربيع » هذا الطفل الذى لم يجاوز العاشرة من عمره بعد .. لقد افتقده ابوه وبحث عنه طويلا فلم يجده .. واخيرا وبعد طول البحث وجده جالسا بعيدا عن النجع وراء صخرة يناجى كلبه الصغير الذى ابى عليه وفاؤه الا ان يلازم صاحبه حتى الوطن الجديد .

لقد عاشت القرية نهارها وليلها فى « دراما » حية .. ففى كل ركن من اركان القرية ذكرى .. وعلى كل حبة رمل اثر من آثار الماضى القريب والبعيد .. وحاول موظفو الادارة العامة للتهجير ما امكنهم تخفيف الم الفراق عن النوبيين ، بيد ان العاطفة كانت أقوى من كل منطق .. كما ان منظر الأثاثات يحملها النوبيون على أيديهم ورؤوسهم ويهبطون بها بين دروب الجبال كان يثير عاطفة الموظفين أنفسهم ويزيد من تأثر وحساسية النوبيين .

وما ان وصلت الى أولى مراسى قرية « دابود » اول وحدة نقل حتى كان موظفو الادارة العامة للتهجير قد انتهوا من الاشراف على تجهيز جميع المنقولات واعدادها ونقلها الى المرسى ، وصرفوا الى كل اسرة مساعدة التجهيز التى هيأت لها اعداد أثاثاتها للنقل ومساعدة التغذية لتغطية نفقات غذاء افرادها أثناء الرحلة .

وبدأت عملية الشحن فى دقة ونظام .. ونقلت الأثاثات وضمنها الصناديق الخشبية الكبيرة التى لم تغادر أرض النوبة منذ اجيال الى مخزن السفينة .. وموظفو الادارة العامة للتهجير هنا وهناك .. يستعجلون المتخلف .. ويبحثون عن الغائب ويتمون عمليات الصرف .. ويشتركون فى ترتيب الطرود بالسفينة .. ويراجعون كشوف أسماء الأسر على البطاقات التى تحملها الأسر .

وباتت قرية « دابود » ساهرة تنتظر مطلع يوم ١٨ أكتوبر ١٩٦٣ .. النوبيون فرادى على قمم الجبال المحيطة بالقرية والنجوع تلفهم اردية الظلام يلقون النظرة الأخيرة على ارضهم العامرة بذكريات الطفولة والشباب .. والنوبيات بأزيائهن القاتمة يزرن فى عتمة الليل مقابر الأهل والصحب والجار حيث يطلقن لأفكارهن عنان الحياة فى الماضى البعيد والقريب .

وتدق ساعة الزمن معلنة مطلع أول ايام النقل ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ .. فيتوافد النوبيون على السفينة .. ويشرف موظفو التهجير على ركوبهم وشحن أثاثاتهم بها .

وحين خلا الشاطىء من كل أثر للحياة .. قام موظفو التهجير بمراجعة اسماء الركاب على ما يحملون من كشوف .. واصدروا تعليماتهم الأخيرة بعد اطمئنانهم على وجود كل الركاب وأثاثاتهم على السفينة .

واخذ عامل اللاسلكى الجالس بحجرته امام جهاز الارسال على ظهر السفينة ينادى .. هالو .. هالو .. هالو .. محطة الشلال .. اولى سفن النقل تنادى .

وتجيب محطة الاستقبال اللاسلكى التى اعدت خصيصا لهذه المهمة بالشلال : هالو .. هالو .. الشلال يجيب ..

ويعلن عامل اللاسلكى بالسفينة محطة الاستقبال بالشلال بأن السفينة على وشك الرحيل وانها فى انتظار الأوامر ، وتجيبه محطة الشلال بأن ميناء الشلال على سعته عامر بالمستقبلين وعلى راسهم السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وأن الأوامر صدرت ببدء الرحلة .

وتطلق السفينة صفارتها فى نغم حزين.. لينعكس الصوت على الديار الخالية حاملا الصدى الى الآذان قبل بدء الرحيل .. وينطلق طائر ابيض من بين المساكن المهجورة ليحوم ويدور مرفرفا بجناحيه فوق السفينة كأنما يقدم للمهاجرين قبل بدء رحلة العمر تحية وفاء ومعزة ووداع .

وتتحرك السفينة من مرساها فى بطء متجهة الى الشمال .. والنوبيون فوقها مولين وجوههم جهة الشرق ، تشد عيونهم وانتباههم واحاسيسهم المساكن الخالية التى غادروها منذ فترة وجيزة لآخر مرة .. وموظفو التهجير يحاولون صرف انتباههم الى الشمال حيث الوطن الجديد فى هذه اللحظات المؤثرة الحاسمة .

وتنطلق السفينة فى عرض النيل متجهة فى طريقها الى ميناء الشلال .. حتى تلوح على الأفق الآلات الجبارة العاملة فى انشاء السد العالى .. وحينئذ تمسح يد الواقع عن وجوه النوبيين سحائب الذكريات .. وينطلقون فى الرقص والغناء والصفق على نغمات الطبول والرق فى حلقات مرحة ضاحكة مستبشرة واثقة مطمئنة الى مستقبلها السعيد المأمول .

وبميناء الشلال كانت فى استقبال النوبيين السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية على راس جموع خفيرة من المواطنين الممثلين لجميع الهيئات والوزارات يحملون أعلامهم ولافتاتهم وطبولهم ، فى الوقت الذى كان فيه موظفو التهجير من اعضاء لجنة الاستقبال بميناء الشلال يشرفون

على تجهيز وحدات اسطول النقل البرى من اتوبيسات ولوارى والتى ظلت بميناء الشلال تنتظر قدوم النوبيين لنقلهم باثاثاتهم الى الوطن الجديد .

وحين وصلت اول سفينة الى الميناء انطلقت من ركابها الزغاريد والهتافات المدوية بحياة الرئيس جمال عبد الناصر ، وانطلقت اكف المستقبلين بالتصفيق وترديد الهتافات .

وتقدمت السيدة الدكتورة الوزيرة الى السفينة وسط عاصفة مدوية من التصفيق والزغاريد والهتافات ، مهنئة ركاب اول فوج من النوبيين بسلامة الوصول .

واشرف موظفو التهجير على نزول الركاب من السفينة ثم ركوبهم الاتوبيسات فى يسر ونظام ، ثم قام الحمالون تحت اشرافهم بشحن الأثاثات والماشية – ماعدا الأبقار – بعد حقنها بمعرفة موظفى الطب البيطرى – باللوارى فانها تحتجز بمحجر الشلال وتسلم لأصحابها بعد التأكد من سلامتها .

وحين انطلقت قافلة السيارات متجهة الى « دابود » الجديدة ، كان المواطنون على جانبى الطريق يحيون السكان الجدد ويهنئونهم بسلامة الوصول .

ووصل المواطنون الى « دابود » ليجدوا الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية على راس موظفى التهجير المختصين بالاسكان فى انتظارهم هناك ..

لقد وضع موظفو الاسكان مفاتيح مساكن القرية جميعها على لوحة توضح رقم مفتاح كل مسكن ورقم الشارع الواقع به ، وقاموا بدراسة جغرافية القرية ومساكنها واقرب طريق الى كل مسكن .

وحين نزل المواطنون من العربات ، اطلع الموظفون على البطاقة التى تحملها كل اسرة ، وراجعوا بياناتها على الكشوف التى يحملونها ، وسلموا لكل اسرة مفتاح مسكنها ، ورافق كل مجموعة من الأسر موظف لارشاد كل منها الى مسكنها .

ولم تمض ساعات حتى وصلت اللوارى تحمل الأثاثات ، واشرف موظفو التهجير على نقلها الى مساكن أصحابها .

و « بدابود » الجديدة ظلت المخابز ساهرة تهيىء الخبز للسكان الجدد . وظلت المحال التجارية فاتحة ابوابها تلبى طلباتهم ، وظل موظفو التهجير يلبون طلباتهم ويذللون الصعوبات ويعملون فى جد ومثابرة ونشاط .

لقد تركزت على « دابود » فى هذا اليوم الأنظار فمراسلى الصحف ومندوبيها ورجال الاذاعة والتليفزيون من جميع الدول جاءوا من كافة انحاء المعمورة ليسجلوا تنفيذ هذه العملية الرائدة فى عهدنا الثورى الجديد .. والدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية فى الميدان « بدابود » على راس كبار موظفى الوزارة تشرف بنفسها على الاسكان وتذلل الصعوبات وتجرى العديد من الاتصال لتوفير كل ما يحتاجه النوبيون .

وحين استقرت الأوضاع .. وانتصف الليل .. وخلت طرقات دابود من كل ساكنيها الذين استراحوا بعد طول العناء بمساكنهم ، ولم يعد ساهرا الا موظفى التهجير ، انصرفت الدكتورة الوزيرة متجهة الى اسوان مركز العمليات لتضع بنفسها هناك آخر اللمسات على عمليات الغد .

وفى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ كان السيد/على صبرى رئيس المجلس التنفيذى بميناء الشلال ترافقه السيدة الدكتورة الوزيرة وبعض السادة الوزراء ومحافظ اسوان فى استقبال اول فوج من المهجرين من قريتى العلاقى وقرشة .

وحين ظهرت السفينة المقلة للفوج استقبلها السيد / رئيس المجلس التنفيذى ومرافقوه بسفينتهم فى عرض النيل مهنئين الركاب بسلامة الوصول ومكررين التهنئة بميناء الشلال .

وفى نفس اليوم اقيم حفل للسيد / رئيس المجلس التنفيذى بقرية « دابود » القيت به كلمات التحية والتهنئة للسكان الجدد واستعرضت خلالها خطوات واهداف خطة تهجير النوبيين .

وفى الأيام التالية توالت على مناطق العمل زيارات المسئولين بوزارة الشئون الاجتماعية وعلى راسهم السيد وكيل الوزارة حيث ابدوا من الملاحظات ما كان محل الاعتبار عند التنفيذ .

أن رحلة أولى السفن التى حملت أول فوج من سكان « دابود » من النوبة القديمة الى النوبة الجديدة ، واحدة من مئات الرحلات التى بدات فى ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ وانتهت فى اليوم الثانى والعشرين من شهر يونية ١٩٦٤ .

وقد عمل موظفو ادارة التهجير منذ بدء العملية بقرى النوبة وبالاستقبال بالشلال وبالاسكان بالنوبة الجديدة حيث تصرف الى المواطنين هناك الآن مساعدات الاعاشة النقدية وتنفذ خطة تنمية وتطوير المجتمع الجديد .

وحتى انتهاء عملية التهجير كانت الادارة العامة للتهجير قد اتمت تنفيذ العملية جميعها على النحو الآتى : –

أولا ـ النقل :

استغرقت عملية نقل الأهالى من نجوعهم بالنوبة الى الموطن الجديد بكوم امبو واسنا بالبواخر والأوتوبيسات واللوارى والسكة الحديد ٢٤٤ يوما فى اكثر من ثمانية شهور من ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٣ الى ١٩٦٤/٦/٢٢

كما بلغ عدد الذين تم نقلهم ٥٥٦٩٨ فردا منهم ٤٧٩٥٣ فردا يكونون ١٥١٠٧ أسرة بالاضافة الى المغتربين ، وبلغ عدد الطرود المنقولة ٢٧٧٣٧٥ طردا وعدد المواشى ٢٩٣٠٥ من الابقار والجمال والجاموس والضأن والماعز وذلك كله فى عدد ١٥٨ رحلة نهرية بعدد ٢٨ باخرة مصرية وخمسة بواخر سودانية ، وايضا فى عدد ١٣٥٠ رحلة برية بالأوتوبيس ، ٣٦٤٥ رحلة برية باللوارى ، ٤ رحلة برية بالسكة الحديد وبعدد ١٠ أوتوبيس و ١٠ لوارى و ١٠ جرار واربعة قطارات ركاب و ٨٥ عربة بضاعة .

ثانيا ـ مساعدات التجهيز والتغذية :

تنفيذا للقرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ صرفت الادارة العامة للتهجير مساعدات تجهيز وتغذية الى الأسر بلغت قيمتها الآتى :

	مليم	جنيه
مساعدات التجهيز	—	٢٩٤٢٨
مساعدات التغذية	—	١١٢٥٨

وبذلك يكون مجموع المساعدات التى تم صرفها نقدا للأسر لتجهيز اثاثاتها وتغطية نفقات غذائها أثناء الرحلة مبلغ ٤٠٦٨٦ جنيها .

ثالثا ـ مساعدات الاعاشة :

وتنفيذا القرار الوزارى السابق الاشارة اليه صرفت الادارة العامة للتهجير مساعدات نقدية للاعاشة للأسر بالنوبة الجديدة بلغت قيمتها ١٠٩٧٤٧ جنيها .

رابعا ـ البحوث الاجتماعية :

تمكينا من صرف المساعدات النقدية لمستحقيها وحصر الطاقات والخبرات بالمجتمع الجديد أتمت الادارة العامة للتهجير اعادة بحث جميع حالات الأسر التى استقرت بالنوبة الجديدة اولا بأول فور وصول افرادها .

خامسا ـ التعويضات والمعارضات :

اشترك موظفو الادارة العامة للتهجير فى لجان صرف التعويضات لمستحقيها بكل قرى النوبة حيث تم الصرف لجميع أصحاب الحقوق ،

كما اشترك مندوبو الادارة اعضاء لجان الفصل فى المعارضات فى الفصل فيما جاوز ٣٥٠٠ معارضة . وقد بلغت نصف قيمة التعويضات النقدية المعتمدة لأهالى النوبة ٣ر٤٥٨ر٠٠٠ جنيه تم صرفها بمعرفة مندوبى الشئون والمساحة .

سادسا ـ مشروعات التنمية والتطوير بالموطن الجديد :

اعدت الادارة وجهزت وقامت بتنفيذ الآتى :

١ ـ انشاء خمسة مراكز للتدريب على المشغولات والصناعات البيئية .

٢ ـ تكوين ١٥ جمعية اصلاح اجتماعى صرفت الوزارة الى كل منها اعانة انشائية قيمتها ٢٠٠ جنيه .

٣ ـ موافاة مكتب القوة العاملة بكوم امبو بأسماء المواطنين المطلوب الحاقهم بعمل موضحا بها جميع البيانات الخاصة بهم .

٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لفتح نقط اسعاف بجميع قرى الاسكان الجديدة .

٥ ـ تجهيز واعداد اربع وحدات اجتماعية قروية ووحدة اجتماعية سكنية بكوم امبو ووحدة اجتماعية باسنا .

وتقوم الادارة حاليا بتنفيذ انشطتها المختلفة بقرى الاسكان الجديدة بكوم امبو واسنا .

سابعا ـ الاسكان :

تم اسكان عدد ١٥١٠٧ اسرة بعدد ١٥٠٣٠ مسكنا انشئت فى ٢٩ قرية بكوم امبو وعدد ٢ قرية باسنا كما شغل ٢١٣ مسكنا بالهيئات المختلفة حتى انتهاء عملية النقل ، وقد تم بعد ذلك اسكان باقى المساكن وعددها ٩١٨ مسكنا وقد بلغت جملة المساكن المبنية جميعها ١٦١٦١ مسكنا .

وقد بلغ عدد الأزيار الموزعة على الأهالى لاستعمالها فى الشرب فى المنازل ١٤٨٣٦ زيرا .

التكاليف المالية :

بلغت المصروفات الفعلية لعملية التهجير المنصرفة والمنتظر صرفها بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية خلال السنوات من ١٩٦١/٦٠ حتى ١٩٦٥/٦٤ الآتى :

١ ـ عام ١٩٦١/٦٠ :

بلغت المصروفات الفعلية عن هذا العام مبلغ ٧٥٧٥٨ جنيها منها ١٧٤٦ جنيها للمهايا والأجور و ١٣٥١٢ جنيها لمستلزمات الانتاج و ٦٠٥٠٠ جنيها للاعانات والتحويلات .

٢ ـ ١٩٦٢/٦١ :

وقد بلغت المصروفات الفعلية عن هذا العام مبلغ ١١٠٣٤٤٢ جنيها منها ٥٤٦٢ جنيها للمهايا والأجور و ٣٦٥٢ جنيها لمستلزمات الانتاج و ١٠٩٤٣٢٨ جنيها للتحويلات والاعانات والبحوث .

٣ ـ عام ١٩٦٣/٦٢ :

بلغت جملة المصروفات الفعلية عن هذا العام مبلغ (جنيه مليم) ٩٦٢٨١٦ر٨٧٠ منها مبلغ ٢٧٩٩٦ جنيها للمهايا والأجور و (جنيه مليم) ١٠٢٧٣ر٤٥٠ لمستلزمات الانتاج و (جنيه مليم) ٢٤٥٤٧ر٤٢٠ للاعانات و ٩٠٠٠٠٠ جنيها للتعويضات .

٤ ـ عام ١٩٦٤/٦٣ :

بلغت جملة المبالغ المدرجة بميزانية الادارة العامة للتهجير عن العام ١٩٦٤/٦٣ مبلغ ٢ر٩٢٨ر٠٠٠ جنيها منها ٦٨٨٣٨ جنيها للمهايا والأجور ٢١١٦٢ جنيها لمستلزمات الانتاج و ٣٨٠٠٠٠ جنيها للاعانات و ٢ر٤٥٨ر٠٠٠ جنيها للتعويضات . وقد تم تحويل المبالغ الخاصة بالتعويضات الى مصلحة المساحة كما تم الصرف على هذه الميزانية على النحو الآتى :ـ

البند	ربط الميزانية	الاعتمادات الاضافية والمنقولة	الربط بعد التعديل	المبلغ المنصرف	الفرق عجز	الفرق وفر
أجور	٦٨٨٣٨	—	٦٨٨٣٨	٦٨٨٣٨	—	—
مستلزمات انتاج	٢١١٦٢	+ ١٠٠٠	٢٢١٦٢	٢٢١٦٢	—	—
مساعدات واعانات	٣٨٠٠٠٠	- ٣٥٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠
تعويضات	٢٤٥٨٠٠٠	—	٢٤٥٨٠٠٠	٢٤٥٨٠٠٠	—	—
الجملة	٢٩٢٨٠٠٠	—	٢٨٩٤٠٠٠	٢٧٩٤٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠

٥ ـ ميزانية عام ١٩٦٥/٦٤ :

انتقلت خطة تهجير واسكان اهالى النوبة خلال السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ من حيز التمهيد والاستعداد والتجهيز الى حيز التنفيذ الفعلى اذ بدأت عملية نقل المواطنين من أولى قرى النوبة فى ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ .

وقد تضمن التنفيذ نقل المواطنين النوبيين وصرف مساعدات التجهيز والتغذية لهم بالنوبة واسكانهم بالموطن الجديد ثم صرف مساعدات نقدية للاعاشة لهم حتى تستقر بهم الأوضاع هناك وتؤتى الأرض المملكة ثمارها .

ولما كان من المتوقع أن تنتهى عمليات النقل من النوبة والاسكان بالنوبة الجديدة فى نهاية العام المالى ١٩٦٤/٦٣ ، لذلك ولاحتمال امتداد هذه العمليات لفترة اطول ، فقد رؤى حتمية بقاء الادارة العامة للتهجير بعد نهاية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ وادراج الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال تنفيذ المرحلة الحالية حالة امتدادها والمرحلة التالية عليها والتى تهدف الى رعاية النوبيين بالموطن الجديد ومعاونتهم على الاستقرار بمجتمعهم وتنمية مواردهم والأخذ بيدهم نحو الحياة الأفضل .

ولأهمية كل هذه المشروعات فقد ضمنت الادارة العامة للتهجير مشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ كل الاعتمادات التى تمكنها من تحقيق اهدافها على النحو التالى :

١ ـ صرف مساعدات شهرية نقدية للأسر بالنوبة الجديدة لاعاشتها حتى يتم تسليمها الأراضى الزراعية وتتم زراعتها بالفعل ويجنى الملاك محاصيلهم .

٢ ـ تهيئة وتجهيز واعداد اربع وحدات اجتماعية قروية ووحدة سكنية تضمنتها الخطة العامة للتهجير .

٣ ـ تجهيز واعداد المشروعات الخاصة بالتنمية والتطوير بالنوبة الجديدة وتشمل التوسع فى انشاء مراكز التدريب على الصناعات البيئية والمشغولات وجمعيات الاصلاح الريفى بغية رفع دخول الأسر والتخلص تدريجيا من صرف المساعدات النقدية .

٤ ـ التخطيط والاشراف على تنفيذ برامج التكيف الاجتماعى بالموطن الجديد .

٥ ـ دراسة التطور الحضارى وامتداده نتيجة المشروعات الاقتصادية المترتبة على استغلال مياه السد العالى وما يستتبع ذلك من مزيد من الهجرات الداخلية وظهور المجتمعات المستحدثة .

وقد تضمن مشروع الميزانية للعام ١٩٦٥/٦٤ بجانب تكاليف تصفية العمليات العديدة التى تضمنها التنفيذ كانهاء عمليات التعويض والفصل فى المعارضات واتخاذ اجراءات تمليك ذوى الحقوق وتوزيع الأراضى الزراعية وغيرها ، تكاليف المساعدات الخاصة بالاعاشة وغيرها من تكاليف بقية الأنشطة التى تضمنتها العمليات السابق الاشارة اليها والخاصة بالرعاية والتنمية والبحوث الاجتماعية وغيرها عن طريق اجهزة الادارة العامة للتهجير الموزعة بين القاهرة ومناطق الاسكان .

وقد بلغت جملة المبالغ المطلوبة بمشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مبلغ ٥٨٣٦٦٠ جنيها منها ٦٨٨٣٩ جنيها لمستلزمات الانتاج و ٤٨٠٠٠٠ جنيها للاجور و٢٥٨٢٢ جنيها للتحويلات و ١٩٠٠٠ جنيها للاستثمارات وقد تم اعتمادها بما يقرب من هذه الأرقام على النحو الآتى :

بيان	اجور	مستلزمات انتاج	استثمار	جملة
الادارة العامة للتهجير	٦٤٩٠٠	١٩٠٠٠		٨٣٩٠٠
مساعدات واعانات	٢٨٤٠٠٠	—		٢٨٤٠٠٠
انشاء ٤ وحدات اجتماعية قروية (و ١ وحدة سكنية)	—	٦٣٠٠	٥٨٠٠	١٢١٠٠
اعانات جمعيات	٢٠٠٠٠	—	—	٢٠٠٠٠
الجملة	٤٧٨٩٠٠	٢٥٣٠٠	٥٨٠٠	٥١٠٠٠٠

عدد

الاستثمار : وحدة قروية ٤ × ١٠٠٠ = ٤٠٠٠

وحدة سكنية ١ × ١٨٠٠ = ١٨٠٠

٥٨٠٠

مستلزمات الانتاج : وحدة قروية ٤ × ١٣٠٠ = ٥٢٠٠

وحدة سكنية ١ × ١١٠٠ = ١١٠٠

٦٣٠٠

أن التكاليف الفعلية لعملية تهجير واسكان النوبيين لم تحدد بصورة نهائية دقيقة بعد ، فلا زالت الوزارة تنفذ الانشاءات التى اختصت بتنفيذها بمناطق الاسكان الجديدة حتى تاريخ اعداد هذا الكتاب .

اللجنة الدائمة للتهجير

أوردنا فيما سبق من فصول الخطوط الرئيسية لخطة تهجير اهالى النوبة ثم تناولنا بالتفصيل عمليات التخطيط والتنفيذ ، وتابعنا رحلة أول سفينة اقلت النوبيين من أولى قرى النوبة حتى اتمام رحلتهم واسكانهم « بدابود » بالنوبة الجديدة ، كما أشرنا الى المعونة الكاملة من جانب محافظة اسوان التى ذللت الكثير من الصعوبات ويسرت التنفيذ .

وقد توالى وصول وحدات النقل النهرى الى ميناء الشلال منذ بدء التنفيذ فى ١٨ اكتوبر ١٩٦٣ حاملة سكان قرى دابود والعلاقى وقرشة وكشتمنة غرب وكشتمنة شرق والسيالة والمحرقة حتى صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ بانشاء اللجنة الدائمة لتهجير اهالى النوبة التالى نصه :

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى توصيات لجنة تهجير أهالى بلاد النوبة المنعقدة فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٣ .

وعلى موافقة مجلس الرياسة :

أصدر القانون الآتى :

المادة الأولى

تنشأ لجنة دائمة لمشروع تهجير أهالى بلاد النوبة تتولى دراسة احتياجات المشروع ومباشرة تنفيذه .

وتشكل اللجنة على الوجه الآتى :

السيد/محافظ اسوان — رئيسا

« وكيل وزارة الاسكان والمرافق — عضوا

« وكيل وزارة الشئون الاجتماعية — «

السيد وكيل وزارة الاصلاح الزراعى عضوا
« وكيل وزارة التموين «
« وكيل وزارة الاشغال «
« رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاسكان والمبانى العامة «
« رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى «
« رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى «
« رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى «
« المدير العام المختص بوزارة الخزانة «
ممثل عن وزارة الحربية «

وتصدر قرارات وزارية من الوزراء المختصين بتعيين الوكلاء الممثلين للوزارات . ولرئيس اللجنة أن يدعو لحضور الجلسات ممثلين عن الوزارات او المؤسسات او الهيئات الأخرى وذلك عند عرض موضوعات خاصة بها ويعتبر الممثل عضوا فى اللجنة فى خصوص الموضوعات الداخلة فى اختصاصات الوزارة أو المؤسسة أو الهيئة التابع لها .

المادة الثانية

تكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة قبل جميع الوزارات والمؤسسات الممثلة فى اللجنة وذلك بعد اعتمادها من السيد رئيس المجلس التنفيذى .

المادة الثالثة

للجنة أن تقرر تفرغ أعضائها للعمل فى المشروع حسب الأحوال بطريق الندب .

المادة الرابعة

يكون للجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها السلطات الآتية :

١ – التعاقد المباشر مع شركات القطاع العام .

٢ – الترخيص فى التجاوز فى البنود بما لايزيد على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه « مائة الف جنيه » بشرط وجود وفر مقابل فى بند آخر من ذات الباب ويعرض ما يجاوز ذلك على السيد رئيس المجلس التنفيذى .

٣ – الترخيص فى زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالميزانية لأى عمل من الاعمال مقابل خفض مماثل فى التقدير الكلى لأعمال واعتمادات أخرى فى الباب ذاته .

٤ – منح بدل طبيعة العمل المقرر وبدل الاقامة والسكن المجانى للعاملين

فى مشروع التهجير واقتراح أى مزايا مادية او عينية اخرى لصالح العمل .

وعلى العموم تكون للجنة السلطات المخولة لوزراء الوزارات الممثلة بها فضلا عن السلطات المخولة لمجالس الادارة المحلية .

المادة الخامسة

يمثل محافظ أسوان اللجنة ويتولى الاشراف على العمليات التنفيذية للمشروع وله أن ينيب عنه غيره بقرارمنه فى الاشراف على الأعمال التنفيذية ويكون اعضاء اللجنة مسئولين أمام المحافظ كل فيما يخصه .

المادة السادسة

تجتمع اللجنة مرتين كل شهر على الاقل وذلك بدعوة من رئيسها .

المادة السابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٣٨٤ « ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ » .

جمال عبد الناصر

ومنذ صدور هذا القانون انضم لعضوية هذه اللجنة السيد / محمد صفوت وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد الذى كان يعمل منذ بدء العمل بالميدان وبدأت اللجنة فى ممارسة أعمالها حيث أضفت على التنفيذ سهولة ويسرا وسرعة بت كان يفتقر اليها ، واستمرت فى مباشرة اختصاصاتها فى دراسة احتياجات المشروع والاشراف على تنفيذه حتى انتهت عملية النقل والاسكان فى أواخر شهر يونية ١٩٦٤ .

الباب الخامس

الطريق إلى النوبة الجديدة

صعوبات التنفيذ والتغلب عليها

كان لابد وأن تواجهنا ابان عملية التهجير عدة صعوبات ولكن طول فترة الاعداد والدراسة نسبيا والذى أدى الى تقليب الأمور على جميع وجوهها وتقدير معظم احتمالاتها أدى بنا الى وضع التصورات الكفيلة بالتغلب على هذه الصعوبات .

فمن ذلك مثلا أنه كانت تصادفنا بعض الصعوبات أثناء توزيع بطاقات التهجير على أصحابها كغياب رب الأسرة أو وفاته ولم تكن مثل هذه الحالات لتحول أبدا بين بقية أفراد الأسرة وبين استلامهم بطاقة التهجير ارتكانا منا الى حقيقة انسانية مؤداها أن التعامل ليس فقط مع رب الأسرة وأن الأمر هنا ليس أمر فرد بعينه اذا تواجد كان كل التصرف واذا انتفى وجوده لسبب ما انتفى بالتالى كل تصرف ، كلا فالبطاقة ليست لفرد واحد بالمعنى الاجتماعى وانما هى لأسرة أولا وقبل كل شىء وما رب الأسرة من وجهة النظر الاجتماعية كذلك الا رمزا قابلا للتعديل حسب ما تقتضيه ظروف الموقف الانسانية .

وكذلك الأمر فى صرف مساعدات التغذية طوال الرحلة من المهجر القديم الى المهجر الجديد ، فلم يكن عدم التطابق بين عدد أفراد الأسرة الوارد بكشوف الصرف وبين الواقع الفعلى ابان الصرف ليحول دون صرف باقى استحقاقات أفراد الأسرة الآخرين وانما كانت القاعدة المتبعة فى هذا الصدد خصم قيمة نصيب الفرد المتغيب وصرف باقى قيمة المساعدة لمستحقيها .

وأثناء عملية تجميع الأهالى على المراسى المحددة ، وتجميع مواشيهم ومنقولاتهم ومهيآتهم لانزالها الى البواخر والصنادل المعدة لنقلهم من مراسيهم بالموطن القديم الى موانى الوصول صادفتنا بعض المتاعب . والحق يقال لقد كانت هذه الناحية بالذات هى أشق مراحل العملية وأكثرها حساسية باعتبارها لحظة الفراق الفعلى لأرض عاش النوبيون عليها أدهرا ولم يكن من المعقول طبعا أن نلغى من حسابنا كل صنوف الارتباطات العاطفية والتى تشكل أساسيات الانسان النوبى التى يراد التحكم فيها او تعديلها حتى تسير الأمور فى يسر وسهولة .

والواقع أننا كنا نحترم لحظة الفراق هذه بما يكتنفها من حواش وجدانية .

فليس فراق النوبى لأرضه هذه المرة فراق سفرة قصيرة او طويلة يؤوب بعدها المسافر الى حيث كان وليس هو بالذى يستعد لنزهة يهيىء لها نفسه بأقل الاحتياجات وايسرها وانما هى حياته كلها ينتقل بها من مستقره القديم منذ الأزل الى ارض جديدة يواجه فيها حياة هى الأخرى جديدة .

ذلك كان حسباننا الذى دارت فى فلكه كل تصرفاتنا ، ففى لحظات هذا الفراق المودع الى غير لقاء تكتسب الشخصية طابعا وجدانيا يختلف فى شدته وحدته عن لحظات الحياة العادية الرتيبة اذا يكتسب الانسان خلالها طابعا « جماعيا » حتى ليمكن القول بان ظاهرة « مركزية الذات » هى محور تصرفات النوبى ابان هذه اللحظات بمعنى انه لا يمثل نفسه فقط بل يمثل النوبة جميعا وأن كل القيم والمتواضعات تتمركز فيه وتتفرع بالتالى عنه وأن أى محاولة من جانب القائمين على العملية بأن هذا التصرف من جانبه غير لائق فهى محاولة ضد النوبة كلها واى تصرف من جانبه يريحه هو شخصيا هو تصرف فى صالح النوبة والنوبيين جميعا .

ومن هنا فقد كانت كل فترات الشحن والنزول الى البواخر والصنادل فترات ذات طابع زئبقى تكتسب الكلمات فيها مدلولات شتى فكلمة « شهل يا اخينا نزل عفشك » أو « شهل موعد قيام الباخرة قرب » قد لا تؤخذ على أنها صيغة من صيغ التنظيم لتوقيت العملية وسلامتها بل تؤخذ على انها صيغة من صيغ التحكم الادارى والوظائفى الذى طالما عانى النوبى منها كثيرا فى العهود البائدة . ومن ثم قد تحول الكلمة الموقف من أقصى السلامة الى اقصى المعاندة ولكنا كنا نؤثر عامل السلامة بتقديرنا دائما للحظات الوداع هذه .

هذا فضلا عن انه كانت هناك مواد غير مسموح بشحنها وانزالها الى البواخر كالأخشاب والأسقف والشبابيك باعتبارهم قد تقاضوا عنها تعويضا ، وكان اقناعهم بذلك أمرا بالغ المشقة بل اننا كنا نتغاضى فى حالات كثيرة اذا ما سمحت حمولة البواخر والصنادل بتوافر عامل « السلامة الملاحية » عن كثير من هذه الأمور بل وأكثر من هذا فقد كانت كل مهيآت النوبى وأمتعته تكتسب دلالة انسانية فى لحظات الوداع هذه . فارتطام طرد بأرضية عنبر الصندل وكأنه ارتطام جسم صاحبه وكسر آنية فخارية قديمة عفوا أو زلل قدم ماشية أو انزلاقها كفيل بأن يخلق موقفا تتوتر فيه الأعصاب بين اشفاق صاحبها عليها من ناحية وبين محاولة اقناع الحمالين بضرورة مراعاة مقتضى الحال فى هذا المجال .

وكثيرا ما صادفتنا صعوبات تتعلق بعدم ثبات موقع المراسى ابان فترتى بدء الخزن أمام خزان أسوان والاستعداد لمواجهة موسم الفيضان أيضا ، حيث كانت تتذبذب مناسيب المياه فى اليوم الواحد ارتفاعا وانخفاضا قد

يحول دون امكان الرسو الملاصق للشاطىء تماما أثناء فترة الاعداد للخزن او لانحسار المياه بعيدا عن المراسى أثناء الاستعداد لمواجهة موسم الفيضان . وقد واجهتنا هذه الصعوبات فى دابود وقرشة وارمنا وبلانة وعنيبة ، وقد تغلبنا عليها فى دابود وقرشة بالاستعانة بالمراكب الشراعية لنقل العفش والأثاث والمهيآت فى بعض المراسى الى البوخر والصنادل المعدة لذلك مما أدى الى ازدواج عملية النقل فى بعض الأحيان ، وذللناها فى ارمنا وعنيبة وبلانة بنقل المنقولات اولا من معظم المراسى قبل نقل الأهالى وذلك فى حالة السماح بالرسو المناسب او تجميع المنقولات لأكثر من نجع فى مرسى مناسب .

ولم يكن الأمر وقفا فقط على الصعوبات أثناء الشحن والانزال الى البواخر وأثناء الرحلة النهرية ، بل لقد اعترضتنا بعض الصعوبات فى موانى الوصول سواء بميناء الشلال أو بميناء السد العالى شرق والسد العالى غرب ، فمن ذلك مثلا ان كمية المنقولات فى بعض الأحيان كانت تزيد عن امكان انهاء تحميلها فى وضح النهار وكنا نستعين على شحنها فى اللوريات والمقطورات باضاءة ميناء الشلال ليلا بالكلوبات والأنوار الكاشفة لعربات النقل أيضا لعدم وجود الاضاءة الكهربائية بمحطة وميناء الشلال ، وقد استتبع ذلك أيضا امتداد فترة عمل موظفى لجان الاستقبال الى ساعة متأخرة من الليل أو تقسيم العمل بين موظفيها الى فترتين صباحية ومسائية ، بل لقد استدعى الأمر خلال شهر أبريل ١٩٦٤ الى استخدام الموانى الثلاثة وتخصيص ثلاثة لجان استقبال للعمل بكل ميناء ، ذلك أن برنامج النقل فى هذا الشهر بالذات كان حافلا حقا فقد تم خلاله نقل ١٣ بلدة أى ما يقرب من ١/٣ مجموع بلاد النوبة تقريبا مما أدى الى تكدس العفش والمنقولات بالموانى الثلاثة لزيادة الكميات المنقولة عن امكان انهاء تحميلها فى يوم وصولها فضلا عن عدم امكان الضغط على السائقين أكثر من اللازم تقديرا لأقصى احتمالات الجهد البشرى فقد كانت النقلة الواحدة الى منطقة التهجير بكوم أمبو تستغرق مسافة ١٥٠ كيلو مترا فى المتوسط ذهابا وايابا وقد كان متوسط النقلات للسائق الواحد ثلاث نقلات يوميا وقد أمكن التغلب على هذه العقبة بالاستعانة بعربات شركة النيل للطرق الصحراوية وخاصة أثناء فترة عيد الأضحى التىاقترنت بأزمة أخرى مماثلة فى الحمالين الذين رأوا أن من حقهم اراحة أجسامهم خلال أيام العيد مما ادى بنا الى طرق كل السبل الممكنة للبحث عند مختلف المقاولين وبأجور غير معقولة عن الحمالين خلال هذه الفترة وفترات لاحقة عليها كذلك ، ثم جاءت أيضا فترة الاستعداد لتحويل مجرى النيل والتى استحال منذ بدايتها حتى آخر أيام عملية التهجير الوصول الى ميناء الشلال الذى يتسع لتفريغ اكبر كمية ممكنة من المنقولات وقصر الوصول على مينائى السد العالى شرق وغرب حيث حيز التفريغ محدود مما أدى فى بعض الأحيان الى عدم تفريغ

بعض البواخر فى مواعيدها وبالتالى أدى الى تعديلات طفيفة فى جدول التحركات ولكن فى حدود التاريخ المحدد لانهاء العملية .

وفى الاسكان ايضا بالمهجر الجديد نهضت امامنا مشكلات منها ان بعض القرى لم تكن مبانيها قد استكملت عن آخرها حتى لحظة وصول المهجرين اليها مما كان يلقى على عاتقنا عبء التوعية الكاملة ومحاولة اسكان بعض الاسر بصفة مؤقتة طبعا لدى بعض اقاربهم وذويهم ممن سبقوهم اليها او اسكانهم بالمساكن الاحتياطية الشاغرة بقرى اخرى لحين الانتهاء من اتمام بناء مساكنهم الخاصة كما حدث فى بلدتى السنقارى والدر حيث تم اسكان معظمهم بصفة مؤقتة بالمساكن الشاغرة بناحية الامبركاب وقد تم اخيرا اسكانهم فى قراهم ومساكنهم الأصلية .

وقد تكون المرافق فى احدى القرى لم تستكمل بعد كالمدارس مثلا او مكاتب البريد فكنا نعمل من جانبنا على تيسير تأدية هذه الخدمات بتخصيص بعض المساكن لهذا الغرض لحين الانتهاء من اقامة منشآتها كما استدعى الأمر فى مجموعة كلابشة بالذات أن خصص حوالى ١٢ مسكنا كقسم داخلى لمبيت طلبة مدرسة كلابشة الاعدادية وهيئة التدريس واسرهم كما خصصت بعض المنازل لرجال الأمن كذلك لحين بناء مرافق الأمن بمستلزماتها السكنية كما خصصت بعض المساكن كمقار للجمعيات التعاونية لحين الانتهاء من اقامة السوق بالقرية كما حدث فى ناحية مصمص مثلا .

وثمة صعوبات أخرى كانت تتعلق بامكانيات العمل نفسه ، فمن ذلك انه تيسيرا لحسن سير العمل فقد استأجرت الادارة « الأتوبيس العائم » من هيئة قناة السويس كوسيلة مواصلات ومبيت للسادة موظفى لجان التهجير بالاضافة الى عائمتين آخرتين كانتا تحت تصرف الادارة ولكن تحويل مجرى النيل ادى الى ضرورة التخلى عن الأتوبيس العائم حتى لا يحتجز خلف السد ومن ثم أدى الأمر ببعض اللجان أن تكون بدون وسيلة مواصلات أو مبيت وكانت تزاول عملها وتؤدى واجبها رغم ذلك على الوجه الأكمل .

تهجير المصريين المقيمين بوادى حلفا

حين اوشكت عملية تهجير اهالى بلاد النوبة ونقلهم من موطنهم القديم الى قراهم الجديدة بكوم امبو واسنا على الانتهاء وفى الوقت التى كانت تجرى خلاله برزت الى حيز الوجود مشكلة أخرى . ذلك أن اتفاقية المياه المبرمة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان بخصوص انشاء السد العالى ترتب عليها غرق منطقة حلفا بالسودان وتقرر تهجير أهلها واستيطانهم بمنطقة خشم القربة وقد كانت منطقة حلفا تضم مصريين اقاموا بها منذ فترات متفاوتة ومن ثم فقد كان أمرهم محل بحث خاصة وقد أبدى معظمهم الرغبة فى العودة الى الجمهورية العربية المتحدة .

ولما كانت القوانين والقرارات المنظمة لعملية تهجير اهالى بلاد النوبة لم تتعرض لهذه الحالة فقد تمت اتصالات عديدة بين وزارة الخارجية المصرية والجهات السودانية فى هذا الشأن .

وبعد هذه الاتصالات والمشاورات صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٤ على النحو الآتى :

قرار السيد رئيس الوزراء
رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور الصادر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤
وعلى القرار رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢
وعلى القرار رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما عرضه السيد وزير الخارجية

قــرر

مادة أولى ـ تشكل لجنة من :

العقيد عبد السلام فوزى رئيس قسم الجنسية بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية والرائد كمال اسماعيل رئيس قسم جوازات أسوان ومندوب قضائى من مجلس الدولة شعبة الرأى لوزارة الداخلية ومندوب من وزارة الشئون الاجتماعية ومندوب من وزارة الاسكان وينضم اليهم أحد أعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى الخرطوم او أحد أعضاء القنصلية العامة للجمهورية فى بور سودان .

مادة ثانية ـ توفد اللجنة فورا الى الخرطوم لاجراء حصر شامل للمواطنين المصريين المقيمين فى وادى حلفا والمناطق المحيطة بها والتى

ستغمرها مياه السد العالى ، والتثبت من جنسيتهم على ضوء احكام قوانين الجنسية المصرية السودانية مع تحديد الاسر والأفراد ومهن اربابها واسماء بلادهم الأصلية والوقوف على رغباتهم من حيث البقاء او العودة الى وطنهم

مادة ثالثة — تتولى اللجنة الدائمة لمشروع تهجير اهالى النوبة المنشأة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٦٣ اتخاذ الاجراءات اللازمة ، على ضوء التقرير الذى ستقدمه اللجنة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القرار بالنسبة لنقل من يود من هؤلاء المواطنين العودة الى اراضى الجمهورية العربية المتحدة واعانتهم واسكانهم .

مادة رابعة — تتولى كل جهة مصاريف انتقال وبدل السفر المستحقة لمندوبها .

مادة خامسة — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ٨٣ (٢ مايو سنة ٦٤)

على صبرى

البحوث الميدانية :

ولما كان قرار السيد رئيس الوزراء قد تضمن فى مادته الثانية ايفاد اللجنة المشار اليها فورا الى الخرطوم للبدء فى تنفيذ مهمتها فقد سافر أعضاء اللجنة الى الخرطوم فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ حيث بداوا فور وصولهم الاتصال بسفارة الجمهورية العربية المتحدة حيث تم بحث الموضوع وأجريت عدة اتصالات بالمسئولين بالجوازات والجنسية السودانية وشرعت اللجنة فيما يلى :

(أ) تحديد منطقة العمل :

وتنفيذا لذلك حددت اللجنة دائرة عملها بمدينة حلفا والمناطق المحيطة بها والتى ستغمرها مياه السد العالى بالمنطقة الممتدة الى الجنوب من حدود الجمهورية العربية المتحدة الجنوبية حتى ناحية « دال » الواقعة الى الجنوب على مسافة تبلغ حوالى ١٧٠ كيلو مترا وتضم هذه المنطقة مدينة حلفا والقرى التالية :

فرس شرق ، فرس غرب ، سارة شرق ، سارة غرب ، دبيرة ، اشكيت ، دبروسة ، ارقين ، عنقش ، حلفا دغيم ، جمى ، سدس ، كاجنارتى ، سمنة ، دوشاب ، مكى الناصر ، اقمة ، عكاشة ، شركمتو ، دال .

(ب) اجراءات اثبات الجنسية :

وقد بدأت اللجنة عملها بالتثبت من جنسية المواطنين الذين تقدموا اليها وذلك عن طريق استيفاء نموذج معين ، فمن تثبت جنسيته المصرية منهم سلمته اللجنة شهادة مطبوعة تثبت ذلك وعليها صورته وصور افراد اسرته المقيمين معتمدة بختم الدولة .

(ج) البحث الاجتماعى ونتائجه :

وما ان انتهت اللجنة من اجراءات الجنسية حتى تحددت عينة البحث الاجتماعى وحالاته وقد اعدت الادارة استمارة لهذا الغرض تضمنت بياناتها اسم رب الأسرة والسن والمهنة ومحل الاقامة فى السودان — ومدة الاقامة — الملكية البنائية وقيمة التعويض المنصرف ونوعه ملكية الماشية موزعة حسب النوع — الممتلكات الأخرى غير الاثاث — الموطن الأصلى ويشمل القرية والمركز والمحافظة — ملكية المساكن والأراضى الزراعية بالموطن الأصلى . واسماء افراد الأسرة وعمر كل منهم وصلته برب الأسرة ومهنته . عدد افراد الأسرة الراغبة فى العودة الى الجمهورية العربية المتحدة من عدمه . وفيما يلى نتائج هذا البحث .

١ — بلغ عدد الأسر التى ثبتت جنسيتها المصرية وسلمت شهادات وسجلت بالاستمارات ٥١٢ أسرة .

٢ — تنقسم هذه الأسر الى ثلاث انواع :

(أ) أسر ترغب فى العودة الى الجمهورية العربية المتحدة على ان تقوم الدولة بنقلها بأثاثاتها ومهيئاتها وماشيتها واسكانها ورعايتها .

(ب) أسر ترغب فى العودة الى قراها الأصلية او نواحى أخرى بالجمهورية العربية المتحدة فقط دون اسكان ترافقها ماشيتها وأثاثاتها ومهيئاتها .

(ج) أسر ترغب فى البقاء بجمهورية السودان .

وفيما يلى نتائج تبويب وتفريغ اهم البيانات الخاصة بكل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث .

اولا — الأسر الراغبة فى العودة وتطلب الاسكان والرعاية :

بلغ مجموع هذه الأسر ٣١٠ اسرة وفيما يلى اهم البيانات الخاصة بها

١ – التوزيع حسب المهن الأساسية للأسرة

اسرة تعمل بالزراعة	اسرة لها مهن اخرى	اسرة لا تعمل	المجموع
٢٥٨	٤٧	٥	٣١٠

ويتضح ان نسبة العاملين منهم بالزراعة ٨٣ ٪

٢ – توزيع الأسر حسب مجموع أفرادها المقيمين

اسرة من ١	اسرة من ٢	اسرة من ٣	اسرة من ٤	اسرة من ٥	اسرة من ٦	اسرة من ٧	اسرة من ٨	اسرة من ٩	اسرة من ١٠	اسرة من ١١	اسرة من ١٢	اسرة من ١٣	المجموع
٢٤٠	٣٧	٣٧	٤٠	٣٢	٣١	٣٧	٣٤	١٥	١٠	٢	—	١	٣١٠

٣ – ملكية المواشى حسب النوع والممتلكات المنقولة الأخرى

ابقار	حمير	ماعز	خراف	جمال	جملة الماشية	منقولات اخرى	
						العدد	النوع
٣٤٤	٢٢٦	٣٨٠	٢٧٠	٨٨	١٣٣٨	١٤	٣ تاكسى ٩ عربة كارو ٢ حصان

وكانت هذه الماشية عرضة للزيادة بسبب عدة عوامل منها تصفية المشاركات فيها بين المصريين والسودانيين .

٤ – الملكية البنائية بالسودان والتعويض المنصرف بالجنيه

الملكية البنائية					التعويض بالجنيه										
منازل	وحصص عفش	منازل بخشم القرية	لا تملك	الجملة	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	١٠٠	١١٠	١٥٠ فاكثر
١٢	١٦٧	٢	١٢٩	٣١٠	١٢	٤١	٣٥	١٦	٩	١	١	١	١	١	٥

اسرة لا تملك	اسرة لم تصرف	الجملة
١٢٩	٥٨	٣١٠

ثانيا – الأسر الراغبة فى العودة فقط دون اسكان .

وقد بلغ مجموعها ١١٤ اسرة والجدول التالى يبين مجموعها حسب المهن

زراعة	مهن أخرى	لا عمل	المجموع
٣٦	٥٧	٣١	١١٤

ثالثا – اسر ترغب فى البقاء بجمهورية السودان ، وقد بلغ مجموعها ٨٨ اسرة كالآتى :

عدد

٦٨ اسرة ترغب فى الرحيل الى خشم القرية للعمل بالزراعة .

٢٠ اسرة ترغب فى الرحيل الى جهات مختلفة بجمهورية السودان للعمل بها .

الاعداد للنقل :

لما كان الاعداد لعمليات نقل المهجرين وتنفيذها قد اوكل للجنة الدائمة للتهجير فقد كلفت اللجنة به وزارة الشئون الاجتماعية فسافر السيد المدير العام وبرفقته لجنة من الموظفين للقيام بعملية التهجير والاشراف بعد ان دبرت الاعتمادات المالية اللازمة له من ميزانية التهجير ولصرف المساعدات اللازمة للأهالى وتسليم كل اسرة بطاقة أسرية موضح بها اسم رب الأسرة وعدد افرادها الذكور والاناث وملكيتها من الماشية حسب نوعها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة اليها وتجميع المواطنين من قراهم المختلفة ونقلهم حتى ميناء حلفا حيث البواخر المعدة لنقلهم .

النقل النهرى :

بعد اتمام جميع هذه الاجراءات غادرت وحدات النقل النهرى ميناء حلفا طبقا للآتى :

١ – الفوج الأول ويضم الباخرتين ابيدوس والاقصر وصندلين للمواشى والمنقولات وقد غادر حلفا يوم ١٩٦٤/٦/٢٥ ووصل الى ميناء السد العالى شرق باسوان مساء يوم ١٩٦٤/٦/٢٧

٢ – الفوج الثانى ويضم خمسة وحدات سودانية والباخرتين جمال وأسوان وصندلين وقد غادر حلفا يوم ١٩٦٤/٦/٢٧ ووصل الى ميناء السد العالى شرق مساء ١٩٦٤/٦/٣٠ .

النقل البرى :

وما أن وصلت الأفواج الى ميناء السد العالى شرق حتى كانت الأوتوبيسات واللوريات معدة لنقلهم وامتعتهم ومواشيهم الى محطة الشلال ولما كان معظم المهجرين متجهين الى اسنا فقد اعد قطاران مخصوصان للركاب ملحق بهما عربات للبضاعة وأخرى للحيوانات قاما بنقل الأهالى ومنقولاتهم وحيواناتهم الى اسنا حيث كانت هناك أتوبيسات أخرى ولوريات لنقلهم الى القرية رقم ٤ باسنا أما المهجرين المسافرون الى جهات أخرى فقد سلمت لكل منهم استمارة سفر للركاب وأخرى للبضاعة حيث سافروا الى الجهات الراغبين فيها .

وقد بلغ عدد الأسر الوافدة من حلفا ٤١٥ أسرة تضم ٢٠٣٥ فردا سافر منهم الى اسنا ٣٠٥ أسرة تضم ١٥٣٣ فردا كما نقل عدد ١٥ أسرة الى منطقة التهجير بكوم امبو لاسكانهم ببلانة والمالكى اما باقى الأسر وعددها ٩٥ أسرة تضم ٤٣٧ فردا فقد سافر معظمهم الى قراهم الأصلية والبعض الآخر استقر بأسوان .

المساعدات :

وبناء على قرار اللجنة الدائمة للتهجير ترتيبا على المذكرة المقدمة من السيد مدير عام الادارة فقد تم صرف مساعدات حزم وتجهيز ومساعدات للأسر المحتاجة بلغت جملتها ١٧٤١ جنيها و ٥٠٠ مليم وذلك لمعاونة الأسر فى المعيشة حتى تتمكن من تدبير امورها .

وقد صدر القرار الوزارى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ (والذى سيرد الكلام عنه فيما بعد) منظما لعملية صرف مساعدات الاعاشة بالنسبة لمن تم اسكانهم منهم بالقرية رقم ٤ بمنطقة الاصلاح الزراعى باسنا .

الماشية :

بلغ عدد المواشى والحيوانات التى تم نقلها من حلفا على الوحدات النهرية المختلفة ١٦٣١ تفصيلها كالآتى :

ابقار	حمير	ضان	ماعز	جمال	خيول
٤٣٢	٢٩٨	٢٥١	٥٥٦	٨١	٣١

وقد حجزت بالمحجر البيطرى بالشلال حيث تم وزنها وتدوين مواصفاتها وتسليم أصحابها ايصالات عنها لحين محاسبتهم عليها عدا الجمال فقد شحن منها الى اسنا ٦١ جملا لتسليمها لأصحابها مباشرة هناك والباقى ٢٠ جملا سلمت لأصحابها بأسوان .

الرعاية الاجتماعية :

تقوم الادارة حاليا بصرف مساعدات الاعاشة لهم طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ اسوة بباقى المهجرين من ابناء النوبة كما يجرى اقامة المبانى الخاصة بمقر الوحدة الاجتماعية بمنطقة التهجير باسنا التى يزاول اخصائيو الادارة المقيمين حاليا فيها نشاطهم فى خدمة المواطنين .

كما تحملت الادارة فرق سعر العملة على المبالغ الخاصة بهم والتى حولت لهم من السودان . وبذلك اضيفت عملية تهجير المصريين الذين كانوا يقيمون بوادى حلفا الى عملية التهجير الأصلية للنوبيين واصبحت العمليتان كلا متكاملا من ناحية المواجهة الفنية لعملية التنمية لهؤلاء المواطنين .

تعديل القرار الوزارى ١٠٧ لسنة ١٩٦٣

الخاص بمساعدات الاعاشة

مبررات تعديل القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ :

صدر القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٥ منظما لقواعد واجراءات صرف مساعدات الاعاشة لمهاجرى النوبة لمواجهة الاحتياجات والأوضاع الجديدة للنوبيين عند نقلهم من موطنهم القديم الى الموطن الجديد وأثناء استقرارهم بهذا الموطن ايضا ولما كانت عملية التهجير قد بدأت فى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٣ فان فترة العمل بأحكام هذا القرار تنتهى طبقا لنصه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

ولما كانت الظروف المعيشية والاقتصادية للمهاجرين لم تتغير حيث لم يتم بعد انشاء المصانع التى تضمنتها خطة التنمية لهذا المجتمع مع ثبات معدل الاحتياجات المعيشية للمواطنين منذ بدء تهجيرهم حتى الآن وعدم وجود الموارد الثابتة الكفيلة بتغطية هذه الاحتياجات الأمر الذى حدا بالدولة الى ادراج مبلغ ٣٨٤ الف جنيه للاعانات والمساعدات بميزانية التهجير للعام المالى الحالى ٦٥/٦٤ لاستمرار صرف المساعدات مما يستلزم استصدار قرار ينظم عملية صرف المساعدات للفترة التالية لانتهاء العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ (والسابق الاشارة اليه فى الفصول السابقة) .

ولما كانت الادارة العامة للتهجير قد قامت بناء على تكليف من اللجنة الدائمة للتهجير بنقل المصريين المقيمين بوادى حلفا بجمهورية السودان والتى ستغمر مساكنهم وأراضيهم بالمياه نتيجة لتنفيذ السد العالى ، وقد تم اسكان معظمهم بالقرية رقم ٤ بمنطقة الاصلاح الزراعى باسنا باعتبار أن عملية تهجيرهم واسكانهم واعاشتهم عملية متممة لتهجير النوبيين ، وقد صرفت لهم مساعدات بناء على قرار من اللجنة الدائمة للتهجير .

ولما كانوا قد تعرضوا لنفس الظروف التى تعرض لها النوبيون من ترك موطن استقرارهم الذى يعيشون به ، بل ويتعرضون الآن لنفس الظروف بموطنهم الجديد باسنا حيث لم يتم بعد استصلاح الأراضى التى ستمنح لهم ، فضلا عن عدم توافر فرص العمل الأخرى بالنسبة لهم مما يستلزم بالتالى تقديم المساعدات لهم حتى تؤتى أراضيهم ثمارها ، خاصة وان القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ لم يشمل هذه الفئة من المهاجرين الذين لم تنشأ مشكلتهم الا فى اواخر عملية التهجير وبعد صدور القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ بعدة شهور .

لهذا فقد أعدت الادارة العامة للتهجير مشروع قرار وزارى آخر للعمل

به وفقا للأوضاع الجديدة نص فى مادته الاولى على ان تصرف مساعدة للمهاجرين من اهالى بلاد النوبة والمهاجرين المصريين من اهالى وادى حلفا بسبب تنفيذ السد العالى لانفاقها فى المعيشة بالقرى الجديدة بواقع جنيهين ونصف جنيه شهريا لمتولى شئون الأسرة يضاف اليها مبلغ ٥٠٠ مليم شهريا لكل فرد مقيم معها قبل التهجير ولا يتجاوز ما يصرف للأسرة شهريا عن خمسة جنيهات ويجوز زيادة قيمة المساعدة بما لا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها فى الحالتين الآتيتين :

(أ) الأسرة التى يثبت أن دخلها فى المنطقة المهاجر منها كان يجاوز عشرة جنيهات شهريا .

(ب) الأسرة التى لديها حيوانات وطيور تحتاج الى تغذية .

وتتفق هذه المادة مع ما جاء بالقرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ من احكام الا فيما يختص :

(أ) بنصيب متولى شئون الأسرة من الاعاشة فقد رؤى زيادته من جنيهين شهريا الى جنيهين ونصف جنيه شهريا وذلك تمشيا مع روح القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ التى قضت بزيادة معاش الضمان ، لمواجهة الواقع الفعلى للظروف المعيشية فى المجتمع الاشتراكى .

(ب) كما رؤى الاستغناء فى المادة الاولى من القرار المقترح عما ورد فى البندين الأول والثانى من المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الذين ينصان على صرف مساعدة التجهيز والتغذية أثناء فترة نقل المهاجرين وذلك لزوال دواعى النص عليهما بعد انتهاء عملية نقل المهاجرين .

(جـ) كما رؤى رفع الخصم من المساعدة الناتج عن تربية الدواجن تمشيا مع التعديل الذى أدخل على قانون الضمان الاجتماعى الجديد .

(د) ونص فى القرار المقترح على تتبع الحالات مرة على الأقل كل سنة لتعديل المساعدة بما يتمشى مع احكامه .

(هـ) كما ابقيت المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ كما هى دون تعديل لعدم وجود ما يستدعى تعديلها .

هذا وقد تحددت مدة العمل بالقرار الجديد بسنة واحدة اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٦٤ .

وقد اعتمدت السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية القرار الجديد بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٦ وصدر على النحو التالى :

قرار وزارى

رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٦

بيان قواعد واجراءات صرف المساعدات والاعانات للمهاجرين من اهالى بلاد النوبة والمصريين من أهالى وادى حلفا بسبب تنفيذ السد العالى

وزيرة الشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ٦٤/٦٥ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٥ ببيان قواعد واجراءات صرف المساعدات والاعانات للمهجرين من اهالى النوبة بسبب تنفيذ السد العالى .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قــررت

مادة ١ — تصرف مساعدات للمهجرين من اهالى بلاد النوبة وللمهجرين المصريين من اهالى وادى حلفا بسبب تنفيذ السد العالى لانفاقها فى شئون المعيشة بالقرى الجديدة .

مادة ٢ — تصرف المساعدات المشار اليها فى المادة السابقة بواقع جنيهين وخمسمائة مليم شهريا لمتولى شئون الأسرة يضاف اليها خمسمائة مليم شهريا لكل فرد مقيم معها قبل التهجير ولا يجاوز كل ما يصرف للأسرة شهريا خمسة جنيهات .

مادة ٣ — يجوز زيادة المساعدة فى حدود ٥٠ ٪ من قيمتها بناء على اقتراح الادارة العامة المؤقتة للتهجير وبعد موافقة وكيل الوزارة المختص فى الحالتين الآتيتين :

(أ) الأسرة التى يثبت أن دخلها فى المنطقة المهاجر منها كان يجاوز عشرة جنيهات شهريا .

(ب) الأسرة التى لديها حيوانات تحتاج الى تغذية .

مادة ٤ — يكون صرف المساعدات على النحو الآتى :

(أ) الأسرة التى انقطع دخلها نتيجة الهجرة تصرف لها المساعدة بالكامل.

(ب) الأسرة التى يقل دخلها عن قيمة المساعدة ، يستبعد الدخل من قيمة المساعدة .

(جـ) الأسرة التى يعادل مجموع دخلها قيمة المساعدة المستحقة او يجاوزها ولا يبلغ ضعف قيمتها يصرف اليها ٥٠ ٪ من قيمة المساعدة المقررة.

(د) الأسرة التى يعادل مجموع دخلها ضعف قيمة المساعدة المقررة تلغى مساعدتها .

مادة ٥ — يراعى عند تحديد قيمة المساعدة ان يخصم منها كامل الدخل الذى مصدره اعانات نقدية أو ممتلكات أو نفقة ، أما ماعدا ذلك من دخول ككسب العمل والصناعات المنزلية فلا يخصم من المساعدة الا ما يعادل ٣٠ ٪ من هذه الدخول ، ولا يخصم شيء من الدخل الذى مصدره تربية الدواجن .

واذا قلت قيمة المساعدة المستحقة عن جنيه واحد شهريا رفعت الى هذه القيمة .

مادة ٦ — يجب تتبع حالات المهجرين بالوطن الجديد مرة واحدة على الأقل فى السنة ويكون هذا التتبع على الاستمارات المعدة لذلك .

مادة ٧ — يتولى صرف المساعدات مندوب الادارة العامة للتهجير بحضور العمدة او احد المشايخ ومندوب يمثل الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية .

مادة ٨ — يجب على كل رب اسرة او متولى شئونها أن يخطر الادارة العامة للتهجير أو أحد فروعها بأى تعديل أو تغيير يطرأ على حالتها يترتب عليه خفض قيمة المساعدة كوفاة أحد افرادها أو التحاقه بعمل أو حصولها على اى دخل من اى جهة كانت ، فاذا لم يقم بهذا الاخطار وجب ذلك على السلطات الادارية المحلية .

واذا ترتب على عدم الاخطار الحصول على مبالغ بدون وجه حق وجب استردادها خصما من المساعدات التى تصرف بعد ذلك ان وجدت .

مادة ٩ — اذا رفض رب الأسرة الالتحاق بعمل يرشح له ، يوقف صرف المساعدة ، واذا رفض أحد أفراد أسرته الالتحاق بعمل يوقف صرف نصيبه من المساعدة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به لمدة سنة ابتداء من أول سبتمبر ١٩٦٤ .

وزيرة الشئون الاجتماعية

الباب السادس

نظرة إلى المستقبل

التنمية المجتمعية والتكيف الاجتماعى بالنوبة الجديدة

اولا – التنمية المجتمعية والتكيف الاجتماعى لأهالى النوبة الجديدة :

بعد ان استقر أهالى النوبة فى موطنهم الجديد بكوم امبو واسنا وامتدادا لما سبق ان باشرته الادارة العامة للتهجير بالنوبة القديمة من الأعمال الاجتماعية للتمهيد للهجرة والتى تم ايضاحها فى فصول سابقة واستكمالا لما بدات مباشرته فى النوبة الجديدة من اعمال التنمية المجتمعية اثناء عملية التهجير وضعت خطتها الجديدة لتطوير المجتمع النوبى المستحدث بهدف تحقيق التكيف الاجتماعى لأهله على أحدث النظريات العلمية لعمليات النهوض بالمجتمع على النحو الآتى :

١ – استمرار صرف المساعدات النقدية والعينية للاهالى الى ان يتم استزراعهم للارض الموزعة عليهم ويجنوا ثمار ما غرسوا .

٢ – تدبير فرص العمل المؤقتة للأهالى عن طريق وضع برنامج قصير المدى لتشغيل الأيدى العاملة الى أن يتم استصلاح الاراضى وتوزيعها عليهم .

٣ – انشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات الريفية والبيئية تغطى المنطقة جميعها بغرض الابقاء على الصناعات الأهلية الرائجة وتطوير تلك التى قل الاقبال عليها وضعف تسويقها مستحدثة صناعات يسهل تسويقها ويحقق انتاجها أكبر دخل للأهالى يساعد على رفع المستوى الاقتصادى للمنطقة .

٤ – ادارة أربع وحدات اجتماعية قروية ووحدة سكنية بمدينة نصر بمنطقة التهجير بكوم امبو ووحدة اجتماعية بمنطقة التهجير باسنا .

٥ – معاونة الاهالى لاستكمال انشاء جمعيات الاصلاح الاجتماعى بحيث تغطى جميع المنطقة ليقوم الاهالى بخدمة انفسهم بأنفسهم تحقيقا لمبدأ المساعدة الذاتية وقصر اعمال موظفى الادارة على الارشاد والتوجه .

٦ – انشاء عدد من دور الحضانة لرعاية الاطفال حتى سن السادسة .

٧ – انشاء عدد من المشاغل لتعليم الفتيات أشغال التطريز والتفصيل والحياكة والغسل والكى وادارة المنزل ورعاية الطفل .

٨ – تعميم نظام الأسر المنتجة واختيار اعضائها وتسويق منتجاتها .

٩ – ادارة مراكز تنظيم الأسرة وتوزيع وسائل التنظيم وتنفيذ برامج التوعية الأسرية .

١٠ ـ متابعة تنفيذ الوزارات المختصة لدورها فى الوطن الجديد .

١١ ـ اختيار رائدات للقرى وتدريبهن على أعمال التنمية المجتمعية للاطلاع بها .

وحتى تسير هذه الخطة فى الطريق المرسوم لها وتحقق النجاح دون مشاكل قسمت الأعمال فى منطقة التهجير الى مجموعات متناسقة خصص لكل منهما قسم يشرف عليها وله مدير مسئول عنه وحدد لكل قسم اختصاصاته .

أولا ـ قسم الاعاشة : يختص بالآتى :

١ ـ مراجعة استمارات صرف المساعدات ومطابقتها على سجل قسم الاعاشة .

٢ ـ اصدار القرارات الخاصة بتعديل الربط واسقاطه .

٣ ـ اثبات التعلية بالامانات بالسجل والتأكد من تعلية المبالغ بالامانات بمعرفة الباحثين .

٤ ـ امساك سجل مبالغ الاعاشة المنصرفة بالنسبة للادارة وكل وحدة على حدة .

٥ ـ مراجعة الاحصائيات الواردة من الوحدات وتجميعها واستخراج احصائيات عامة عن نشاط الوحدات والادارة فيما يختص بأعمال الاعاشة .

٦ ـ زيارة الوحدات على فترات لتوجيه الباحثين بالوحدة وحل مايعترض العمل من مشاكل واثبات المخالفات ومراجعة جميع الأعمال وعمل جشنى للتأكد من صرف الاعتمادات لأصحابها وبنفس قيمتها .

ثانيا ـ قسم تنمية المجتمع ويختص بالآتى :

١ ـ مراجعة تقارير الباحثين والوحدات الخاصة بزيارة الجمعيات ومدى مطابقتها للقرارات .

٢ ـ مراجعة محاضر اجتماعات مجالس الادارة واتخاذ اجراءات اعتماد البنود التى تطابق اللوائح .

٣ ـ التأكد من قيام الباحثين بالسير فى عمليات التنمية المجتمعية حسب الأصول الفنية وتوجيههم فى حالة قصور العمل وزيارة الجمعيات والمشاغل ومراكز التدريب ودور الحضانة ومؤسسات النشاط الاجتماعى من فترة لاخرى .

٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعتماد مشروعات الميزانية السنوية للجمعيات بعد مراجعتها والتأكد من تطبيقها على النحو الوارد باللائحة وفى الأغراض المعتمدة لها المصروفات المختلفة .

٥ ـ دراسة كافة المشروعات المزمع تنفيذها لتقرير مدى تناسبها لاحتياجات البيئة واحتمالات نجاحها والسير فى خطوات تنفيذها .

٦ ـ التأكد من قيام الباحث بتوجيه وتنشيط الهيئات الادارية بالجمعيات ودعوتها للاجتماع فى حالة الضرورة .

٧ ـ معاونة رؤساء الوحدات والباحثين بها فى حل المشاكل التى تعترض العمل وتستدعى توجيه ومعاونة على مستوى أعلى .

٨ ـ مراجعة الاحصائيات الواردة من الوحدات وتجميعها واستخراج احصائيات عامة عن نشاط الوحدات فيما يختص بأعمال التنمية المختلفة .

٩ ـ مراجعة أعمال الباحثين فيما يختص بمشروع الأسر المنتجة ومتابعة مشروعاتها ومدى تحقيقها للفرض وكذلك المشاغل ومراكز التدريب ومؤسسات النشاط الاجتماعى .

١٠ ـ وضع البرامج الخاصة بتدريب القادة المحليين وتنمية العادات الحميدة والتخلص من العادات الضارة وبرامج معالجة مشاكل الفقر والجهل والمرض .

ثالثا ـ قسم الاشراف ويختص بالآتى :

١ ـ التفتيش المفاجىء على الوحدات .

٢ ـ التفتيش على جميع الأعمال الادارية والمالية للوحدة .

٣ ـ التفتيش على مدى تنفيذ الوحدات لما يرسل اليها من توجيهات وتعليمات من الاقسام المختلفة .

٤ ـ اعداد تقارير عن زيارة الوحدات واثبات خطوط سير الموظفين فى الوحدات ومطابقتها على التقارير الواردة من الوحدات والتأكد من قيامهم بالمأموريات المدونة فى خطوط السير .

٥ ـ تجميع جميع التقارير الخاصة بالاقسام المختلفة عن النشاط الشهرى واعداد الاحصائيات والرسوم البيانية الموضحة لهذا النشاط .

٦ ـ تولى أعمال العلاقات العامة وأعمال الاعلام عن النشاط القائم بمنطقة التهجير .

رابعا ـ الوحدات الاجتماعية للاعاشة والتنمية المجتمعية :

لما كانت الوحدات الاجتماعية هي حجر الزاوية في هذا التنظيم جميعه اذ على مدى الجهد الذي يبذله موظفوها يتوقف نجاح خطة الوزارة لعملية التنمية المجتمعية للوطن النوبي الجديد رأت الادارة أن تضع اختصاصاتها في شيء كبير من التوسع بحيث يشمل جميع نواحي العمل الاجتماعي .

ليكون امام كل عامل بالوحدة اختصاص محدد له مسئول عنه ولتكون هذه الاختصاصات الخطوط العريضة التي يبذل في اطارها جهده المبدع وفنه النابع من احساسه بانسانيته وتقديره العميق لأثر عمله النبيل في بناء امته الناهضة وفيما يلي هذه الاختصاصات : ـ

(ا) اختصاصات رئيس الوحدة :

١ ـ تولي أعمال انشائية .

٢ ـ الاشراف على أعمال الموظفين ومتابعتها وتوجيهم وتدريبهم على الاعمال المختلفة .

٣ ـ استقبال الزوار ومرافقتهم أثناء الزيارة وشرح عملية التنمية المجتمعية لهم .

٤ ـ يشترك مع الباحث الاجتماعي في تنفيذ :

(ا) برامج تنمية العادات الحميدة والتخلص من العادات الضارة.

(ب) برنامج شامل لمعالجة مشاكل الفقر والجهل والمرض في اطار متكامل منسق .

٥ ـ الاشراف على عملية استثارة اهتمامات الاهالي بمشاكلهم لمساعدة انفسهم بانفسهم تحقيقا لمبدأ المساعدة الذاتية للنهوض بالمجتمع .

٦ ـ متابعة تنفيذ الوزارات المختلفة لدورها في منطقة نشاط الوحدة والاتصال بالموظفين المحليين التابعين لهذه الجهات لحل ماقد يعترض الاهالي من مشاكل في نطاق هذه الجهات .

٧ ـ امساك سجل شكاوى وسجل الزيارات وسجل خطوط السير .

٨ ـ اعداد الاحصائيات والرسوم البيانية الموضحة لنشاط الوحدة في جميع الميادين .

٩ ـ اعداد تقارير شهرية عن نشاط الوحدة .

١٠ ـ اعداد خطوط السير الاسبوعية لموظفي الوحدة .

(ب) اختصاصات الباحث الاجتماعي بالنسبة للاعاشة :

١ ـ مراجعة استمارات الاعاشة ومطابقتها على السجل وصرفها وتعلية المتبقي منها دون صرف بالامانات واثباتها بالسجل .

٢ ـ متابعة أصحاب المساعدات للتخلص من عبئها واقتراح تعديل الربط او اسقاطه حسب الحالة .

٣ ـ اثبات قرارات التعديل والسقوط بسجل الاعاشة بالوحدة .

٤ ـ توجيه أصحاب الحالات القادرين على العمل اليه أو اثبات ما يترتب التوجيه من تعديلات .

٥ ـ يتولى امساك السجلات الخاصة بالمساعدات والاعاشة .

(ا) سجل مساعدات الاعاشة .

(ب) سجل حركة استمارات الصرف والشيكات والتعلية بالأمانات.

٦ ـ يشترك في عمليات صرف باقي التعويضات .

٧ ـ يشترك في عمليات تمليك المساكن والأراضي واسكان ما يخلو من مساكن وكذلك بالنسبة للمغتربين .

٨ ـ بحث الشكاوى والرد عليها وتفهيم اصحابها نتيجة البحث .

(ج) اختصاصات الباحث الاجتماعي بالنسبة للتنمية المجتمعية :

١ ـ تولي أعمال الأعلام والتوعية المجتمعية لاستثارة اهتمامات الأهالي بمشاكلهم لمساعدة انفسهم بانفسهم وذلك باستعمال مختلف الوسائل السمعية والبصرية .

٢ ـ التعرف على الأهالي واكتشاف القيادات المحلية واختيار أصحابها وتشجيعهم وتدريبهم وتوجيههم لتولي أعمال التنمية المجتمعية .

٣ ـ معاونة الأهالي بانشاء الجمعيات التعاونية وجمعيات النهوض بالمجتمع وجمعيات المشاغل ومراكز التدريب .

٤ ـ يتولى تنفيذ برامج تنمية العادات الحميدة والتخلص من العادات الضارة وبرامج معالجة مشاكل الفقر والجهل والمرض ويركز اهتمامه على مشروع معين الى أن يتم تحقيقه ويشجع الأهالي على متابعة العمليات المجتمعية .

٥ ـ يتولى برامج الترفيه واقامة الاحتفالات العامة والقومية والدينية والمسابقات الهادفة .

٦ – يتولى اقامة المعارض المحلية لمنتجات البيئة ويشرف على تسويقها ويشترك فى المعارض الاقليمية والعامة

٧ – يقوم باعداد رحلات ترفيهية وتعليمية وثقافية والاشتراك فى المعسكرات الصيفية لأفراد المجتمع .

٨ – استغلال خامات البيئة فى الصناعات المنزلية والأسر المنتجة بعد اختبارها والاشراف على المشاغل ومراكز التدريب .

٩ – توجيه الأهالى الى انشاء دور الحضانة وملاعب الأطفال والاشراف عليها بعد انشائها .

١٠ – العناية بشئون الطفولة والأسرة وتوجيه الأهالى للاستفادة من وحدات تنظيم النسل ووحدات رعاية الحوامل والوالدات والمجموعات الصحية .

١١ – رعاية شئون الأسرة والاشتراك فى حل المشاكل الأسرية والمعاونة فى القضاء على أسباب المنازعات العائلية وتقوية الروابط الأسرية .

١٢ – توجيه الجمعيات فى عمليات جمع المساعدات وتوزيعها للفقراء وتكفين الموتى وجميع اعمال البر الأخرى .

١٣ – توجيه الجمعيات للقيام بخدمات المصالحات بين الأسر والقضاء على المنازعات القبلية وتقوية روابط المحبة بين الأسر وبعضها .

١٤ – توجيه الجمعيات لانشاء مكتبات ثقافية مزودة بالكتب والمجلات والصحف ـ والمصحف المرتل والراديو والتليفزيون .

١٥ – المعاونة فى مكافحة الأمية وتعليم الكبار وتحفيظ القرآن ونشر الوعى الدينى وتنظيم المحاضرات الثقافية والدينية والاجتماعية وتوجيه أئمة المساجد لمعالجة مشاكل المجتمع والتوعية وتبصير الأهالى فى مختلف شئون الحياة . وذلك فيما يلقون من خطب منبرية واجتماعاتهم مع الأهالى .

١٦ – يعطى اهتماما خاصا لناحية النظافة فى المنازل والطرقات وينظم وسائل التخلص من القمامة بهدف الوقاية من الأمراض .

١٧ – يعد تقارير بزيارة الجمعيات والتقارير النصف شهرية عن اعماله ونشاطه .

(د) اختصاصات سكرتير الوحدة :

١ – تحرير استمارات صرف الاعاشة وتسديد السجل عن الشهر الذى تحررت عنه الاستمارة .

٢ – امساك دفتر الصادر والوارد واستلام البريد وتصدير الخطابات وحفظ الملفات .

٣ – امساك دفتر السلفة المستديمة للوحدة .

٤ – استلام عهدة الوحدة وتولى جميع الأعمال المخزنية الخاصة بها .

٥ – تولى جميع الأعمال الكتابية للوحدة .

(هـ) اختصاصات مدرسة الأشغال (بمركز تدريب أو مشغل أو وحدة اجتماعية) :

١ – استثارة وعى الأهالى بالاشتراك بمراكز التدريب والاستفادة بمشروع الأسر المنتجة واختيار أعضائها والفتيات اللاتى سيلحقن بالمركز .

٢ – اختيار المدربات ويجب أن يعتمد على الصفات الشخصية لهن وتعليمهن وثقافتهن العامة والمهنية وفرص النمو المهنى والفنى عندهن .

٣ – يجب ان تعطى المدربات مقررات فى التغذية وادارة المنزل والغسل والكى وأعمال التريكو وصناعة الملابس ورفيها وأشغال الابرة ورعاية الطفل والتجميل وان يشمل التدريب .

(أ) مجالات التربية النسوية .

(ب) مجالات التربية الفنية .

(ج) مجالات التربية الزراعية .

٤ – انشاء ومسك سجل العهد والمنتجات وبيان المبيعات وصرف المكافآت للمدربات ومتابعة مشغولات الأسر المنتجة وتوجيهها لتحسين انتاجها والمعاونة فى تصريف المنتجات وتقدير أسعارها .

٥ – اعداد تقارير عن نشاطها فيما يختص بعدد المدربات وكمية الخامة المصنعة وكميات الانتاج ... الخ مما يوضح تقدم العمل وانتظامه .

٦ – اعداد خطوط سير عملها واعتمادها والمرور على مراكز التدريب والمشاغل والأسر المنتجة وتحدد طبيعة عمل كل مدرسة بالمشغل أو المركز او الوحدة ما يناسبها من الاختصاصات الموضحة اعلاه .

وفى اطار هذا التنظيم بدات عملية التنمية المجتمعية والتكيف الاجتماعى لأهالى بلاد النوبة تسير فى طريقها الطبيعى بعد ان رصدت الدولة الاعتمادات المالية اللازمة لها بميزانية وزارة الشئون للعام المالى ١٩٦٥/٦٤

وفى خلال المدة البسيطة الماضية من نهاية التهجير فى يونيو ٦٤ حتى اعداد هذا الكتاب باشرت ١٥ جمعية اصلاح اجتماعى عملها فى المنطقة كما بدات الوحدات الاجتماعية فى العمل واستمر صرف مساعدات الاعاشة وتابعت المشاغل عملها وباشرت الأسر المنتجة نشاطها وتدريبها وعرضت منتجاتها فى اكثر من معرض عام كما جارى تأثيث مراكز التدريب العشرة وانشاء دور الحضانة ومراكز تنظيم الأسرة وبالرغم مما يصادف العمل الاجتماعى من عقبات خارجة عن ارادة القائمين به (تكمن فى تأخر استصلاح الاراضى وفى الاعداد الهائلة من الشكاوى للحصول على مساكن اكبر والطموح الشديد لدى الاهالى لانجاز جميع اعمال الرصف والتنسيق ومرافق الخدمات العامة فورا) فان الأمل كبير فى اكتمال مرافق الخدمات الاجتماعية فى هذا العام وازدياد كفايتها على مدى الأيام .

ثانيا – مبادىء تنمية المجتمعات المحلية وخطط الوزارة لعملية التهجير والتوطين :

اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة تقريرا تضمن دراسة شاملة لموضوع تنمية المجتمعات المحلية حوت كثيرا من المبادىء الأساسية الواجب مراعاتها عند القيام بهذه العمليات لتكون قادرة على احداث التطوير المطلوب تحقيقه فى المجتمعات النامية .

وفيما يلى نقدم دراسة تطبيقية مقارنة لتوضيح مدى التوافق أو التنافر بين ما انتهى اليه التقرير من مبادىء وما خططته الوزارة وتقوم بتنفيذه بالنسبة للمجتمع النوبى لكى يكون تحت نظر القارىء وجهة نظر قد تساعد فى الحكم على ما تم من اعمال وتسهم فى الأعلام عن الركائز الأساسية التى تقوم عليها عمليات تنمية المجتمعات المحلية المستحدثة لتعاون العاملين فى أعمالهم الميدانية مع الأهالى ولتكشف القدر الذى حواه تخطيط عملية التهجير « التنمية المجتمعية » من فرص النجاح لها والتى تتوقف على مدى ما يبذله العاملون فيها من جهد .

احتياجات الأهالى :

دلت الأبحاث المتصلة بحاجات المجتمعات فى المناطق النامية اقتصاديا على أن الناس يهتمون .

١ – بتوسيع رقعة الأرض المنزرعة وتحسينها لانتاج أفضل .

٢ – بتوفير فرص العمل لمن يمكن الاستغناء عنهم فى العمل الزراعى .

٣ – بتوفير المياه للرى والشرب .

٤ – بتوفير الطرق الموصلة لأسواق المدينة .

٥ – بالخدمات الصحية .

٦ – بالمدارس وتسهيلات التعليم .

وقد روعى عند وضع خطة تهجير اهالى النوبة تحقيق هذه الاهتمامات على النحو الآتى :

اولا – توسيع رقعة الأرض المنزرعة وتحسينها لانتاج أوفر . اذ ستبلغ الأرض الصالحة للزراعة حوالى ٣٠٫٠٠٠ فدان تزرع طوال العام وكانت فى النوبة القديمة ١٢٫٠٠٠ فدان فقط تزرع مرة واحدة .

ثانيا – توفير فرص العمل لمن يستغنى عنه فى العمل الزراعى وهذه كفلتها الخطة الخمسية الثانية للصناعة فى اسوان اذ تقرر انشاء ٥ مصانع لاستيعاب الأيدى العاملة الزائدة فى النوبة الجديدة ومحافظة اسوان عامة .

ثالثا – توفير المياه للرى والشرب ومياه الرى كانت فى النوبة القديمة شحيحة فى أغلب أيام السنة والأرض الجديدة قد توفرت لها المياه الكافية للرى طول السنة كما أن مياه الشرب النقية وصلت جميع القرى الجديدة البالغة ٢٩ قرية فى حين كان يعتمد الأهالى فى القرية القديمة على ما يحصلون عليه بمشقة من مياه الشرب من النيل رأسا .

رابعا – توفير الطرق الموصلة لأسواق المدن وكانت وسيلة الاتصال الوحيدة بين القرى فى القرية القديمة النيل وما يحويه من مراكب شراعية تنتقل بين النجوع على طول ٣٢٠ كيلو متر فى شكل اسواق متنقلة تبيع للمواطنين حاجاتهم من مأكل وملبس وكانت مشقة الأهالى كبيرة فى الحصول عليها . وقد انتهت هذه المشقة والمعاناة نهائيا فى الوطن الجديد اذ حوت كل قرية أسواقها الخاصة كما ربطت جميع القرى ببعضها بشبكة من الطرق بحيث اصبح الاتصال بين القرية والأخرى لا يستلزم اكثر من بضع دقائق فى حين كان فى القرية القديمة يستلزم اكثر من عدة ساعات .

خامسا – بتوفير شبكة الطرق بين القرى وبعضها ومدينة كوم امبو تم القضاء نهائيا على ما كان يعانيه الأهالى من صعوبات فى الخدمات التى تم توفرها بالكامل فى الموطن الجديد الذى حوى على مستشفى مركزى وعدد من المجموعات الصحية القروية فى حين كانت تعجز الخدمات الصحية القائمة بالنوبة القديمة عن تغطية احتياجات الأهالى لطول المسافة بين المستشفى فى عنيبة وباقى المنطقة ولعدم وجود وسائل نقل سريعة متاحة لحالات الاسعاف العاجلة التى كثيرا ما كانت تنتهى بنتائج غير حميدة .

سادسا - غطت مجموعة المدارس التى انشئت فى النوبة الجديدة جميع احتياجات الاهالى من ناحية التعليم واتيحت فرص التعليم المتكافئة بجميع انواعه لسكان المنطقة على قدم المساواة مع جميع مناطق الجمهورية اذ بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٩ مدرسة والاعدادية ٣ والثانوية واحدة بالاضافة الى مدارس المعلمين وتم القضاء نهائيا فى الوطن الجديد على ما كان يعانيه الاهالى من صعوبات فى النوبة القديمة فى انتقال ابنائهم لمسافات طويلة لتلقى تعليمهم .

المساعدة الذاتية ومباداة المجتمع :

هل يكفى توفير احتياجات الناس لنجاح برامج تنمية المجتمعات المحلية ؟ ويأتى الرد على هذا التساءل فى المبدا الآتى :

« ليس اقناع المجتمع بالمعاونة فى مشروع تضطلع به الحكومة كافيا بل لا بد أن يكون على أساس مطالبة الاهالى به .

وهنا يبرز مبدا المساعدة الذاتية ومباداة المجتمع .

ومباداة المجتمع النوبى ومطالبته بالاصلاح ظاهرة واضحة فى طباع النوبيين فهم دائما وباستمرار طلاب تقدم وتحسن وما اقبالهم على الهجرة من النوبة القديمة الى النوبة الجديدة بالرغم من انها كانت هجرة اجبارية الا دليلا على رغبتهم فى اقامة مجتمع افضل وما مطالبتهم واصرارهم على اقامة هذا المجتمع ورفضهم التعويض النقدى عن ممتلكاتهم الا دليلا آخر على توفر هذا المبدا .

اما المساعدة الذاتية فهى من اهم الصفات التى يتميز بها المجتمع النوبى منذ اجيال قديمة والدليل على ذلك العديد من الجمعيات النوبية المنتشرة فى مدن الجمهورية التى يعيش فيها المغتربون من النوبيين والترابط كبير بينهم ومعاونتهم لبعضهم من السمات الواضحة لمجتمعهم فهناك الآلاف من النوبيين المغتربين عن النوبة يعملون فى شتى انحاء الجمهورية لخدمة واعاشة اسرهم التى تعيش فى النوبة على ما يصلها من عون ومساعدة .

هذا من ناحية استعداد الأهالى للمباداة والمساعدة الذاتية اما من ناحية جهود الوزارة فى استثارة اهتمامات الأهالى فقد قام المركز المتنقل منذ انشائه فى سنة ١٩٦١ بجولات مستمرة لمنطقة التهجير لتوعية الاهالى وتفهيمهم مبادىء النهوض بالمجتمع وتم تكوين مجموعات من الفتيات للمساهمة فى أعمال الخدمة العامة والمشاغل والمصنوعات اليدوية وكذلك قامت الوحدات التسع التى انشئت فى سنة ٦٢ بالنوبة القديمة لمواجهة اعمال التهجير بنفس أعمال المركز فى ناحية استثارة وعى الأهالى بأعمال

المساعدة الذاتية وتوج هذه الأعمال الدراسة التدريبية التى قامت بها ادارة التدريب بالوزارة لعدد ٩٠ من المدرسين النوبيين فى رأس البر فى عام ١٩٦٣ .

الأهداف الأساسية لعمليات التنمية المجتمعية :

لا يتحقق اى نجاح لأية عملية تنمية مجتمعية ما لم تكن المبادىء الآتية هدفا أساسيا لها .

« التعرف على القيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها » .

« زيادة الاعتماد على مساهمة النساء والشباب » .

بهدف تقوية البرامج ولاقامتها على قاعدة اوسع لضمان التوسع لمدى اطول .

« يقتضى الأمر التحديد والتوسع فى المساعدة الحكومية » .

« التحسين فى اى ناحية من نواحى النشاط البشرى شديد الترابط والاتصال فى المجتمعات الريفية يتطلب تغييرا مقابلا فى نواحى الحياة الأخرى » .

« الفقر والجهل والأمراض المتوطنة جميعها مترابطة معا فى البرنامج الشامل للتحسين ويكون توقيت التركيز على كل منها متمشيا مع نمو وتقدير الناس لأمور المشكلات الريفية المتداخلة » .

والسؤال الآن هل راعت الخطة التى وضعتها وزارة الشئون الاجتماعية لتنمية المجتمع النوبى تحقيق هذه المبادىء .

والاجابة تكمن فيما تم استعراضه فى هذا الكتاب من أعمال حتى الآن وما ستقوم به الوحدات الاجتماعية من أعمال حسبما توضح فى اختصاصاتها.

الاختيار والتدريب للموظفين والقادة اللازمين لعملية التنمية :

« ليست وظيفة الاخصائى الذى يعمل فى مشروعات التنمية المجتمعية مجرد استثارة العمليات الجماعية ومعاونة المجتمع فى تنظيم نفسه للعمل الفعال بل أن من وظائفه الأساسية المعاونة فى التغلب على القصور الذاتى والجمود وازالة الفوارق والشكوك وبناء الاتجاهات الجديدة نحو مشكلات المجتمع وغرس الايمان بقدرة المجتمع على المساعدة الذاتية » . وذلك لا يتم الا عن طريق الاختيار الدقيق والتدريب المستمر للموظفين والقادة المحليين اللازمين للعملية المجتمعية . ويقوم بهذه العملية فى النوبة الجديدة حاليا حوالى ٥٠ موظفا من المؤهلين لهذه الاعمال من خريجى معاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب قسم الاجتماع والزراعة الحاصلين على منهج

علمى وعملى فى المبادىء الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية واهدافها والقيادة فى المجتمع الريفى ومبادىء تنظيم المجتمع والتعاون ومبادىء وطرق الحكم المحلى والنشاط العملى المتصل بحياة المجتمع .

وقد تضمنت الخطة قيام الباحثين الاجتماعيين بتدريب القادة المحليين من الأهالى وسائر الموظفين الذين يعملون فى المشروع وخاصة موظفى وزارات الخدمات على أعمال التنمية المجتمعية .

وتركز الوزارة حاليا تركيزا شديدا على عملية تدريب الموظفين والقادة المحليين لتتأكد نجاح ما باشرته حتى الآن من أعمال التهجير والتنمية المجتمعية للمجتمع النوبى تحقيقا للمبدأ الآتى :

« تحتاج عملية النهوض بالمجتمع الى طراز جديد من الموظفين خدام للشعب ممن يهتمون بالبرامج والعمل الميدانى اكثر من تأدية الوظائف الحكومية » .

« ويحتاج التنفيذ الناجح لبرامج النهوض بالمجتمع الى اعداد جميع الموظفين فى علاقاتهم مع الشعب وتدريب المتخصصين على اختلاف أنواعهم على طرق العمل مع الشعب فى المجتمات المحلية » .

« والأولوية فى تنفيذ البرنامج هى لزيادة عدد القادة المحليين الذين يقتضى الأمر التعرف عليهم وتشجيعهم لتولى المسئوليات وتدريبهم على المهارات الأساسية فى العمل مع الجماعات وعلى الواجبات المدنية .

التنمية المحلية والتنمية القومية :

ومن فرص النجاح المتاحة لبرنامج التنمية المحلى لأهالى النوبة ببيئتهم الجديدة أنه قد صاحبه برنامج تنمية على مستوى قومى وهو برنامج السنوات الخمس » الخطة الخمسية الأولى « الذى قرب الانتهاء منه ولا بد ان يشمل برنامج السنوات الخمس القادم مزيدا من فرص النجاح لهذا البرنامج وبذلك يكون التخطيط والتنفيذ لهذا البرنامج قد أتى موافقا توافقا تاما من المبدأ الآتى :

النقدم الاقتصادى والاجتماعى فى المستوى المحلى .
يستلزم أن يصاحبه جنبا الى جنب تنمية على مستوى قومى أوسع .

وزارة الشئون الاجتماعية ومجتمعنا الجديد

من الانطلاقة الفكرية الرائعة المستخلصة من فيض التجربة تحدد آمادها وابعادها وقواعدها نصوص الميثاق .. ومن حرارة آمال الملايين الذين عاشوا منذ الآباء يتطلعون الى حاضرنا الحالى ومستقبلنا المأمول ، بدأت وزارة الشئون الاجتماعية على هدى الأهداف الاجتماعية التى حددها الميثاق فى التخطيط دورها فى مجمعنا الجديد وتنفيذه مما ليس هنا مجال ايضاحه وتفصيله بيد انا من الناحية الموضوعية نكتفى بأن نشير الى بعض التغيرات التى ستحدث فى مجتمعنا الجديد والتى قامت الوزارة بدراستها على ضوء التجارب السابقة وحددت دور الادارة العامة للتهجير فيها لسبق اكتسابها الخبرة فى عملية تهجير واسكان أهالى النوبة مما يؤهلها لتخطيط وتنفيذ مشروعات أخرى كثيرة مماثلة تفرض وجودها فى مجتمعنا المستقبل القريب .

نظرة الى المستقبل :

ان التطور الاقتصادى والاجتماعى الهائل الذى وضحت بشائره فى مجتمعنا الجديد والصورة المرتقبة لنتائج التخطيط القريب البعيد تؤكد الآتى :

١ – بدء ظهور المجتمعات الزراعية المستحدثة نتيجة استصلاح وتعمير مساحات شاسعة من الأراضى منها حوالى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ فدان بشمال الوادى وجنوبه تضمنتها مشروعات التوسع على مياه السد العالى .

٢ – بدء ظهور المجتمعات وليدة التجمعات الصناعية نتيجة توزيع المصانع على مناطق لم تحظ من قبل بمثل هذا النشاط الاقتصادى .

٣ – تدفق سير الهجرة من القرى الى المدن محل الزراعة أو الصناعة سواء كانت هجرات فردية او جماعية وكذلك الهجرة وراء الأجر الأعلى .

٤ – بدء التغيرات التكنولوجية فى المجتمع الحالى نتيجة التوسع فى الانتاج الصناعى وبدأ طغيان الآلة على القوى البشرية فى الانتاج .

٥ – ظهور مشاكل الاسكان بهذه المجتمعات المستحدثة والمجتمعات الأخرى الصناعية .

٦ – وضوح آثار مساواة المراة بالرجل واجتذاب سوق العمل لها واثر ذلك على الأسر .

٧ – ما يلازم كل الظواهر السابقة من مشاكل فى محيط الاسر والنشء والاسكان .

فاذا أضفنا الى ذلك عدة ظواهر اخرى منها ارتفاع الدخول وبدء خلق قيم جديدة تتفق ومبادئنا فى عهدنا الجديد ، لوضحت صورة المستقبل التى تتطلب سرعة مجابهتها والتخطيط لها حتى لا يمر مجتمعنا بما مرت به المجتمعات الغربية حين الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر .

رسالة الادارة العامة للتهجير مستقبلا :

ان الوضوح الفكرى – كما ذكر الميثاق – اكبر ما يساعد على نجاح التجربة كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به .

ومن هنا وفى اطار ما اوردناه رات وزارة الشئون الاجتماعية ان استمرار الادارة العامة للتهجير فى اداء رسالتها على مستوى الجمهورية لازمة يفرضها بناء مجتمعنا الجديد ، لاسيما وقد اكتسب موظفوها من الخبرات ما يمكنهم من اداء الرسالة بعزم وثقة واقتدار .

وعلى ضوء النتائج المبدئية لتجربة تهجير اهالى النوبة حدد دور هذه الادارة مستقبلا فى الآتى :

اجراء الدراسات والبحوث اللازمة فى مجالات التوزيع السكانى وكثافة ومستوى الدخول ومساحة الزمامات وغيرها من البحوث اللازمة لدراسات كل من المحافظات للجمهورية وتحديد مستواها الاقتصادى والاجتماعى .

تصميم وتنفيذ الاستمارات الخاصة بالبحوث الميدانية الخاصة بمشروعات التعمير ، دراسة مناطق التعمير الجديدة وغيرها من المناطق المستصلحة الأخرى .

الاشتراك مع الاجهزة الحكومية الاخرى فى تخطيط مشروعات الاسكان ووضع أسسها واقتراح المرافق والخدمات اللازمة بكل مشروع .

وضع برامج التطور والتنمية بالمجتمعات المستحدثة ومباشرة تنفيذها

وضع برامج نقل المواطنين الى المناطق الجديدة ورعايتهم قبل نقلهم واثناء النقل وبعده .

مزاولة الاعلام والتوعية بالنسبة لمشروعات التعمير الجديدة .

رعاية السكان الجدد للمجتمعات الجديدة ومعاونتهم على التكيف الاجتماعى .

متابعة الوزارات والهيئات المعنية فى تنفيذ دورها فى المشروعات والتنسيق بين جميع الأجهزة المنفذة .

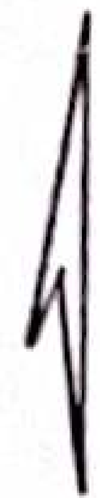
دراسة نتائج كل مشروع والاستفادة بنتائج الدراسات فى المشروعات المستقبلة .

ان عملية تهجير واسكان اهالى النوبة لم تنته فصولها بعد ، وحين تنتهى هذه العملية الرائدة الضخمة ستنشط الاقلام لتسجيل خطوات التنفيذ من البداية حتى النهاية وحينئذ ستكون ارض النوبة مهد الحضارات مختفية تحت قاع بحيرة ناصر اكبر بحيرة صنعها الانسان .

وحين يقرأ الأبناء والاحفاد فى المستقبل قصة السد العالى وارض النوبة والصراع الجبار بين الانسان العربى وبين النيل على الجبال جنوبى اسوان الذى انتهى بترويضه والتحكم فى مائه ، سيرددون فى اكبار واعزاز ، سلام على ارض النوبة ركيزة الخير وصدر سدنا العالى العظيم .

بلاد النوبة

شمال



منطقة الكنوز

أسوان
خزان اسوان
الشلال
السد العالي
دابود
دهميت
الأمبركاب
كلابشه
ابوهور
مرواو
ماريا
جرف حسين
كشتمنه غرب
قورتة
كشتمنة شرق
الدكة
العلاقي
قورته
المحرقة
سيالة
المضيق

منطقة العرب

السبوع
وادي العرب
المالكي
شاترمه
الرقية
السنقاري
كوروسكو

منطقة النوبيين

توماس وعافية
الدر وتنقالة
الديوان
ابوحنضل
قته
مركز عنيبة
ابريم والجزيرة
مصمص
الجنينه والشباك
توشكى غرب
توشكى شرق
ارمنا
ابوسنبل
بلانه
قسطل
ادندان

جمهورية السودان

توزيع الخدمات بالنوبة الجديدة



منطقة الكنوز

منطقة العرب

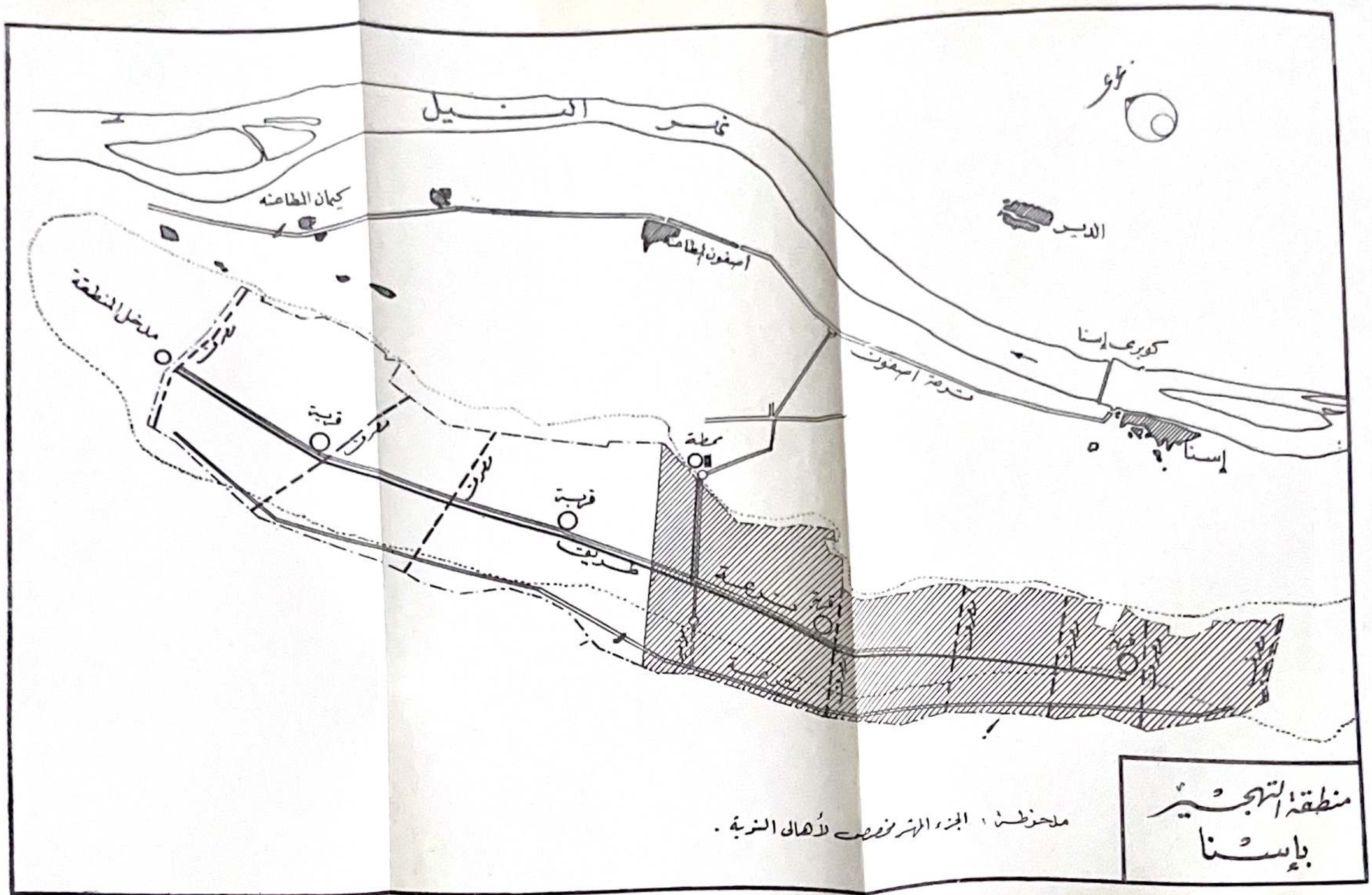
كوم امبو

مدينة نصر

بها مكتب تموين - وحدة زراعية
وبيطرية - وحدة اجتماعية ونادى
مجلس مدينة ومقرالاتحاد الاشتراكى
مركز شرطة ومطافئ - بريد
وتليفون - مدرسة ثانوية
ومعلمين ريفية - مستشفى
مركزى

وحدة اجتماعية = ●
مدرسة = ▬
مستشفى = ☾
ساحة شعبية = ●▬●
مشغل = ▲
شرطة = ■

يوجد بكل قرية جمعية تعاونية أو سوق - ومسجد ومضيفة


نهر النيل
كيمان المطاعنه
اصفون المطاعنة
الدير
كوبري إسنا
ترعة اصفون
إسنا
مدخل المنطقة
قرية
قرية
محطة
طريق
منطقة التهجير
بإسنا
ملحوظة : الجزء المشرح مخصص لأهالى النوبة .



دار ومطابع الشعب